أساسيات فى الاقتصاد الكلى

د. عزت قناوي
دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد
والعلوم السياسية

د. نيرة سليمان
أستاذ الاقتصاد المساعد
بالمركز القومي للبحوث

دار العلم للنشر والتوزيع
٢٠٠٥

تحـــذير

بسم الله الرحمن الرحيم

"وقل ربي زدني علماً"

صدق الله العظيم

مقـــــــدمـــــة

تحظى دراسة الاقتصاد الكلى بدرجة كبيرة من الأهمية في إطار النظريـــة الاقتصـــادية وذلك لارتباطها بالقرارات المصيرية في المجتمع . وقد يتصور البعض أن علم الاقتصاد يعالج الأمور بطريقة جافة ومعقدة ، وهذا أمر منطقى نتيجة عدم التعمق في دراسة هذا العلم بصورة سليمة تمكن القارئ من الاستيعاب الجيد والفهم السليم لمنطقية وتسلســل الأفكار الاقتصادية وضرورة الترابط الوثيق بينها. وعندما نســتطيع الإلمـــام بالأفكـــار العلمية تدريجياً لهذه المادة العلمية وعرضها بأسلوب مبسط بعيداً عن الإسهاب الممــل أو الاختصار المخل فإننا نكون في الاتجاه الصحيح للهدف المنشود .
ويهدف هذا الكتاب إلى الخوض في غمار النظرية الاقتصادية الكلية من خلال إستعراض المفاهيم والمبادئ والمتغيرات الاقتصادية الكلية ، بجانب التركيز علـــى أدوات وآليـــات التحليل الاقتصادي الكلى وذلك لتفسير بعض الظواهر الاقتصادية الكليـــة مثـــل الـــدخل القومى ، النقود والتوظف والأسعار ، الاستهلاك والاستثمار ، البطالة والتضخم وكـــذلك التقلبات في مستوى النشاط الاقتصادى وكيفية تحقيق التـــوازن الكلـــى فـــي الاقتصـــاد القومى.وقد راعيت في هذا الكتاب البساطة والوضوح دون الإخلال بـــالمعنى المزمـــع توضيحه ، لذلك فإن على القارئ بذل قصارى جهده في الفهم والتحليل بعيداً عن الحفظ والتلقين .

وفى النهاية أرجو من الله تعالى أن أكون قد وفقت في عرض المادة العلمية بصورةواضحة وفى إطار من المزيد والتنقيح للدارسين لموضوعات هذا الكتاب.

والله ولـــى التـــوفيق ،،،

د/ عزت قناوي *د/ نيرة سليمان*

فهـــــرس المحتويات

الموضوع	الرقم
الباب الأول : الإطار العام للتحليل الاقتصادي الكلى	٨
الفصل الأول : مفاهيم أساسية في الاقتصاد الكلى	٨
المبحث الأول: طبيعة ومفهوم علم الاقتصاد	٨
المبحث الثانى : الأهداف الرئيسية لعلم الاقتصاد	١٥
المبحث الثالث : المصطلحات الأساسية في التحليل الاقتصادى الكلى	٢٢
المبحث الرابع : النظرية الاقتصادية – الفروض والمكونات	٣٠
الفصل الثاني: النشاط الاقتصادي–المفهوم والأهداف	٣٨
الباب الثاني : الدخل القومى والناتج القومى	٤٣
الفصل الأول : الدخل القومى	٤٣
مفهوم الناتج والدخل القومى	٤٤
مقومات الدخل القومى	٤٧
أهمية دراسة الدخل القومى	٤٨
التدفق الدائرى للدخل والإنفاق	٥١
مفاهيم حسابات الدخل القومي	٥٣
طرق قياس الدخل القومى	٥٧
صعوبات قياس الدخل القومى	٦٧
الباب الثالث : النظرية الكلاسيكية	٧١
مقـــــــدمة	٧١

مبادئ الفكر الكلاسيكى	٧١
فروض النظرية الكلاسيكية	٧٧
نظرية التوظف والأجور	٧٨
قانون ساى للأسواق	٨٥
نظرية كمية النقود	٩١
نظرية سعر الفائدة	٩٨
توازن النظام الاقتصادي في إطار النموذج الكلاسيكى	١٠٢
السياسة النقدية والمالية في النظرية الكلاسيكية	١٠٦
الباب الرابع : النظرية الكينزية	١٠٨
الفصل الأول : اتجاهات الفكر الكينزى – المبادئ والفروض	١٠٨
مبادئ الفكر الكينزى	١٠٨
فروض النظرية الكينزية	١١٣
الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية	١١٤
الفصل الثاني : الطلب الاستهلاكي	١١٧
مفهوم الطلب الاستهلاكي	١١٧
الدالة الاستهلاكية والدالة الادخارية	١١٩
دالة الاستهلاك في المدى الطويل	١٢٤
تحديد مستوى الدخل التوازنى فى النموذج الكينزى	١٢٧
الفصل الثالث : الطلب الاستثماري	١٣٢
مفهوم الطلب الاستثماري	١٣٢
أنواع الاستثمار والدالة الاستثمارية	١٣٣
محددات الطلب الاستثماري	١٣٨
نظرية المضاعف ومبدأ التعجيل	١٤٣
الفصل الرابع : التوظف والنقود في النظرية الكينزية	١٥٠
التوظف في النظرية الكينزية	١٥٠

الباب الأول

الإطار العام للتحليل الاقتصادي الكلي

الباب الأول : الإطار العام للتحليل الاقتصادي الكلى

الفصل الأول : مفاهيم أساسية فى الاقتصاد الكلى

المبحث الأول : طبيعة ومفهوم علم الاقتصاد

ينبثق علم الاقتصاد من مجموعة العلوم الاجتماعية Social Sciences المعينة بدراسة نوع معين من النشاط والسلوك الانسانى مثله فى ذلك كمثل العلوم الإنسانية الآخرى القانون- الاجتماع- السياسة- علم النفس) ، وهو الأمر الذى يخالف العلوم الآخرى الطبيعية مثل الكيمياء والطبيعة التى تختص بدراسة الظواهر المختلفة دون الأخذ فى الاعتبار علاقتها بالإنسان .

هذا النوع من النشاط الانسانى الذى يختص بدراسته علم الاقتصاد يسمى بالنشاط الاقتصادي الذى يتصل بإنتاج وتبادل واستهلاك السلع والخدمات وهى أنشطة ليست منفصلة عن باقى النواحى الأخرى للسلوك الانسانى .

وقد يقصد بهذا النشاط التصرفات التى يقوم بها الإنسان من أجل إشباع رغباته وحاجاته المتعددة التى لم تقف عند حد معين لأنها سابقة لإمكانيات الإنسان المادية وما تصفه الطبيعة تحت تصرفه من موارد لإشباع حاجاته .حيث يجب على الإنسان أن يسعى للحصول على هذه الموارد والعمل على تشكيلها بالشكل الذى يتلائم مع حاجاته من اجل تحقيق التوازن بين حاجاته المتعددة وموارده المحدودة .

ولا يجب على رجل الاقتصاد الا ينظر للناحية الاقتصادية كأساس للمشكلة فقط دون الآخذ فى الاعتبار الجوانب الأخرى للمشكلة مثل الأبعاد السياسية والاجتماعية والنفسية وغير ذلك من الفروع ذات الارتباط الوثيق بالعلوم الاجتماعية .

وتشير الادبيات الاقتصادية إلى أن أصل كلمة " علم الاقتصاد " من الناحية اللفظية " Economics " مشتقة من اللغة اليونانية حيث يقصد بها الادارة المنزلية Household Management ومع زيادة استخدام هذا المصطلح أصبح يعبر عن الإنفاق المنزلى أى أنفاق الأفراد لدخولهم بعناية فائقة أو بمعنى أخر الاقتصاد فى الإنفاق .

ومع تطور استخدام هذا اللفظ أصبح بعد ذلك معبراً عن الإدارة بصفة عامة سواء كانت تتصل بالأمور المنزلية أو بشئون الحياة الأخرى ، ثم تطور بصورة شاملة ليصبح معبراً عن إدارة الدولة لشئونها وهو التطور الذى تم من خلاله أستحداث ما يسمى بمصطلح " الاقتصاد السياسى" الذى أستخدم لأول مرة فى فرنسا عام ١٦١٥ ، على يد الكاتب الفرنسى انطوان دى مونتكريستان Antonie de Montchristen الذى ألف كتاباً أستهدف فيه إسداء النصيحة إلى الأمير فى إدارة الأموال العامة فى المدينة ، ثم ظهر لاحقا الاقتصاد معبراً السياسية الواجبة الإتباع لزيادة رفاهية الدولة وحل المشكلات العملية التى تعترى الحكام .

وما لبث هذا العلم على مواجهة الانتقادات الموجهة إليه والهادفة إلى تحريره من التبعية السياسية لاستيعاب ودراسة وتحليل الأنشطة الإنسانية ليس فقط فى المجال السياسى ولكن في كافة المجالات الأخرى . والواقع أن علم الاقتصاد لم يتبلور كعلم إلا على يد الفيزوقراط (الطبيعين) فى فرنسا ثم على يد التقليديين (الكلاسيك) فى انجلترا بعد ذلك ، حيث رأى هؤلاء الاقتصاديون ضرورة استقلالية علم الاقتصاد من اجل تفادى وتجنب الخلط بين مبادئ نمو الثروة والمبادئ التى يتطلبها إدارة نظم الحكم الصالح ، وهو الأمر الذى استمر شائكاً ولم يتم تفاديه إلا بعد أن كتب ادم اسميث كتابه المشهور (ثروة الأمم) عام ١٧٧٦ .

وفيما يتعلق بالأصل فى نشأة علم الاقتصاد من الناحية الموضوعية فقد كان لزاما وحتماً ضرورة التفرقة بين الفكر الاقتصادى من ناحية وعلم الاقتصاد من ناحية أخرى . حيث أن الفكر الاقتصادي يعتبر مديناً بنشأته الأولى للمحاولات الإنسانية التى استطاعت تذليل الصعوبات الناشئة عن عدم كفاءة وسائل الإشباع وتحديات الطبيعة التى أستطاع الإنسان استخدام عقلة فى تطويع موارده المحدودة لخدمة حاجاته المحدودة فى تلك الفترة التى قام فيها باكتشاف واختراع الوسائل المختلفة لمتلطلباته مما يعد من أهم الأحداث وليدة الفكر الاقتصادي عبر الحضارة الإنسانية.

ومع تطور الحضارة وتعدد الحاجات أصبح من الصعوبة ضرورة التميز بين ما هو أساسى وما هو كمالى ، لذا كانت اهتمامات الفكر الاقتصادي فى تلك الفترة منصبة على محاولات التوفيق بين هذه الحاجات المتعددة والموارد المحدودة المتاحة .

أما بالنسبة لعلم الاقتصاد فقد نشأ نتيجة تجميع الفكر الاقتصادي وتبويبة وتدوينة فى صورة علمية فى إطار قوانين ونظريات اقتصادية حيث يعتبر حديث نسبياً وذات تداخل مع الفكر الاقتصادي لفترات طويلة قبل القرن السابع عشر الميلادى الذى شهد العديد من المحاولات للكتاب والفلاسفة والمفكرون اللذين أسدوا أراء وملاحظات عن العديد من المشكلات التى تدخل فى صميم علم الاقتصاد الذى ندرسه اليوم .

ثم برزت كتابات التجاريين فى القرن السادس عشر الميلادى والتى ارتكزت على ضرورة البحث عن وسائل تحقيق زهو الدولة ومجدها من خلال الحصول على المعادن النفيسة ومدى تدفقها من أمريكا إلى أوروبا وهى الفترة التى تولدت عنها ما يسمى بالنظرية الكمية للنقود .

وفى هذا الإطار يمكن القول بأن التداخل بين علم الاقتصاد والفكر الاقتصادي يرجع لفترة طويلة من الصعب تحديدها بدقة ، وما يعنينا فى هذا الأمر ليس التحديد التاريخى ولكن الأهمية النظرية والفائدة العملية لهذا العلم أو الفكر وبخاصة بعد أن تعددت فروعة فى شتى المجالات ،وأصبح يحتل مكاناً بارزاً بين مختلف العلوم الإنسانية .

ومع بداية النصف الثانى من القرن التاسع وتحت تأثير الفكر التجريبى اتجه العديد من المفكرين الاقتصاديين إلى ضرورة الفصل بين الاقتصاد والسياسة الأمر الذى أدى إلى صعوبة الفصل بينهما نظراً لارتباط كل منهما بالآخر مؤثراً وتأثراً .

وخلاصة القول أن مفهوم علم الاقتصاد قد تبلور من خلال مراحل ثلاث يمكن إيجازها على النحو التالى :-

أ- المفهوم التوفيقى :- وهو الذى يصور علم الاقتصاد بأنه العلم الذى يهتم بدراسة الظواهر الإنسانية من خلال ضرورة التوفيق بين الحاجات المراد إشباعها والوسائل المتاحة لعملية الإشباع . ويرى أنصار هذا المفهوم ضرورة وضع سلم لأولويات إشباع الحاجات بين الموارد الإنتاجية والسلع الموجهة لتحقيق الإشباع المرغوب .

ومع نهاية القرن الثامن عشر لم يستمر هذا المفهوم طويلاً حيث تعرض للعديد من الانتقادات على أيدي أنصار المدرسة التقليدية ، ومن أهمها .

- بساطة المفهوم حيث لا يأخذ فى إعتباره العوامل الاجتماعية والسياسية متأثراً بالمفهوم الروبانسى نسبة إلى الاقتصادي روبنسن كوروزو .
- سلبية هذا المفهوم لتركيزة على أهداف معينة للنشاط الاقتصادي مستنداً فقط على المعرفة والفهم للظواهر الاقتصادية المرتبطة بسلوك الحياة البدائية وبساطة أنماط المعيشة والاستهلاك .

ب-المفهوم التنظيمى :- حيث يرى أنصار هذا المفهوم أن علم الاقتصاد هو العلم الذى يهتم بالمبادلات ذات القيمة الاقتصادية . بمعنى أخر تحديد النظام الذى يحكم العلاقات التبادلية بين الأفراد . وقد ساد هذا المفهوم الفضول الايدلوجى وفى إطار هذا المفهوم كان هناك اهتماماً بالجانب العقائدى أو المذهبى (المذهب الاشتراكى – الليبرالى) حيث تأثر الاقتصاديون فى تحليلاتهم بالعديد من العلوم الاجتماعية والأدوات التحليلة المشتقة من العلوم الطبيعية البحتة مثل الرياضة والإحصاء ، مثلما حدث بالنسبة لمدرسة التحليل الحدى التقليدية الجديدة .

جـ- المفهوم العلاجى :- وهو المفهوم الذى أهتم بتحديد الأهداف الاقتصادية فى أطار محدد من القياس والتحكم ، بمعنى أخر أن هذا المفهوم يضفى على علم الاقتصاد الصفة الحيادية فى المجالات المتعددة والأدوات التحليلة التى تجعل من هذا العلم كياناً حيوياً وديناميكياً وبخاصة فى الآونة الأخيرة التى ينصب الاهتمام فيها على الاستخدام الامثل لموارد المجتمع النادرة للحصول على أفضل الوسائل اللازمة لإشباع الحاجات وزيادة الرفاهية الاقتصادية وكفاءة وفعالية عمل الأجهزة والمؤسسات .

وبالرجوع إلى الأدبيات الاقتصادية فقد تعددت المفاهيم المختلفة لعلم الاقتصاد وتباينت حسب اختلاف الوسائل ومناهج البحث العلمى فيه ، وكذلك حسب اختلاف الزواية التى ينظر منها لهذا العلم .

- فقد عرفه الاقتصاديون التقليديون الأوائل خلال عصر الرأسمالية الحرة بأنه علم الثروة وكان رائدهم الاقتصادي الانجليزى أدم أسميث Adam Smith ١٧٧٦

الذى كتب مؤلفاً قيماً فى طبيعة وأسباب " ثروة الأمم " حيث يرى أن علم الاقتصاد هو علم الثروة الذى يهتم بدراسة الوسائل التى يمكن أن تزيد من ثروة الأمم . وقد أرتكز هذا التعريف على تجسيم المصلحة الفردية بغض النظر عن الاعتبارات الأخلاقية أو الإنسانية لذلك لم يكن غريباً أن ينتقد هذا التعريف لأنه جعل من علم الاقتصاد علماً تشوبه الأنانية والقيم الفردية البحتة وكل ما يهم الإنسان فقط هو تجميع اكبر قدر من الثروات .

- فى حين يرى الفريد مارنسال Al Fred Marshall أن علم الاقتصاد هو العلم الذى يهتم بدراسة النشاط الانسانى فى المجتمع من أجل الحصول على الدخل اللازم لمتطلبات الحياة اليومية . وهذا ما ورد فى كتابه الشهير (المبادئ الاقتصادية عام ١٨٩٠) وهذا التعريف انتقل من مجال دراسة الثروة والإنتاج إلى دراسة الدخل والتوزيع . ويعاب عليه أغفالة بجانب الخدمات نظراً لأن قياس الرفاهية الإنسانية لا يمكن أن تقاس بمعايير مادية مثل الحب ، الكراهية ، الحقد ، الحد ولكنها أمور لا يمكن أن تدخل فى دراسة الاقتصاد على الرغم من أهميتها لمفهوم ورفاهية الفرد ومعيشته السعيدة .
- بينما يرى الاقتصادي الانجليزى روبنز Lord Robbins إن علم الاقتصاد هو العلم الذى يهتم بدراسة النشاط الانسانى فى سعيه لإشباع الحاجات المتعددة والمتزايدة بواسطة موارده المحدودة .
- بينما يرى نيفن Nevin إن علم الاقتصاد هو علم اجتماعي يهتم بالنشاط البشرى.
- فى حين يعرف سامولسون Samuelson علم الاقتصاد بأنه دراسة كيفية اختيار الأفراد والمجتمع لغايتهم وتحقيقها باستخدام النقود أو بدونها من أجل تشغيل الموارد الإنتاجية النادرة التى تتميز باستخدامات بديلة ولإنتاج سلع مختلفة وتوزيعها من أجل الاستهلاك فى الحاضر أو المستقبل على مختلف الأفراد فى المجتمع .
- كما يرى تروشى Truchy أن علم الاقتصاد هو العلم الذى يدرس نشاط الفرد فى المجتمع من اجل الحصول على الأموال والخدمات .

- فى حين يرى البعض أن علم الاقتصاد هو علم الاختيار العفوى المتعلق بتعظيم الدخل الحقيقى فى إطار من التوزيع القائم على خيارات معينة تتضمن تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع .

لذلك يمكنا تصنيف هذه المفاهيم السابقة إلى ثلاثة أقسام يختص الأول منها بالنظر إلى علم الاقتصاد من زاوية الغاية سواء كانت هذه الغاية خاصة بإشباع الحاجات أو تكوين الثروات . فى حين يختص القسم الثاني منها بالنظر إلى علم الاقتصاد من زاوية الوسيلة حيث يركز أنصار هذه الزاوية على المبادلات التى تتم بين الأفراد بقصد الربط بين إنتاج الثروات وإشباع الحاجات .

وهذا الاتجاه يعاب عليه إهماله لبعض جوانب النشاط الاقتصادي مثل الإنتاج والاستهلاك والتوزيع فضلاً عن قصوره عن احتواء الأنشطة الاقتصادية فى ظل جميع النظم الاقتصادية المختلفة، وبخاصة نظام المبادلات حيث يتم الإنتاج والتوزيع بمعرفة الدولة وبعيداً عن المبادلات بين الأفراد .

وأخيراً فأن القسم الثالث من هذه المفاهيم ينظر إلى علم الاقتصاد من زاوية الغاية والوسيلة معاً ، حيث يهدف إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن للحاجات باستخدام الموارد المحدودة وهو الأمر الذى يجعل هذا العلم يفتقر إلى الطابع الواقعى وقصوره عن احتواء كثير من الأنشطة الاقتصادية مثل أنشطة التنمية والتخطيط .

ومن الواضح أن غالبية المفاهيم السابقة يشوبها القصور حيث يركز البعض منها على المفهوم الضيق أو الواسع المدى دون أن يبرز المضمون الأساسى لعلم الاقتصاد والمقصود به . كما إن غالبية هذه المفاهيم لم تفرق بين المقصود بالثروة هل هى الثروة المادية فقط أم الثروة المادية والغير مادية .

وكذلك الحال بالنسبة للنقد الموجه للحاجات هل هى الحاجات التى تشبع بالوسائل المادية مثل الطعام والشراب والمسكن والملبس ، أم الحاجات التى تشبع بالوسائل الغير مادية على مثل التذوق الموسيقى والقيم الدينية والخلقية .

ونظراً لآن غالبية المفاهيم السابقة قد تعرضت للنقد ، لذلك فإننا نفضل تعريفاً شاملاً يتجنب غالبية الانتقادات حيث نتفق مع كافة الآراء فى أن علم الاقتصاد " هو العلم الاجتماعي الذى يختص بدراسة النشاط الانسانى فى ضوء مجموعة من الحقائق والآراء

والمذاهب والقوانين والنظريات التى يتم على أساسها إنتاج السلع والخدمات الاقتصـــادية وتوزيعها وتداولها واستهلاكها بهدف إشباع القدر الأكبر من الحاجات المتعددة باســتخدام الموارد المحدودة " .

المبحث الثانى : الأهداف الرئيسية لعلم الاقتصاد

بدون شك أن سمات العصر الحديث واتجاه التفكير من جوانبه المختلفة لدراسة الاقتصاد وبخاصة من الزوايا الاقتصادية البحتة يرجع إلى سببين أساسين :-

السبب الأول : هو زيادة حدة الأزمات الاقتصادية المتلاحقة وبخاصة بعد الاتجاه إلى العولمة الاقتصادية الدولية فى إطار النظام العالمى الجديد والتى تعتبر امتداد موروثاً للفكر الاقتصادي التقليدى ، ولكن مع اختلاف توجهات النظم الاقتصادية من فترة إلى أخرى حسب المصالح المثلى التى ينظر إليها كل نظام .

السبب الثاني : فقد يعزى إلى ارتفاع درجة المستوى الثقافى بين شعوب العالم ، وهو الأمر الذى أدى إلى أهمية النظر فى التفكير الاقتصادي ومكانته الحقيقية بين العلوم الاجتماعية الأخرى كعلم مستقل له قوا نينة ونظرياته ومبادئه التى تشكل الركيزة الأساسية لدراسة هذا العلم .

وتتعدد الإغراض الرئيسية لدراسة علم الاقتصاد وبخاصة بعد زيادة الحاجات البشرية من يوم إلى أخر ومحدودية الموارد المتاحة فى المجتمع وكذلك العلاقات التى تربط بين الإنتاج والاستهلاك والتوزيع للسلع والخدمات المختلفة والعمل على إمكانية إيجاد حلول لهذه المشاكل الناجمة عن تنامى هذه العلاقات ومدى اتصالها بالسلوك البشرى .

ويحاول علي الاقتصاد أن يطرح مجموعة من الأهداف الرامية إلى إمكانيات تعظيم الدخل الحقيقى للجماعة سواء كانت إقليم أو دولة أو تكتل أقتصادى يشمل مجموعة من الدول وما يترتب على ذلك من تعظيم كمية الإشباع التى يحصل عليها الأفراد . حيث يتم تعظيم الدخل من خلال العمل على تحقيق الكفاءة فى تخصيص الموارد الاقتصادية للوصول إلى الأهداف المحددة .

كما أن علم الاقتصاد يهدف إلى العمل على توزيع الدخل الحقيقى بين الأفراد فى إطار مجموعة من المعايير الموضوعية مع الأخذ فى الاعتبار ضرورة تلبيبة الحاجات الضرورية ذات الطابع الانسانى والاجتماعي بجانب ذلك فان هذا العلم يستهدف دراسة تحقيق الرفاهية لافراد المجتمع عن طريق تنظيم وتدبير موارد الثروة الإنسانية والطبيعية المحدودة لإشباع الرغبات والحاجات الإنسانية للسلع والخدمات الاقتصادية المختلفة .

وفى هذا الإطار تتبلور الأهداف الرئيسية لعلم الاقتصاد فى النقاط التالية :

١- تنظيم العملية الإنتاجية

ويقصد بها اتخاذ قرارين رئيسيين الأول يتمثل فى منع الموارد من الانتقال من صناعات تنتج سلع تتسم بندرة الطلب عليها من جانب المستهلكين وتحويل هذه الموارد إلى الصناعات التى تتسم بزيادة الطلب عليها

أما القرار الثاني فيتمثل فى تشغيل الوحدات الإنتاجية للموارد الاستخدام الأمثل بما يحقق فى نهاية المطاف العمل على تحقيق أقصى ربحية مع تدنية التكاليف وهو الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى زيادة الإنتاجية طبقاً لمبدأ الجدارة الاقتصادية الذى يرتكز على اختيار توليفة الموارد بالأسلوب الامثل الهادف لتعظيم الإرباح .

٢- زيادة الدخل القومى

حيث يقصد به قيم السلع والخدمات التى ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة تقدر فى العادة بسنه واحدة ومقومه بالأسعار الجارية . ويشير هدف زيادة الدخل القومى بصورة طبيعية إلى زيادة السلع والخدمات وليس الأسعار لأن العبرة بالناتج الحقيقى من الكميات الإضافية وليس بالأسعار .

فعندما تظل الأسعار ثابتة يكون التعبير عن الدخل القومى بمنظور التغير فى الكميات وليس السعر فهذا ما يسمى بالدخل الحقيقى . أما إذا كانت التغيرات فى الدخل شاملة التغير فى الكمية والأسعار ففى هذه الحالة نتحدث عن الدخل النقدى وليس الحقيقى لأن التغيير فى الأسعار يجعلنا لا نلمس مدى التغير فى الكميات . وتهدف كافة المجتمعات حسب النظام الاقتصادي السائد بها إلى العمل على رفع معدل نمو الدخل بها لأنه يعتبر أحد معايير رفاهية المجتمع الاقتصادية ، هذا بالإضافة إلى مدى الاستقرار الذى تتمتع به معدلات النمو الاقتصادي، وكذلك حالة الأمن الاقتصادي المتمثلة فى استقرار النظام الاجتماعي وتحقيق التوظف الكامل للأيدى العاملة وتقدم نشاط المشروعات وتحقيق التوازن الاقليمى فى النمو والتنمية.

ويعتمد معدل نمو الدخل القومى على مجموعة من العوامل التى يصعب تحقيقها بدقة نظراً لتفاعل كافة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والأخلاقية فى تحديد هذا المعدل . أما العوامل ذات الأثر الفعال فى العمل على زيادة معدل نمو الدخل

القومى فهى كما جرت العادة تتلخص فى الموارد البشرية- الموارد الطبيعية ، بجانب مستويات الطلب على السلع والخدمات .

٣- تعيين الاحتياجات وتقييم السلع والخدمات الاقتصادية

تختلف احتياجات الفرد عن احتياجات المجتمع حيث أن الأول تتمثل حاجاته فى البساطة وتزداد المشكلة تعقيداً فى حالة المجتمع نتيجة اختلاف القوى الإنتاجية.وتعدد الاحتياجات الواجب أشباعها بالإضافة إلى المدى الذى يمكن فيه إشباع رغبات معينة على حساب رغبات أخرى وهو الأمر الذى يتطلب تحديد هذه الاحتياجات بدقة متناهية ووضعها فى أطار سلم الافضليات وذلك تفادياً للمشاكل التى قد تترتب على ذلك والعمل على ضرورة تحقيق مستوى معيشة أفضل للمجتمع ويتم ذلك من خلال قياس الميزان القيمى (الأسعار)

٤- توزيع الناتج الكلى

من الطبيعى فى النظام الاقتصادي ان يتم تقسيم الناتج الكلى من السلع والخدمات بين أفراد المجتمع اللذين ساهمو فى هذا الإنتاج . وتتعدد أشكال هذا التقسيم سواء فى شكل أرصدة نقدية موزعة مثل الأجور التى يتقاضاها العمال ، والفوائد التى يتقاضاها أصحاب رءوس الأموال ، الربح الذى يحققه المنظمون للوحدات الإنتاجية فى كل صناعة ، وكذلك الريع الذى يتقاضاه ملاك الاراضى.

أما تركيبه السلع والخدمات التى تدخل فى نصيب كل فرد فتعود الى التفضيلات المختلفة التى يحصل عليها الأفراد من الناتج الكلى فى صورة عوائد نقدية (أجر – ربح- فائدة) ،وهذا ما يشكل القوى الشرائية العامة التى يمكن توجيهها لشراء السلع والخدمات ، حيث أن هذا يكمن فى ما يسمى بالاقتصاد النقدى الذى عرفته المجتمعات الحديثة .

أما فى الاقتصاد الطبيعى الذى عرفته المجتمعات التقليدية والتى لا تستخدم فيها النقود كأداة لتحديد القيم النسبية للسلع والخدمات الإنتاجية فتوزع الأنصبة فى شكل كميات محددة من كل سلعة لكل فرد من أفراد المجتمع .

وفى هذا الإطار فأن التقدم الاجتماعي للشعوب يقاس بمدى التحسن الذى يطرأ على طريقة توزيع الدخل القومى وكذلك الناتج الكلى وكذلك الأسلوب الامثل الذى تستند علية هذه الطريقة .

٥- زيادة توظيف العمالة

يهدف علم الاقتصاد إلى زيادة فرص العمل لأفراد المجتمع وذلك بغرض إما اقتصادي يهدف إلى زيادة العمالة وتوفير فرص العمل بما يؤدى إلى زيادة الدخل القومى وزيادة الرفاهية الاقتصادية للمجتمع . وهذا الغرض فيما يتعلق بالعمالة ينظر إليه من منظور مادى بحت ومبرر ذلك أن العمل يعتبر أحد أدوات العملية الإنتاجية فمع زيادة الاستخدام فان ذلك يتبعه زيادة فى الإنتاج .

أما الغرض الثاني فقد يكون اجتماعيا يهدف إلى تحقيق الكيان الاجتماعي والشعور النفسى بتحقيق الذات من أجل تحقيق السلام الاجتماعي ، على عكس الشخص الذى لا يجد فرصة عمل وشعوره بأنه عنصر غير انتاجى أو يفيد المجتمع . وعندما يستمر هذا الوضع طويلاً يحدث ما يسمى بجيوش البطالة التى من شانها أن تهدد كيان المجتمع من الجوانب المختلفة .

وقد تتعارض سياسة التوظيف من الناحية الاقتصادية مع سياسة التوظيف من الناحية الاجتماعية ويظهر هذا التعارض حالياً ، فى أن الاتجاه الاقتصادي هدفه خفض التكاليف مع تقليل عدد العاملين وذلك من أجل تحقيق ربحية عالية . أما الهدف الاجتماعي فلا ينظر إلى الربحية كمعيار بقدر ما ينظر إلى المسئولية فى تحقيق الأهداف الاجتماعية بغض النظر عن زيادة التكلفة وهو الأمر الذى يختلف من نظام اقتصادي إلى أخر .

وفى هذا الإطار فان مصطلح العمالة الكاملة فى الاقتصاد القومى يشير إلى أن كل شخص لدية القدرة والرغبة والبحث عن وظيفة يجب أن يجد فرصة العمل المناسبة ، وفى حالة العكس فأن العمالة فى هذه الحالة تكون غير كاملة . وارتباطاً بهذا المفهوم تتعدد أنواع البطالة وفقاً لهذا المنطلق ما بين بطالة هيكلية وبطالة موسمية وبطالة مقنعة وبطالة فنية وبطالة اختيارية وبطالة إجبارية وهو ما سنراه فى الأجزاء التالية .

٦- تنظيم الاستهلاك

أى الاستنفاذ فى المدى القصير (إشباع حاجات الإنسان كمنتج ومستهلك) بدون شك أن الوسيلة الوحيدة للثمن إشباع الرغبات حيث أن المهندس والطبيب والعامل والمزارع يحصلون على دخول نتاج مساهمتهم فى العملية الإنتاجية أو الخدمية ، حيث يعتبر كل

فرد منهم منتج ومستهلك فى نفس الوقت مثل الطبيب الذى يقدم خدماته ويحصل على أجر ليشترى به مستلزماته الغذائية وغيرها .

حيث أن أجر العامل يمثل فى حقيقة الأمر ثمناً لعملة ، وكذلك فائدة راس المال تمثل ثمن استغلاك هذا المال ، أى انه يمكننا القول بأن انخفاض أو ارتفاع أجور العمال يلعب دوراً هاماً فى تحديد عملية الاستفادة ، فقد يؤدى انخفاض الأجور إلى انخفاض حجم المنافع والخدمات التى كان من الممكن للأفراد الاستفادة بها وحرمانهم منها بهذا الشكل قد يكون سبب فى حدوث مشكلة اقتصادية نظراً لعدم توافر أثمان السلع والخدمات لديهم .

٧- استقرار مستوى الأسعار

تتجه رغبة كافة المجتمعات إلى العمل على ثبات مستوى الأسعار واستقرارها بما يحقق الأمان والطمأنينة للمستهلكين . ويرى البعض أن هذا الهدف لا يتسم بالواقعية وذلك لان الأذواق والدخول والفنون الإنتاجية تتغير بصورة مستمرة وكذلك أختفاء صناعات وظهور صناعات أخرى لا يمكن معه تثبيت مستويات الأسعار لأن هذا معناه القضاء على حوافز المنتجين فى العملية الإنتاجية .

حيث أن هدف المنتج الاساسى هو الربحية فى زيادة السعر وتحقيق المزيد من الإرباح فى ظل العمل على زيادة إنتاجه ، وكذلك فأن سياسة رفع أسعار العمل (الأجور) يؤدى إلى ارتفاع أسعار السلع مع زيادة الإنتاج . الأمر الذى يؤدى فى نهاية المطاف إلى موجه من التضخم قد يكون الضحية فيها المستهلك نظراً لما يترتب عليه من أثار سلبية على المجتمع كما سنرى فى الفصول القادمة . ويرى فريق أخر فى هذا الشأن أن مستويات الأسعار يجب أن تنخفض مع مرور الوقت ومبررات ذلك أن الأسعار تعكس التكلفة ومن المفروض أن التكلفة فى الأجل الطويل لا بد وان يصاحبها انخفاض نتيجة للتقدم الفنى الحديث . حيث أن انخفاض التكاليف يترتب عليه انخفاض الأسعار . وعلى الرغم من أن هذا الرأى مفيداً للمستهلك إلا انه لا يحفز معنويات المنتجين نتيجة تخوفهم لانخفاض الأسعار وبالتالى وإنخفاض الأرباح التى ستترتب عليها .

٨- التنظيم الاقتصادي وتشجيع التنمية الاقتصادية

حيث ترتبط هذه الوظيفة ارتباطاً مباشراً بكل من وظائف توزيع الناتج الكلي وتنظيم العملية الإنتاجية وتقييم السلع والعمليات الإنتاجية ، كما تتصل بقياس القيم وكذلك إلى أى مدى يمكن للمتقدم الاقتصادي أن يستمر على حساب الظروف الاقتصادية الجارية .

وهذا معناه أن النظام الاقتصادي لا بد أن يكون قابلاً للتغير وسعياً للنمو بما يتلائم مع حاجات المجتمع المتعددة ومثال ذلك مع تزايد السكان بمعدل سريع يجب أن يكون النظام الاقتصادي قادراً على إنتاج سلعاً جديدة وإتباع أساليب فنية جديدة وغزو للأسواق الجديدة ، وإيجاد موارد إنتاجية جديدة تتواكب مع النمو السريع فى السكان هذا بالإضافة إلى مرونة النظام الاقتصادي حتى يستطيع التكيف مع كل ما يطرأ من تغيرات اقتصادية جديدة ومواجهة الظروف التى قد تطرأ فى حالات الكساد . كما أن هذا الهدف مرتبط بالتغيرات الايجابية والسلبية المؤثرة على التنمية الإقتصادية الشاملة .

٩- العدالة فى توزيع الدخل

تتسم فكرة العدالة بالنسبية وتختلف وجهات النظر بشأن هذه الفكرة حيث ينظر إليها البعض من منظورة الخاص ، وقد يتعارض هذا المنظور مع وجهة نظر الآخرين .

ويتبلور المفهوم المادى للعدالة طبقاً للأداء والكفاءة والتميز أى أن كل فرد يحصل على الدخل الذى يتناسب مع امكاناته وقدراته . ولكن ماذا بشأن الأفراد اللذين لم تتوافر لهم هذه المقومات ؟ من الطبيعى أن نصيبهم فى الدخل يقل عن غيرهم ، ومن هنا يحدث التعاون الكبير فى توزيع الدخول بين الأفراد .

وقد أرتبط هذا المفهوم مؤخراً بشعار ربط الأجر بالإنتاجية وهو ما ينادى به الكثير من الاقتصاديين فى المجتمع الرأسمالي . أما المفهوم الثانى للعدالة فيرتبط بالبعد الاخلاقى والانسانى بين أفراد المجتمع من اجل تضييق الفجوة بين أصحاب الدخول المرتفعة وأصحاب الدخول المنخفضة وذلك تحقيقاً للتكامل الاجتماعي والتعايش السلمى بين طبقات المجتمع .

وهذا المفهوم يسود فى النظم الاشتراكية ومن وجهة نظرنا فأن غالبية المجتمعات بغض النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي السائد بها تجمع بين كلا المفهومين ، الأمر الذى يؤدى إلى سيادة مفهوم على الأخر حسب الايدلوجية المتبعة فى المجتمع . فنجد الدول

الرأسمالية تضع حد أدنى للأجور حتى تحافظ على البعد الاخلاقـى لأصـحاب الفئـات محدودة الدخل كما تفرض ضرائب تصاعدية على ذوى الدخول المرتفعة .

١٠- تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات

يقصد بميزان المدفوعات السجل السنوى الذى توضح فيه التزامات وحقوق الدولـة مـع المتعاملين معها فى الدول الأخرى ، ويشتمل الميزان على الجانب الدائن والجانب المدين فإذا حقق الجانب الدائن زيادة عن المدين كان هناك فائضاً فى الميزان . وذلك على عكس الجانب الأخر فأن الجانب المدين عن الدائن كان هناك عجز فى الميزان .

ويسعى علم الاقتصاد من خلال نظرياته الفرعية المتخصصة (نظرية التجارة الخارجية وغيرها من النظريات السائدة) إلى العمل على تحقيق التوازن بين الجانبين مـن خـلال أتباع حزمه من السياسات الاقتصادية و المالية الرامية لتحقيق هذا الغرض .

ولكن السؤال الذى يطرح نفسه على بساط البحث هو :- هل يمكـن تحقيـق كـل هـذه الأهداف مجتمعة وفى آن واحد ؟ نجد الإجابة يكتنفها الغموض وعدم الواقعية وذلـك لأن غالبية هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها دفعة واحدة حيث أن ذلك لا يجد مبرراً فى الطاقـة الاستيعابية للاقتصاد القومى ، هذا بالإضافة إلى التعارض الواضح بـين محمـل هـذه الأهداف ، فقد يتحقق هدف على حساب هداف أخر . وهنا تبرز ضرورة وضع الأهداف فى قائمة أولويات حسب الحاجة الملحة وما يترتب عليها من نتائج فى ضوء معيار العائد والتكلفة .

ومن أوجه التعارض بين هذه الأهداف هدف زيادة التوظيف وزيادة الـدخل ، وكـذلك الحال بالنسبة لهدفى استقرار مستوى الأسعار وزيادة الإنتاج .

المبحث الثالث : المصطلحات الأساسية فى التحليل الاقتصادي الكلى

من الضرورى والمهم أن يبدأ كتاب علم الاقتصاد بتوضيح بعض الاصطلاحات الأساسية التى يشيع استخدامها سواء بالنسبة للاقتصاديين او بين عامة الناس والتى قد تكون مفيدة لمن يرغب مواصلة التعمق فى هذا العلم. كما أن هذه الاصطلاحات تمثل أهمية كثيرة على تفهم الموضوعات التى سوف نقوم بعرضها فى هذا الكتاب.

ويختلف مدلول هذه المعانى من شخص إلى أخر حسب ما يعنيه البعض عند استخدامها فهى تختلف من قارىء متخصص إلى قارىء عادى وكذلك بالنسبة للغة العادية بين عامة الناس . لذلك فمن المهم ألا يكون تعريف هذه المصطلحات مجرد أداة للحفظ والترداد دون الفهم والتفكير فهى تعتبر أموراً مجرده قد يصعب فهمها على الشخص المبتدئ .

وفيما يلى عرضاً موجزا لأهم هذه المصطلحات :-

١ - الاستثمار : Investment

يقصد به إضافة جديدة إلى الأصول الإنتاجية الموجودة فى المجتمع ، وحيث أن حجم الإنتاج وبالتالى الدخل الذى يحصل عليه المجتمع يعتمد على الطاقات الإنتاجية الموجودة فيه وكفاءة تشغيلها ، فيكون الاستثمار من العوامل الأساسية المحددة لمستوى الإنتاج والدخل . أى أن الاستثمار هو خلق أصول رأسمالية جديدة تزيد من قدرة الاقتصاد القومى على إنتاج السلع الاستهلاكية .

ويلعب الإنفاق الاستثماري دوراً بارزاً فى تحديد مستوى النشاط الاقتصادي وسرعة نموه . ويعتبر الادخار من أهم مصادر الاستثمار . وتتوقف فرص الاستثمار على الابتكار ومدى التوسع فى حجم الأسواق الموجودة وعدد المستهلكين وزيادة الدخول وزيادة الاستهلاك . بالإضافة لذلك فقد يتأثر الاستثمار بعوامل غير اقتصادية مثل الظروف السياسية وكذلك التشريعات والقوانين فى الدولة .

٢- الادخار : Saving

ويقصد به الامتناع عن الاستهلاك من السلع المنتجة ، أى أنه جزء من الدخل الذى لا ينفقه الأفراد على الأغراض الاستهلاكية ، لذلك فان الادخار يرتبط ارتباطاً مباشراً بالاستهلاك حيث أن الدخل يساوى الاستهلاك + الادخار . ومن الملاحظ أن الأصل فى

الادخار هو ادخار عوامل الإنتاج لإنتاج سلع استثمارية وليس لإنتاج سلع اســتهلاكية ، لذلك يكون الادخار أمر ضرورى ولازم لحدوث الاستثمار .

٣- الرفاهية الاقتصادية :Economic Welfare

هى مجموع ما يحصل عليه الفرد من إشباع من سلع وخدمات وما يستهدفه الفرد ومـــا تستهدفه الجماعة فى الحصول على أكبر قدر من الموارد الإنتاجية المتاحة . ونظراً لأن إشباع الحاجات يختلف من فرد لأخر لذلك فإن مصطلح الرفاهية الاقتصـــادية يختلــف بأختلاف الأفراد واختلاف البيئة وكذلك الزمن .

ومن هنا فإن المصطلح المشار اليه مرتبط بالإشباع من السلع والخدمات التـــى يمكــن قياس قيمتها مادياً أو بثمن معين ، وبالتالى لا يدخل فى الاعتبار الرفاهية الاجتماعيـــة التى يحصل عليها الأفراد دون أن يكون لها معيار نقدى مثــل الرفاهيـــة الروحيـــة أو المعنوية أو مشاهدة المناظر الطبيعية أو الراحة أو الهدوء .

٤- مستوى المعيشة :Level of Living

قد يخلط البعض بين مستوى المعيشة والرفاهية الاقتصادية بأعتبارهما مترادفان ، الا أن الفرق بين المصطلحين واضح ، حيث أن مستوى المعيشة يستخدم للدلالة على وضع قائم فعلاً أى تعبير عن نصيب الفرد فى فترة زمنية معينة من السلع والخدمات التى يحصــــل منها على الإشباع . فالبعض يعيش فى مستوى منخفض أى أن مقدار ما يحصلون عليـــه من إشباع يعتبر قليل بالمقارنة بغيرهم ممن يعتبرون فى مستوى معيشة مرتفع .

وفى العادة يقاس مستوى المعيشة فى المجتمع بقسمة مجموع الثروة المنتجة فـــى فتـــرة معينة على عدد السكان وهو ما يسمى بمتوسط نصيب الفرد من الثروة المنتجة . وهـــذا المتوسط الحسابى لا يعبر عن حقيقة الأوضاع الأجتماعية وبخاصة في المجتمعات التـــى يوجد فيها تباين بين طبقة الأغنياء والفقراء .

كما أن متوسط دخل الفرد لا يعبر عن حقيقة مستواه المعيشى وذلك لأن مستواه المعيشى لا يمكن معرفته إلا فى ضوء أسعار السلع والخدمات التى يشتريها بهذا الدخل النقـــدى .

فقد يبلغ متوسط الدخل النقدى للفرد فى بلد ما ألف جنيه فى العام وتكون أسعار الحاجات الضرورية مرتفعة عن هذا الدخل وهو الأمر الذى لا يؤدى للإنفاق علـــى الضـــروريات فقط .

٥- التصرف الاقتصادي

يقصد به تفضيل لأحد أستعمالات الموارد على الاستعمالات الأخرى فى سبيل الحصول على منفعة اقتصادية ، ويقوم هذا التفضيل على الموازنة بين منافع هذه المـــوارد فـــى الاستعمالات المختلفة ، أى أن كل تصرف أقتصادى يهدف إلى تحقيق منفعـــة ولكنـــه يسبب ضرراً للفرد .

ولتحقيق أكبر منفعة ممكنة يجب الموازنة بين المنفعة الحدية والضرر الحدى للتصرف وعندما تتساوى المنفعة الحدية مع الضرر الحدى يحقق الفرد الاقتصادي أكبـــر منفعـــة ممكنة ولا يكون فى صالحه تغيير هذا التصرف .

٦- الأرقام القياسية للأسعار: Price Index

ويقصد بها التغير فى المستوى العام للأسعار الخاصة بالسلع والخدمات التـــى يســـتهلك أفراد المجتمع خلال فترة زمنية معينة (الرقم القياسى لأسعار المستهلكين) ، كما يوجد أيضاً (الرقم القياسى للأسعار الجملة ، الرقم القياسى لأسعار التجزئة) وكلها تهدف إلى رصد التغيرات فى أسعار السلع المختلفة وتقدير تلك التغيرات فى المتوسط خلال فتـــرة زمنية معينة . ويوجد من هذه الأرقام ، الرقم القياسى البسيط وكـــذلك الـــرقم القياســـى المرجح .

وتستخدم الأرقام القياسية للأسعار للحصول على القيمة الحقيقية للناتج المحلى ، وهنـــا تستخدم رقم قياسى يسمى مخفض الناتج المحلى (CDP delflator) وهو يختلف عن الرقم القياسى لأسعار المستهلكين حيث يأخذ فى حسابه جميع السلع النهائية والخـــدمات التى تدخل فى الناتج المحلى

٧- القيمة المضافة: Added Value

يقصد بها الفرق بين قيمة الإنتاج وقيمة مستلزمات الإنتاج فيما عدا الأجور . ومجموع القيم المضافة للمشروعات تمثل قيمة أنتاج السلع والخدمات النهائية أى تساوي النـــاتج القومى الاجمالى وتستخدم طريقة القيمة المضافة من أجل تفادى الازدواجية فى حساب السلع الوسيطة .

٨- الازدواج الحسابى

ويقصد به تكرار قيمة بعض السلع والخدمات عند تقدير الناتج القومى الاجمالى والـذى يتضمن فقط قيم السلع والخدمات النهائية ، ويقصد بالسلع النهائية التى تتجه إلى المستهلك النهائى ولا يعاد بيعها مرة أخرى ، وهذا ما يميزها عن السلع الوسيطة أو المستلزمات الإنتاجية التى تستخدم كمدخلات فى أنتاج سلع أخرى .

٩- الوفورات المالية

ويقصد بها ما يتحقق من وفر فى نفقة الإنتاج نتيجة تمتع المشروعات الكبيرة بمزايا مالية مثل القدرة على الاقتراض من البنوك بسهولة وبأسعار فائدة منخفضة نسبياً على عكـس المشروعات الصغيرة التى تعانى من مشاكل فى سبيل الحصول على القروض .

١٠- الوفورات التجارية

وهى التى تؤدى إلى تحقيق وفر أقتصادى فى نفقات الإنتاج بسبب حصول المشـروعات الكبيرة على مزايا تجاريه من قبل المتعاملين معها سواء مؤسسـات أو أفـراد مثـال (تخفيضات أجور النقل والشحن وأسعار المواد الخام) .

١١- الوفورات الفنية

ويقصد بها الوفر فى نفقات الإنتاج الذى يحققه المشروع نتيجة تقدمه فى النواحى الفنية ، وما تحققه هذه المزايا للإنتاج الكبير من وفرة فى النفقات .

١٢- التدفق والرصيد :- Stocks and Flows

التدفق يمثل تغيراً خلال فترة معينة ، فى حين يمثل الرصيد كمية ثابتة فى وقت معين . والتمييز بينهما ليس عملية صعبة ولكن الصعوبة تنشأ من سوء الفهم أو سوء الاستخدام فكلاهما متغيرات كمية ، قد ترتفع أو تنخفض على مدار الزمن .

مثال :- عندما يقال أن الدخل القومى يساوى ١٠٠٠ وحدة نقدية فهذا القول لا معنى لـه إلا إذا أرتبط بفترة زمنية معينة ، أى تحديد الفترة خلال شهر أو ثلاثة شهور أو سنة . كما أن التفرقة بين المدخرات المجمعة وما يدخره الفرد من راتبه الشهرى يظهر الفـرق بين الرصيد والتدفق . فالرصيد من المدخرات يسمى رصيد فى فترة زمنية معينة ، بينما ما يتم إدخاره شهرياً يسمى تدفق .

١٣- البطالة : Unemployment

هي البحث عن فرصة عمل وتتخذ عدة أنواع من أهمها :-

أ- البطالة الموسمية :- ويقصد بها أن العمال لا يعملون إلا فى مواسم معينة وباقي العام لا يعملون ويرجع ذلك إلى التقلبات الموسمية فى الطلب على العمال وينتشر هذا الطلب من البطالة في البلاد الزراعية .

ب- البطالة المقنعة :- ويقصد بها تضخم الجهاز الإداري للدولة بما يسبب تبديد جزء من مجهود الأيدى العاملة دون زيادة في القيمة الإنتاجية . ويزداد هذا النوع من البطالة في الدول التي يزداد فيها معدل النمو السكاني .

ج- البطالة البنيانية :- وهى البطالة التي تتولد عن اختلال التوازن بين العلاقات السائدة بين مختلف عناصر العملية الإنتاجية وبخاصة عنصر العمل . ويرجع انتشار هذا النوع من البطالة إلى ظاهرة توافر الأيدي العاملة الغير مدربة بالقياس إلى عوامل الإنتاج الأخرى (الموارد الطبيعية ورأس المال والتنظيم) .

١٤- التضخم : Inflation

يقصد به الارتفاع المستمر في الأسعار وكذلك الزيادة فى عرض النقود بالإضافة إلى الزيادة فى الطلب الكلى عن العرض الكلى . ويوجد عدة أنواع من التضخم تختلف باختلاف الدرجة فهناك التضخم البطيء ، والتضخم الجامح. أما من حيث الظهور فهناك التضخم الصريح والمكبوت . وأما من حيث السبب فهناك تضخم بسبب الطلب ، وتضخم بسبب التكاليف . أما من حيث التوقع فهناك التضخم المتوقع والتضخم الغير متوقع .

١٥-السياسة الاقتصادية: Economic Policy

تتمثل السياسة الاقتصادية فى قيام الدولة بخطوات وإجراءات تؤدى إلى تحقيق أهداف اقتصادية محدده . وفى هذه الحالة يتعين على المسئولين عند اتخاذ قرارات بشأن السياسة الاقتصادية التأكد من توافق الأهداف بعضها مع بعض بجانب ضرورة التأكد من توافر الوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف . كما ينبغى تحديد كافة الأهداف والوسائل بدقة مة حتى لا يكون هناك خلط بينها من اجل تناسق السياسة الاقتصادية المراد إتباعها

١٦- السياسة النقدية : Monetary Policy

يقصد بها مجموعة الممارسات التي يقوم بها البنك المركزي لإدارة كمية النقود وأسعار الفائدة فى الاقتصاد لتحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية . وتساهم السياسة النقدية فى تحقيق أهداف التوظف الكامل واستقرار المستوى العام للأسعار وذلك من خلال تأثيرها على الطلب الكلى فى الاقتصاد ، وكذلك التأثير على مستوى الدخل النقدي . وتقع مسئولية هذه السياسة على البنك المركزي الذي يستخدم أدوات مختلفة بشأن السياسة النقدية للتأثير على عرض النقود واسعار الفائدة لتحقيق هذه الأهداف .

١٧- السياسة المالية : Financial Policy

يقصد بها استخدام الحكومة للضرائب والأنفاق الحكومي والدين العام لمحاربة التضخم والانكماش . فعندما يواجه الاقتصاد فترات تضخم فإن الحكومة تقوم بزيادة الضرائب وتخفيض إنفاقها على شراء السلع والخدمات ، أي تحقيق فائض في الموازنة العامة مما يترتب على ذلك انخفاض دالة الإنفاق الكلى في المجتمع .

أي أن أفضل طريقة لمواجهة الفجوة التضخمية هو اتباع الحكومة لسياسة مالية انكماشية ، آي تخفيض الأنفاق الحكومي وزيادة صافى الضرائب . والعكس في حالة مواجهة الكساد أو الانكماش فان سلوك الحكومة سوف يتغير في الاتجاه العكسي ،أي أتباع سياسة مالية توسعية . بمعنى زيادة أنفاق الحكومة والأفراد على شراء السلع والخدمات وتخفيض الضرائب.

١٨- التمويل بالعجز :Deficit Finance

حيث يطلق هذا التعبير عندما تلجأ الحكومة إلى طبع أوراق نقدية جديدة لتمويل العجز فى الميزانية دون زيادة حقيقية فى الإنتاج .وتعتبر هذه الوسيلة من أخطر الوسائل التي تلجأ إليها الحكومة لمعالجة العجز فى الميزانية مما يؤدى إلى أثار تضخمية ضارة بالاقتصاد . حيث أن زيادة كمية النقود دون حدوث زيادة مقابلة فى السلع والخدمات تؤدى إلى التضخم وارتفاع الأسعار وتصبح الطبقات الفقيرة ضحايا هذه السياسة . هذا بجانب ضعف الحافز على الادخار الاختياري وضعف القدرة على التصدير وانخفاض معدلات الاستثمار الأجنبي نتيجة ضعف الثقة فى سلامة اقتصاد الدولة.

١٩- الدخل القومي : National Income

يعرف الدخل القومي بأنه أجمالي قيمة ما ينتج من سلع وخدمات خلال فترة زمنية معينة عادة ما تقدر بسنه بالأسعار الجارية .وعندما يتم استبعاد قيمة الإهلاك لطاقـــة الأصـــول الرأسمالية فأننا نحصل على صافى الدخل القومي .

٢٠- مضاعف الاستثمار : Investment Multiplier

يعبر عن الزيادة النهائية في الدخل الناشئة عن زيادة مبدئية في الاستثمار . فعندما نرمز للزيادة في الدخل بالرمز (Δ د) والزيادة في الاستثمار بالرمز (Δ ر) وإلى مضاعف الاستثمار بالرمز (م) فإن قيمته مضاعف الاستثمار م = $\frac{\Delta \text{ د}}{\Delta \text{ ر}}$

كما أن قيمة مضاعف الاستثمار تتوقف على قيمة الميل الحدى للاستهلاك لذلك فإن

التعبير عن قيمة المضاعف = $\frac{1}{1 - \text{الميل الحدى للاستهلاك}}$

٢١- متغيرات الاقتصاد الكلى : Macro economic Variables

هى المتغيرات الكلية مثل الناتج القومى ، الدخل القومى ، الإنفاق القومى ، المستوى العام للأجور ، المستوى العام للأسعار ، معدل النمو الاقتصادى ، سعر الفائدة .

٢٢- الأجور : Wages

يستخدم هذا التعبير عن الدخول الصافية التى يحصل عليها الأفراد أو التى تستحق لأصحاب قوة العمل مقابل مساهمتهم في العملية الإنتاجية ويتكون الأجر لأصحاب خدمات العمل من

- الأجور النقدية للعاملين لدى الغير وأصحاب المشروعات .
- الأجور التكميلية النقدية مثل حوافز الإنتاج .

- الأجور العينية مثل الرعاية الصحية للعاملين والسلع والخدمات التى تقدمها المشروعات للعاملين .

٢٣- الصدمات الخارجية External Shocks .

ويقصد بها التغير في عوامل خارج النظام الاقتصادى مثل الحروب والأحداث السياسية أو أكتشاف موارد جديدة . وقد تؤدى إلى تقلبات دورية في مستوى النشاط الاقتصادى إما رواجاً أو كساداً وقد يعزز من هذا الاتجاه الأثار التراكمية للعوامل الداخلية في النشاط الاقتصادى .

٢٤- فجوة الناتج القومى الإجمالى :Gross National Product Gop

هى عبارة عن الفرق بين الناتج الاجمالى الممكن والناتج الاجمالى الفعلى . حيث أن الناتج الممكن هو ذلك المستوى من الناتج القومى الاجمالى الذى يتم تقديره على أساس ان كل عوامل الإنتاج في الاقتصاد تعمل عند مستوى التوظف الكامل .

المبحث الرابع : النظرية الاقتصادية – الفروض والمكونات

٤-١ :مفهوم النظرية الاقتصادية

تختص النظرية الاقتصادية بشرح وتفسير الظواهر الاقتصادية والتنبؤ بسلوكها في المستقبل ، وذلك من خلال مجموعة من القواعد والأسس العلمية . فهي تعمل على المساعدة في حل المشاكل المختلفة .

وهذا لا يعنى صلاحيتها للتطبيق الحرفي على المواقف الواقعية وذلك لا يرجع إلى قصور في بناء النظرية ولكن نظرا لأنها تتسم بالتجريد المتمثل في الاستعانة بالافتراض الهام بقاء الأشياء الأخرى على حالها .

والظاهرة الاقتصادية هي في مضمونها ظاهرة اجتماعية تتناول حياة الإنسان وعلاقته مع الطبيعة ، وكذلك مع الأخرين . فهي لا تهتم بالعادات والتقاليد ولا تهتم بالقيم والمعارف ، كما في الظاهرة الثقافية .

ولكن الظاهرة الاقتصادية تختص بالجانب المادى في حياة الإنسان ، أي ما يتعلق بالإنتاج والتوزيع والتداول نتيجة العلاقات التي تنشأ بين الأفراد ، من خلال عملية الإنتاج الاجتماعي وما يرتبط به من أنشطة .

ورغم عمومية التجريد في كل النظريات العلمية إلا أن الحاجة إليه في العلوم الاجتماعية ومنها علم الاقتصاد أكثر منها في العلوم الطبيعية . والنظرية العلمية تعتبر إطارا فكريا يفسر مجموعة من الحقائق العلمية بشكل مترابط أو هي مجموعة متناسقة ومترابطة من المفاهيم والتعريفات والقضايا التي تكون رؤية منظمة للظواهر الاقتصادية عن طريق تحديد العلاقات المتشابكة بين المتغيرات بهدف تفسير هذه الظواهر والتنبوء بها .

ويساهم تفسير هذه المتغيرات الاقتصادية وكذلك العلاقات فيما بينها في وضع السياسات الاقتصادية لتوجيه الاقتصاد ومعالجة المشاكل الاقتصادية .وحتى تكون النظرية سليمة من الناحية العلمية فلابد وأن تشتمل على مجموعة من العناصر المتمثلة في المشاهدة والفرضية والاستقراء والاستنباط ثم الاختبار .

٤-٢ : أساليب صياغة النظرية الاقتصادية :

يتم صياغة النظرية الاقتصادية والتعبير عنها بأسلوب أو أكثر من الأساليب الثلاثة الأتية:-

أ- الأسلوب الوصفي

ويتم من خلاله شرح الظاهرة الاقتصادية بسهولة على سبيل المثال إظهار العلاقة بين التغير في السعر وتأثيره على التغير في الكمية المطلوبة من سلعة ما ، من خلال أسلوب الملاحظة وقد تم استخدام هذا الأسلوب عند الاقتصاديين الكلاسيك . ويؤخذ عليه طول الوقت الذي يتطلبه .

ب-الأسلوب البياني

وفيه تستخدم الرسوم البيانية لشرح وتفسير النظرية باستخدام الفروض واستخلاص النتائج على سبيل المثال استخدام جدول الطلب لتوضيح العلاقة بين سعر السلعة والكمية المطلوبة منها وتمثيل ذلك بمنحنى الطلب على السلعة بيانياً . وقد استخدم هذا الأسلوب لدى الاقتصاديون النيوكلاسيك بجانب الأسلوب الأول .

جـ- الأسلوب الرياضي

ويتم من خلاله استخدام المقاييس الكمية للمتغيرات النوعية والبيانات الإحصائية . وهو أسلوب حديث نسبيا يتم استخدامه لتلافي عيوب الأسلوب البياني كما يعبر عن الجانب الحركي في النظرية الحديثة .

كما يهتم بدراسة الطلب والسعر على أساس متغيرات أصلية وتابعة ، مثل الدخل دالة في الاستهلاك . ويمتاز هذا الأسلوب بدقة التعبير ولكنه يعاب عليه قصورة في إيجاد قياس كمي للمتغيرات النوعية وما يتطلبه من بيانات إحصائية يصعب توافرها.

٤-٣ : الفروض الاقتصادية

تشتمل النظرية الاقتصادية على مجموعة من الفروض التي تختص بظواهر الحياة الاقتصادية بالإضافة إلى الفروض الحكمية المتعلقة بسلوك هذه الظواهر . وحتى تحقق

النظرية الاقتصادية إطارا عاما يكون مقبولا من الناحية العلمية فلابد وان تبنى على أربعة أسس أو عناصر أساسية وهي :

أولا: مجموعة من التعريفات التي توضع بدقة المقصود بالتعبيرات المختلفة والتي يتم استخدامها في إطار النظرية الاقتصادية وذلك حتى لا يحدث غموض في معناها .

ثانيا : مجموعة من الفروض المبسطة والتي تعتبر بمثابة شروط محدده لابد من توافرها لكى تتطبق النظرية . حيث تحتوى كل نظرية على عدد من الفروض الأساسية أو البديهية والمتعلقة بالسلوك الإنساني والمؤسسات التي تعمل في نطاق النشاط الاقتصادي .

حيث تمثل هذه الفروض تبسيطا عاما لواقع الأشياء و السلوك الاقتصادي مع استبعاد أية تصورات أخلاقية أو فلسفية أو موضوعية حتى لا يتم الوقوع في إطار الأحكام التقديرية.

ونظرا لارتباط النظرية العلمية بواقع الحياة وتفسير المشاكل التي تواجه الإنسان في حياته اليومية ، فقد يؤدي ذلك إلى حصر النظرية في إطار الواقع وعدم القدرة أو التمكن على تغيير المسار في المستقبل . لذلك تبدو الحاجة إلى مفهوم مثالي للنظرية يسمح بصياغة الفروض وفقا لما يجب أن يكون وليس ما هو كائن بالفعل .

وهذا يتطلب تغييرا هيكليا من خلال العمل على وضع تصورات عن السلوك الانساني في ضوء وضع فروض واقعية عن المقدرة الإنسانية على التغيير ، حتى تصبح النظرية العلمية قادرة على إحداث التغيير إلى الأفضل.

ثالثا : الفرض المفسر ويختصر بشرح الطريقة التي تتعلق بالظاهرة موضوع البحث . وقد تكون الافتراض المفسر رأيا للباحث قائما بذاته أو استنباطات منطقية مستخلصة من فروض النظرية .ويرتبط المفسر بالواقع من خلال الفروض الأساسية للنظرية .

رابعا : اختبار صحة النظرية وذلك من خلال اختبار الفرض المفسر حتى يمكن التأكد من قدرته على تفسير الواقع لان الفرض ما هو إلا مجرد توقعات نظرية أو تنبؤات علمية. وبعد عملية الاختبار قد تتفق التنبؤات مع البيانات الواقعية فتكون النظرية صحيحة، ويجب الاعتماد عليها في وضع السياسات الاقتصادية .

أما في حالة اختلاف التنبؤات عن الواقع العملى للبيانات فهنا ترفض النظرية لعدم صحتها ويكون الرفض بشكل كلى أو تعديل الفروض ثم إعادة اختبارها مرة أخرى .

ورفض النظرية لا يعنى اختفاء أثارها تماماً ولكن قد ينتج عنها فكرة جديدة أو بداية نظرية جديدة تتلافى العيوب وتستفيد من الأخطاء السابقة في النظرية المرفوضة .

لذلك يجب على الباحث أن يكون فى موقف حيادى وعلى استعداد تام للتعديل أو الرفض للنظرية في حالة الاختبار . ونظرا لعدم توافر الإمكانيات أو نقص البيانات أو عدم دقتها قد لا يمكن إتمام عملية الاختبار فهنا يمكن إجراء تعديلات في النظرية وطرق الاختبار ، وان لم يمكن ذلك فتكون النظرية معلقة بين الرفض والقبول .

وفي ضوء ما سبق فان النظرية تتسم بصفة التحديد والعمومية ، حيث تعنى الصفة الأولى أن مجال انطباق النظرية محدد بتوفير الشروط التي تحتوى عليها والتي يتم على أساسها استخلاص النتائج . حيث أن قوة النظرية تتأسس بمقدار ما تفسره وما تتنبأ به ، كذلك فإنها ترتبط ارتباط طرديا مع درجة تبسيط الفروض التي تتبنى عليها .

في حين تعنى صفة العمومية للنظرية انه قد توفرت تلك الشروط فان نتائجها تصبح صالحة في كل زمان ومكان .

وفي هذا الإطار فان النظرية الاقتصادية تفترض فروضا معينة عن ظروف الاقتصاد المراد تحليله وهذه الفروض قد تكون ذات طبيعية عامة تتمثل في سلوك الإنسان وبيئته الطبيعية ومؤسساته الاجتماعية والاقتصادية .

حيث تمثل الفرضية الأولى والمتعلقة بسلوك الإنسان محور اهتمامات الاقتصاديون ، فعندما يحلل الاقتصاديون تصرف وأفعال المستهلكين فهم يفترضون إن المستهلك يتصرف بعقلانية ، على سبيل المثال يفترضون إن المستهلك الذي يذهب لشراء الملابس لا يريد في حقيقة الأمر الذهاب إلى إحدى دار العرض السينمائي .

كما يفترض الاقتصاديون إن أذواق المستهلكين ثابتة تقريبا ، على سبيل المثال عدم تحول المستهلك من إنسان محب لأكل اللحوم إلى إنسان نباتي . كما يفترض الاقتصاديون بالنسبة لرجال الأعمال إن كل صاحب منشأة هدفه الحصول على اكبر قدر من المال أو الربح المادى ، أي أن هدف المستهلك الحصول على اكبر قدر من الإشباع ، في حين أن هدف أصحاب الأعمال الحصول على اكبر ربح مادي وهو ما يسمى بمبدأ الرشادة الاقتصادية .

أما الفرضية الثانية ، والتي تتعلق بالبيئة الطبيعية للإنسان فهى التي تتصل بالجغرافيا والمناخ الذي يعيش فيه وهى فرضية ضمنية .أي أن النظرية الاقتصادية لا تبحث في شيء غير ممكن طبيعيا على سبيل المثال فان الاقتصاد التحليلي يقبل الحقيقة القائلة بان عمال الصناعة بحاجة إلى فترة معينة من الراحة يوميا . وكذلك يعترف الاقتصاد التحليلي بان الأسباب الفنية هي التي تمنع أو تعوق الانفتاح الصناعي من أن يكون غير محدود الكمية .

أما الفرضية الثالثة والتي تقوم عليها النظرية الاقتصادية فهي التي تتعلق بالمؤسسات الأجتماعية .حيث يفترض التحليل إن هناك دولة ذات نظام سياسي مستقر نسبيا وان المستهلكين والمنتجين يتعاملون في السوق من أجل كسب حياة أفضل للمعيشة وذلك من خلال المعاملات التجارية والعمل باجر معين في حدود القانون واستبعاد الاحتمالات التي تفترض الخطف والسرقات والملاذ بالفرار .

كما أن مفهوم السوق يستخدم كمؤسسة من المؤسسات الاقتصادية ، حيث يعنى الاقتصاديون بهذا المفهوم وجود منظمة يكون فيها البائع والمشترى لسلعة معينة على درجة اتصال مباشر بعضهم بالبعض ولديهم القدرة على تحديد ثمن هذه السلعة.

وفي هذه الحالة فان تحديد سعر السلعة في السوق يشير إلى أن ثمن السلعة سوف يكون موحد في السوق كله ، على سبيل المثال إذا كان ثمن سلعة معينة مرتفعا في بعض الأماكن. وفي السوق بالمقارنة بالأماكن الأخرى ، ففي هذه الحالة فان المستهلكين يتصرفون بعقلانية (الرشد الاقتصادى) فيشترون السلع الرخيصة فقط ، مما يؤدى إلى أضرار لبائعى السلع المرتفعة الأثمان .

وفى هذه الحالة يلجأ أصحاب السلع المرتفعة الثمن إلى خفض الثمن للتخلص من المخزون . وبنفس الطريقة فان صاحب المنشأة يكون حريص على معرفة أسعار عوامل الإنتاج التي يستخدمها لإنتاج السلع المختلفة ، وكذلك أسعار منتجاته ما إذا كانت مرتفعة أو منخفضة .

٤-٤ : أقسام النظرية الاقتصادية

تنقسم النظرية الاقتصادية إلى فرعين أساسيين وهما النظرية الاقتصادية الجزئية و النظرية الاقتصادية الكلية .

وتندرج تحت هاتين النظريتين الجزئية والكلية تقسيمات فرعية متعددة .

أ- حيث تهتم النظرية الجزئية بالطريقة التي تعمل بموجب المنشاة في كيفية التنسيق بين عوامل الإنتاج . فهي تهتم أساسا بقضايا العرض والطلب والإنتاج والاستهلاك والتسعير وعمالة الموارد على مستوى الوحدات الاقتصادية والأفراد.

كما تدرس على سبيل المثال إنتاج قطاع معين أو إنتاج صناعة معينة . كما تهتم بالكيفية التي تحدد المنشاة من خلالها الثمن الذي يحقق لها ربحا وفيرا . بالإضافة لذلك تهتم النظرية الجزئية بإنفاق العائلة وكيف توزع العائلة دخلها في الإنفاق على السلع المختلفة .

وتهدف هذه النظرية إلى كيفية تقسيم الموارد بين النواتج الفردية المختلفة وكيف يتم اتخاذ القرار بشان استخدام الفنون الإنتاجية المختلفة بجانب ذلك فهى تركز على كيفية تقسيم عوائد النشاط الاقتصادي على المساهمين في العمليات الإنتاجية . أي بمعنى أخر إن هدفها النهائي هو تحسين مستوى الرفاهية عن طريق الاستخدام أو الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة .

وجدير بالذكر أن غالبية الدراسات المتعلقة بالنظرية الاقتصادية كانت منذ حوالى نصف قرن تهتم أساسا بالاقتصاد الجزئي . فقد كانت نظرية الأسعار والقيمة ونظرية المنشاة الصناعية ومعظم نظريات الإنتاج والرفاهية تدرس في إطار الاقتصاد الجزئي.

ولكن واقع الأمر إن هناك بعض النظريات مثل النظرية النقدية ونظرية دورة الأعمال بمالها من تاريخ طويل يمكن اعتبارها من نظريات الاقتصاد الكلي . والتحليل الجزئي يتشابه مع التحليل الكلي في أن كلاهما يستمد من فكرة الطلب والعرض والتوازن الذي قد ينشأ بينهما ويعتبر أساسا للتحليل حيث يعتبر السعر أساس التوازن بين الطلب والعرض من سلعة معينة .

ب-بينما تهتم النظرية الكلية بدراسة الإنتاج الكلي مع عدم الاهتمام في بعض الأحيان بمكونات هذا الإنتاج . كما ينصب التحليل الكلي على معرفة كيفية عمل الاقتصاد القومي ككل من خلال استخدام المقاييس المختلفة للعوامل المؤثرة في مستويات

الإنتاج الكلي والتوظف الكلي والأسعار بصفة عامة ومحولات تغيرها على مر الوقت .

حيث تقاس قوة الاقتصاد لدولة معينة من خلال قدرتها على الحفاظ على مستويات عالية من الإنتاج بدون الدخول في موجات من الكساد أو التضخم . كما تقاس بقدرتها على إحداث معدلات نمو في الإنتاج الكلي يفوق معدلات النمو في السكان .

أي إن الاقتصاد الكلي يهتم بالمجاميع الكبيرة والمتوسطات في النظام الاقتصادي للدولة ككل بدلا من التركيز على عناصر محددة في النظام الاقتصادي . وعلى سبيل المثال فهو لا يهتم بسعر سلعة معينة بل بسعر جميع السلع والخدمات أو بالمستوى العام للأسعار .

كما يسعى الاقتصاد الكلي إلى تعظيم الرفاهية المادية من خلال تحقيق الاستقرار الاقتصادي وزيادة النمو الاقتصادي . بمعنى أخر إن الاقتصاد الكلي يهتم بدراسة الحجم الكلي للبنيان الاقتصادى من خلال البحث في علاقة المتغيرات بعضها ببعض مثل العلاقة بين الحجم الكلي لناتج اقتصادي معين وأسلوب توظيف الموارد المستخدمة في هذا الناتج ، وكذلك علاقته بحجم الدخل القومي .

كما يهتم بدراسة تقسيم الناتج الكلي على الصناعات والقطاعات المختلفة بالمجتمع ، كما يهتم بمشاكل توزيع الدخل بالإضافة إلى اهتمامه بالعمالة والبطالة والاستهلاك القومي والاستثمار والادخار القومي .

وعلى الرغم من إن التحليل الكلي قد تم استخدامه قديما إلا إن مصطلح الاقتصاد الكلي لم يستخدم في الأدبيات الاقتصادية بعد ظهور الاقتصادي الشهير كينز (النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود) . ولكن بعد كينز فقد تطور التحليل الكلي بشكل ملحوظ واتسعت دائرته مع ظهور المدرسة الكينزية الحديثة .

وفي حقيقة الأمر فانه من الصعب وضع خطاً فاصلا بين النظرية الاقتصادية الجزئية والنظرية الاقتصادية الكلية ، حيث أن هناك موضوعات مشتركة بينهما . ولكن الخلاف بين النظريتين يظهر في موقف كل منهما تجاه بعض الظواهر .

فعندما تنظر النظرية الجزئية إلى الناتج القومي باعتباره حجم أو فرضية مسلم بها ، ترى النظرية الكلية انه حجم قابل للتغير ويجب تحديده في فترة زمنية معينة . أما فيما يتعلق بالأسعار فترى النظرية الجزئية أن المستوى العام للأسعار فرضية ، في الوقت الذي تنظر إليه النظرية الكلية بأنه حجم متغير .

ونتيجة هذا الاختلاف نجد انه في الوقت الذي تحتل فيه نظرية الأثمان النسبية ، ونظرية القيمة ، الربح الفردي والتكلفة ، والعائد مكان رئيسة في الفكر الكلاسيكي (النظرية الجزئية) نجد ان دراسة تحديد حجم الاستخدام والبطالة والنمو والدورات الاقتصادية والنظرية النقدية والتضخم تحتل مكانة بارزة في الفكر الاقتصادي الحديث (النظرية الكلية) .

وتبرز أهمية التحليل الاقتصادي الكلي في دراسة المشاكل والسياسات الاقتصادية القومية والدولية وكذلك تخطيط السياسة الاقتصادية ، أي التأثير الحكومي على النظام الاقتصادي من خلال القوانين التي تصدرها الحكومة لابد وان تنطبق على المجموع الكلي للسكان وليس على فرد واحد . وهو الأمر الذي يوضح أهمية الاقتصاد القومي كأداة للسياسة الاقتصادية القومية .

ومن الطبيعي ان تحليل التوازن الكلي في الاقتصاد الكلي يتلافى العيوب التي نجدها في تحليل التوازن الجزئي . حيث انه في التحليل الكلي يعمل السوق الكلي من خلال العلاقة بين العرض الكلي والدخل الكلي والطلب الكلي .وفي هذه الحالة لا تقوم التغيرات في المستوى العام للأسعار وصدها بمهمة تحقيق التوازن.

حيث ان الارتفاع في المستوى العام الأسعار لن يؤدي بالضرورة إلى الحد من الطلب الكلي . أي ان هذا التحليل الكلي ينطوي على نوع من الصعوبات بسبب كثرة المتغيرات التي تدخل على النماذج الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة في الوصول إلى حلول لمشكلة معينة .

الفصـــــل الثاني

النشاط الاقتصادي : مفهومه وأهدافه

١- مفهوم النشاط الاقتصادي

يعتبر النشاط الاقتصادي جزء من النشاط الانسانى الموجه نحو اســتغلال المــوارد الاقتصادية الطبيعية والبشرية فى إنتاج السلع والخدمات الاقتصادية باستخدام مختلف الأساليب الإنتاجية مستهدفاً إشباع الرغبات البشرية . والنشاط الاقتصادي شأنه فــى ذلك شأن أى نشاط بشرى أخر له دوافعه وأساليبه وميدانه الذى يتم فيه ، وهذه فــى مجموعها تكون أركان أو عناصر النشاط الاقتصادي .

وعلى ذلك يمكن القول بأن للنشاط الاقتصادي أربعة عناصر . الأولى : الــدوافع ، وهى الرغبات البشرية ، الثانية : الأهداف ، وهى إشــباع الرغبــات ، والثالثــة : الميدان الذى يتم فيه هذا النشاط وهو البنيان الاقتصادي وأخيراً : الأســاليب التــى يمكن بها إتمام ذلك النشاط وهى الأساليب الإنتاجية أو التكنولوجية .

ويتوقف إشباع الرغبات البشرية إلى حد كبير على مدى توافر الموارد الاقتصــادية الطبيعية والبشرية وعلى درجة التقدم العلمي وأثره على الأساليب التكنولوجية ، فكلما أزداد توافر الموارد الاقتصادية وكلما ازداد التقدم التكنولوجى كلمــا ازدادت القــدرة على إشباع الرغبات البشرية .

وتختلف الدول عن بعضها البعض من حيث النشاط الاقتصادي وما يشتمل عليه مــن تقديم السلع والخدمات سواء من حيث النوع أو المستوى . فهناك دول تقــدم القليــل بنوعية ومستوى منخفض وهى الدول الفقيرة المختلفة اقتصاديا . وأخرى تقدم الكثير بما تمتلكه من جهاز إنتاجي متوسع ، بنوعية ومستوى أفضل وهى الدول الغنيــة أو المتقدمة اقتصاديا .

٢- أشكال النشاط الاقتصادي :

يتخذ النشاط الاقتصادي شكلين هما : علاقة الإنسان بالطبيعــة ، وعلاقــة الإنســان بالإنسان .

أولاً : النشاط الاقتصادي من خلال علاقة الإنسان بالطبيعة .

إن عملية الإنتاج عبارة عن عمل الإنسان لتحويل قوى الطبيعة إلى ما يمكنه من إشباع حاجاته ، حيث أن حاجة الإنسان كثيرة ومتعددة ومتجددة وبالتالى فإن الإنسان كائن يواجه الطبيعة يتكيف ويتفاعل معها لإشباع حاجاته المختلفة . وبالتالى لابد من بذلك الجهد فى سبيل تحويل الموارد الطبيعية التى لا تصلح للاستخدام المباشر إلى موارد صالحة للاستخدام المباشر تشبع الحاجات الإنسانية .

ويتم ذلك بأستخدام أدوات العمل لتحويل الموارد الطبيعية إلى منتجات صالحة لإشباع حاجات الإنسان . فالمجهود الانسانى والطبيعة يكونان أساس عملية الإنتاج والتى تتطور بتطور الفكر الانسانى وزيادة الحاجات البشرية على مر العصور .

ثانياً : النشاط الاقتصادي من خلال علاقة الإنسان بالآخرين .

إن الإنسان لا يعيش بمفرده على الأرض بل يعيش فى جماعات ومجتمعات حيث لا يستطيع الإنسان حفظ وجوده إلا من خلال الأفراد الآخرين ، فأفراد المجتمع يكمل احدهم الآخر . وبالتالى فإن عملية الإنتاج تعتبر عملية اجتماعية ، وهى عملية العمل الاجتماعي المستمر لتحويل الموارد الطبيعية إلى منتجات لازمة لإشباع حاجات الجماعات والأفراد وذلك عن طريق التعاون بين أفراد المجتمع ، وأن كل فرد يتخصص فى عمل معين بما يسمى تقسيم العمل .

وعلى النحو السابق يتبين أن الإنتاج لا يتمثل فقط فى العلاقة بين الإنسان والطبيعة ، وإنما فى ذات الوقت علاقة الإنسان بالآخرين ، الأمر الذى يتحدد بأنواع العلاقات المختلفة بين أفراد المجتمع فى صراعهم مع الطبيعة .

كما أن الهدف الذى يسعى إلى تحقيقه أى نوع من أنواع النشاط الاقتصادي هو إشباع هذه الرغبات البشرية إما بشكل مباشر باستهلاك السلع والخدمات الناتجة عن ذلك النوع من النشاط الاقتصادي أو عن طريق غير مباشر وذلك باستبدال هذه السلع والخدمات وغيرها من السلع والخدمات الناتجة من الأنشطة الاقتصادية الأخرى .

وتختلف فروع النشاط الاقتصادي فى أساليبها وفى الميادين التى يتم فيها حدوث ذلك النشاط . فهناك الأساليب الإنتاجية الزراعية والصناعية والتجارية وغيرها . فالبنيان الاقتصادي الصناعى مثلاً هو ذلك الفرع من البنيان الاقتصادي الذى يجرى فيه النشاط الاقتصادي الصناعى ، أو هو الجزء من البنيان الاقتصادي الذى يضم الموارد الاقتصادية الصناعية ، أى الموارد الاقتصادية البشرية وغير البشرية التى تستخدم فى إنتاج السلع والخدمات الصناعية . وعلى ذلك فإن البنيان الاقتصادي يتفرع طبقاً لتنوع النشاط الاقتصادي .

٤- خصائص النشاط الاقتصادى

يتميز النشاط الاقتصادي بعدة خصائص منها

١- أن ممارسة النشاط الاقتصادي له مقابل اقتصادي فى السوق فلا يعتبر نشاطاً اقتصادياً ما يقدم دون مقابل اقتصادي .

٢- أن زيادة المقابل الاقتصادي أو نقصانه يترتب عليه تغير النشاط الاقتصادي.

٣- أن النشاط الاقتصادي يترتب عليه ناتج قابل للتسويق .

٤- كل نشاط يقوم به الفرد هو نشاط اقتصادي .

كما إن هدف الدراسات الاقتصادية هو تنمية النشاط الاقتصادي والحد من التقلبات التى يمكن أن يتعرض لها هذا النشاط ، والعمل للوصول إلى أقصى رفاهة اقتصادية ممكنة توفر جميع احتياجات المجتمع . هذا ويهدف النشاط الاقتصادي إلى استخدام عوامل الإنتاج من العمل ورأس المال والأرض والتنظيم لتوفير حاجات الإنسان .

وتمتزج هذه العناصر السابقة لتشكيل الموارد الاقتصادية للدولة (الموارد البشرية والموارد الطبيعية) والتى تتسم بثلاث خصائص رئيسية هى :

أ- أن كميات هذه الموارد محدودة (ندرة الموارد) .

ب-تباين أوجه استخدام هذه الموارد .

ج- انه يلزم مزجها بنسب متباينة لإنتاج سلعة معينة .

وفى ضوء ذلك فإن قياس النشاط الاقتصادي يتم من خلال الإحصاءات والأرقام التقديرية المنشورة بصفة دورية عن حجم النشاط ومكوناته وذلك بالاعتماد على سجلات الوحدات الإنتاجية و الأنشطة المختلفة .

ومن الطرق المستخدمة فى ذلك القياس طريقة القيمة المضافة ، الدخول ، الناتج الصافى، التدفق السلعى ، المبيعات النهائية ، موازنة الأسرة وغير ذلك من الطرق الأخرى حسب طبيعة النشاط وهدف قياسه .

وعن طريق التجميع على المستوى القومى لكل من الإنتاج والقيمة المضافة والدخل نحصل على الإجماليات القومية ، ونظراً لعدم توافر بيانات عن المفردات الخاصة بالإفراد تستخدم طرق إحصائية للتوصل إلى شمول البيانات ، ويجب عند حساب هذه البيانات مراعاة مشكلة الازدواج الحسابى مثل الدعم ، الضرائب ، الصادرات والواردات، الاهلاكات إلى غير ذلك من العناصر التى لابد من حسابها عند محاولة التجميع على المستوى القومى واستخدام الطرق الإحصائية السليمة فى ذلك.

بجانب ذلك فإن أطراف النشاط الاقتصادي التى تتشكل من الوحدات الاقتصادية داخل المجتمع والمعنية باتخاذ القرارات الاقتصادية بهدف دعم وتسيير النشاط الاقتصادي تختلف من نظام اقتصادي إلى نظام إقتصادى أخر ، كما أنها تختلف داخل النظام الاقتصادي ذاته من فترة زمنية إلى أخرى .

فإذا كانت المشكلات الاقتصادية الرئيسية تكاد أن تكون واحدة فى كافة النظم الاقتصادية فإن طريقة حلها ، أى الكيفية التى يتم بها اتخاذ القرارات الاقتصادية تختلف بالضرورة من نظام اقتصادي إلى أخر .

وهكذا تختلف النظم الاقتصادية فيما بينها من حيث هيكل أو تركيب أو تكوين الأطراف التى تتخذ القرارات الاقتصادية وكذلك من حيث الأهمية النسبية لكل منها فى هذا المجال.

ويتميز النظام الاقتصادي الحديث بالتشابك المتبادل بين الوحدات الاقتصادية المختلفة والذى يتسم بدرجة كبيرة من التعقيد . ويتمثل هذا التشابك المتبادل فى العلاقات التى تقوم داخل النظام الاقتصادي بين المنتجين وبعضهم البعض . وبين المستهلكين وبعضهم البعض ، وبين كل من المنتجين والمستهلكين .

بالإضافة لذلك فإن الدولة تلعب دوراً بارزاً فى الحياة الاقتصادية للمجتمع ، حيث تقوم بوظيفة الإنتاج من خلال الصناعات والمشروعات الاستراتيجية (الكهرباء والطاقة)

وتقدم الخدمات العامة (المستشفيات والمدارس) ، وكذلك وظيفـة الرقابـة والإشـراف والتنظيم من خلال القوانين الاقتصادية وغيرها فى مجال الأنشطة الاقتصادية .

هذا بالإضافة لرسم السياسة المالية والنقدية التى تحدد مسار النشاط الاقتصـادي والعمل على تحقيق استقراره . ومما سبق يتضح أن هناك علاقات تشارك بين المنـتج والمستهلك والدولة كأطراف فاعلة فى النشاط الاقتصادي . كما أن الدول يختلف مستواها الاقتصادي باختلاف نشاطها الاقتصادي وما يتضمنه من حجم ونوع ومسـتوى السـلع والخدمات التى تقدمها لأفراد المجتمع .

الباب الثـــــانـــــى

الدخل القومي والناتج القومي

المفهوم والقياس

مقـــــدمة :

يشير اصطلاح الدخل القومى باعتباره من أهم المفاهيم الاقتصادية إلـــى التعبيـــر عـــن مستوى النشاط الاقتصادي ومستوى رفاهية المجتمع بصفة عامة . لذلك فمن الضرورى إستخدامه ومناقشة مضمونة عند تحليل أثار السياسات الاقتصادية المختلفة .

ولم تحظ دراسة الدخل القومى باهتمام كبير من الاقتصاديين إلا منذ فترة حديثـــة نســـبياً اعتبارا من الثلاثينات من هذا القرن ، أثر الأزمة الاقتصادية العالمية .

وكان اللورد كينز صاحب المحاولة الرائدة فى هذا الاتجاه فى مؤلفـــه الشـــهير " النظرية العامة فى العمالة والفائدة والنقود " وكان كينز يهدف أساساً إلى تلافـــى عيـــوب النظام الرأسمالى دون المساس بأركانه الرئيسية ، وذلك بإصلاحه من الداخل .

ثم أخذ الاهتمام بهذه الدراسة اتجاهاً جديداً فى بداية الخمسينات ، بهدف البحـــث عن الأساليب المثلى للتنمية الاقتصادية بالنسبة للمناطق المتخلفة من العالم . وأصـــبحت العوامل التى يتوقف عليها أحوال العمالة والتشغيل فى البلاد المتخلفة محوراً للاهتمـــام الجاد المكثف وفقاً لهذا الاتجاه .

وأخيراً وبعد أن تأكد لدى الاقتصاديين أهمية ضرورة هـــذه الدراســـة بالنســـبة لتخطيط وتنفيذ السياسات الاقتصادية من كافة جوانبها النقديـــة والماليـــة و الســـعرية و التجارية فقد أمتد الاهتمام بها ليشمل كافة البلاد المتخلفة والمتقدمة على حد سواء وذلـــك على الصعيدين النظرى والعملى .

وعند التعرض لدراسة الدخل القومى يكون من المفيد معرفه الكيفية التى يتم بها توزيـــع هذا الدخل بين الأجور والإرباح والفائدة والريع . وعند تحليل الإنفاق القومى ، يكون من الضرورى دراسة الإنفاق الاستهلاكى ، والإنفاق الاستثمارى ، والإنفاق على الصادرات

والواردات ، والإنفاق الحكومي ، وذلك لمعرفة أثر التغير في أي متغير من هذه المتغيرات على باقي المتغيرات الأخرى ، وعلى مستوى النشاط الاقتصادي ككل .

أولاً : مفهوم الناتج والدخل القومي

هو عبارة عن القيمة السوقية لكافة السلع والخدمات النهائية المنتجة بواسطة الاقتصاد القومي على مدى فترة محددة من الزمن عادة سنة . وأن قيمة السلع والخدمات المنتجة تكون متساوية بالضرورة للإنفاق على هذه المنتجات . ويستتبع ذلك أنه يمكن قياس إجمالي الناتج القومي (ج ن ق) بمجموع إنفاق قطاعات الاقتصاد القومي المختلفة على السلع والخدمات .

وللوصول إلى الإنفاق الكلي على المنتجات النهائية فإننا نطرح من مجموع المبيعات السلع الوسيطة والمواد الأولية المستخدمة في إنتاج الناتج النهائي ، وإلا سيكون هناك إزدواج في الحساب . وطرح مبيعات السلع الوسيطة والمواد الأولية من إجمالي المبيعات يكون مساوياً للقيمة المضافة في إنتاج السلع والخدمات خلال جميع مراحل الإنتاج من مرحلة المواد الأولية إلى مرحلة الإنتاج التام الصنع .

أن القيمة المضافة بواسطة إحدى المنشأت عند مرحلة معينة من مراحل الإنتاج تكون مساوية للمقبوضات من مبيعات منتجاتها ناقصاً المدفوعات للمنشأت الأخرى عن المواد الأولية والمواد الأخرى .

ولتقدير " إجمالي الناتج القومي " كإنفاق على الناتج الجاري فإننا نقوم بتقسيم الاقتصاد القومي إلى أربعة قطاعات رئيسية : قطاع العائلات ، قطاع الأعمال ، قطاع الحكومة ، قطاع العالم الخارجي وأخذ مجموع إنفاق هذه القطاعات على السلع والخدمات النهائية

وهكذا فإجمالي الناتج القومي هو مجموع الإنفاق الاستهلاكي الشخصي ، إجمالي الاستثمار الخاص المحلي ، الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات ، وصافي الصادرات من السلع والخدمات أو ما يسمى " بصافي الاستثمار الأجنبي " .

١-الإنفاق الاستهلاكي الشخصي

هذا يمثل إنفاق العائلات على السلع الاستهلاكية معمرة وغير معمرة والخدمات ومن أمثلة السلع المعمرة : السيارات ، الثلاجات ، التليفزيونات ، والأثاث وما شابه ذلك .

أما السلع غير المعمرة فتشمل المأكولات ، المشروبات ، الملابس ، السجائر، وغيرها من السلع التى تفنى بالاستعمال فى مدة أقل من سنة . ومن أمثلة الخدمات الإنفاق على المسكن ، التعليم ، الصحة ، والتسلية وما إلى ذلك . ويجب قياس جميع هذه النفقات بأسعار السوق .

٢-إجمالى الاستثمار الخاص المحلى

حيث يمثل أصول رأسمالية منتجة حديثاً يتم شراؤها بواسطة مؤسسات الأعمال والأفراد . وهذه تشتمل على الألات والمعدات المتحصل عليها بواسطة المنشأت ، فكما أن المستهلكين هم المستعملين النهائيين للسلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة ، فإن مؤسسات الأعمال هى المستعملة النهائية للسلع الرأسمالية .

كما أن التغير فى مخزون مؤسسات الأعمال يعتبر مكون أخر من مكونات إجمالي الاستثمار الخاص المحلى . حيث أن التغيرات فى المخزون قد تكون مقصودة أو غير مقصودة . و قد تتراكم ببساطة لأن الطلب الاستهلاكى يكون غير كاف لاستيعاب كافة السلع المنتجة بواسطة مؤسسات الأعمال .

بالإضافة إلى أن الزيادة فى مخزون مؤسسات الأعمال ، سواء كانت مخططة أم لا ، تعامل كإنفاق على سلع رأسمالية بينما الاستنزاف فى المخزون يعتبر استثمار سلبى .

٣-الإنفاق الحكومى

حيث يشمل المشتريات من السلع والخدمات بواسطة الهيئات الحكومية بجميع مستوياتها مركزية ، محلية . والسلع المنتجة حديثاً المباعة بواسطة مؤسسات الأعمال للحكومة تتفاوت من التوريدات المكتبية إلى الطائرات والسفن الحربية . وتدفع أجور ومرتبات لموظفى الحكومة مقابل خدماتهم فى مجالات الأمن والتعليم وما إلى ذلك .

٤-صافى الاستثمار الأجنبى

إن قيمة السلع والخدمات التى تشتريها الدولة من الخارج هى واردات ، وقيمة السلع والخدمات التى تبيعها الدولة إلى الخارج هى صادرات . والإنفاق على المنتجات المستوردة هو احد مكونات الإنفاق الكلى ، وأيضاً فإن المنتجات المصدرة للخارج تولد دخولاً إلى أولئك المشتغلين فى إنتاجها وبالتالى يجب طرح الإنفاق على الواردات مثل

مجموع الإنفاق على السلع والخدمات وإضافة قيمة الصادرات للحصول على الدخل القومي .

والفرق بين الصادرات والواردات يسمى أحياناً صافى الاستثمار الأجنبى . وبطبيعة الحال قد يكون صافى الاستثمار الأجنبى موجباً أو سالباً على حسب قيمة الصادرات والواردات فى ميزان المدفوعات .

وإذا رمزنا للإنفاق الإستهلاكى الشخصى بالرمز(س)، ولإجمالى الاستثمار الخاص بالرمز(ث ج) ، والإنفاق الحكومى على السلع والخدمات بالرمز (ق)، وللصادرات من السلع والخدمات بالرمز (ص)، وللواردات من السلع والخدمات بالرمز(ت)، فإنه يمكننا أن تعبر عن إجمالى الناتج القومى بمعادلة بسيطة كالأتى : ج ن ق = س +ث ج + ق +ص – ت

إن إجمالى الناتج القومى يعكس مجموع السلع والخدمات الجديدة المنتجة فى السنة الجارية ، معبراً عنه بدلالة الأسعار التى تم من خلالها تقييم مثل هذه المنتجات . ومع ذلك فإن أى اقتصاد يستخدم سلع رأسمالية فى الإنتاج سوف يستهلك جزءا من رصيد رأسماله فى خلال فترة الإنتاج . وهكذا ، فليس كل السلع المنتجة حديثاً تضيف إلى رصيد رأس المال أو تفنى فى الاستهلاك الجارى ، فبعضها يكون قد استخدم فى الإحلال محل ذلك الجزء من رصيد رأس المال الذى استهلك . ولا توجد طريقة وحيدة لتقرير هذا الفقد أو الاستعمال لرأس المال.

ولكن المحاسب عن الإهلاك أو مخصصات استهلاك رأس المال تعتبر تقدير مرضى للجزء من الرصيد القائم لرأس المال المستهلك كمدخلات فى الإنتاج الجارى . وهكذا للحصول على صافى الناتج القومى (ص ن ق) ، فإنه يكون علينا أن نطرح مجموع مخصصات الإهلاك ، فإنه يكون لدينا : ص ن ق = س + ث + ق + ص – ت

خلاصة القول أن الدخل القومى يعتبر أداة التحليل الأساسية فى الاقتصاد الكلى حيث ينصب على القياس المتعدد لهذا الدخل ومكوناته وتدفق تياره عبر الزمن . والدخل القومى هو مقياس لمقدار السلع والخدمات النهائية التى يمكن الحصول عليها من جانب دخول كل عناصر الإنتاج فى المجتمع خلال فترة زمنية محددة .

ويؤدى التقلب فى مستوى الدخل القومى إلى تقلب مماثل فى مستوى المعيشة والرفاهية والاجتماعية . ويحاول الاقتصاد الكلى أن يفسر الاختلافات (المستمرة) فى معدل نمو هذا الدخل القومى بالنسبة للمجتمع بين فترة زمنية وأخرى ، وفيما بين مجموعات دول العالم ، ولماذا هناك تقلبات فى هذا الدخل حول اتجاهات معدل النمو الاقتصادى .

ثانياً : مقومات الدخل القومى

تتفاوت الدول من حيث قدرتها الإنتاجية وثروتها وتقدمها الاقتصادى وبالتالى تتفاوت من حيث متوسط دخل الفرد . ويمكننا حصر عوامل التفاوت فى القدرات الإنتاجية للدول أو يسمى مقومات الدخل القومى فيما يلى :-

١-كمية عناصر الإنتاج وأنواعها

فالموارد الطبيعية ومقدار توافرها تحدد قدرة الدولة على الإنتاج ونصيبها من الثراء ، ودليل ذلك ما يلاحظ فى بعض الدول العربية بفضل اكتشاف البترول واستغلاله ، والأرض الزراعية الخصبة وسهولة الرى واعتدال المناخ كلها عوامل تساعده على وفرة الإنتاج الزراعى .

كذلك وفرة عنصر العمل المدرب ، ووفرة الأصول الرأسمالية من مشاريع رى وصرف وطرق مواصلات وسكك حديد ومصانع ومعدات إنتاجية ضخمة فإنها كلها تعتبر لازمة لاضطراد لنمو الاقتصاد القومى .

كما أن توافر عنصر التنظيم أو القدرة التنظيمية سيكون له الفضل فى رفع المستوى الإنتاجى وذلك عن طريق حسن استخدام عناصر الإنتاج واستغلال الموارد الطبيعية وتوجيه العناصر الإنتاجية وتضافرها لتحقيق إنتاجية مرتفعة .

٢-مستوى التقدم الفنى :

وهذا يعتبر من المقومات وثيقة الصلة بمستوى التعليم والتقدم الرأسمالى حيث نرى أن وسائل الإنتاج ظلت فى الدول الغربية على ما هى عليه تقريباً حتى منتصف القرن الثامن عشر ، ومنذ ذلك الوقت سار التقدم سريعا فى معظم الدول التى تحققت فيها الثورة الصناعية .

وقد كانت بعض الدول سريعة إلى اقتباس وتعميم وسائل التقـدم الفنـى كالاتحـاد السوفيتى ، بينما ظلت دول أخرى بطيئة فى تطبيق الأسلوب الحـديث ، وأسـتمرت مستويات إنتاجها متعثرة بسبب التخلف الفنى .

٣-الاستقرار السياسى والاجتماعى

حيث لا يتحقق نمو اقتصادي ولا بناء سليم ولا رقى ما لم تسود المجتمع حالة مـن الاطمئنان والاستقرار السياسى . فيشعر الفرد بمسئوليته القوميـة ويشـعر الحكـام بواجبهم نحو تحقيق التقدم والرفاهية . وتسود المصلحة الجماعيـة فـوق المصـالح الفردية .

٤-التخطيط الاقتصادي السليم

فلا بد من تضافر الجهود بين الأفراد والحكومة لرسم خطط اقتصادية تحقـق النمـو المتوازن فى القطاعات المختلفة أى فى الزراعة والصـناعة والتجـارة وغيرهـا . وبجانب تجنب الأزمات الدورية أى التقلبات بين الرواج والكسـاد ، وتعمـل علـى استغلال الموارد . الطبيعية وإقامة المشاريع الاستثمارية والضخمة طويلة الأمد والتى بدونها يضعف أمل التنمية المضطردة السريعة .

ثالثاً : أهمية دراسة الدخل القومى

لدراسة الدخل القومى أهمية كبيرة بالنسبة لكافة المجالات الاقتصادية ، وذلك علـى النحو التالى :

١- بيان الأداء الاقتصادى ونجاح التخطيط التنموى .

لا تقتصر دراسة وحساب الدخل القومى على دراسة رقم فردى للدخل القومى بصورة كلية ، ولكن تمتد هذه الدراسة لتشمل أرقاماً تفصيلية لمكونات الدخل القومى ، ويمكن بتحديد الرقم الكلى للدخل القومى والأرقام التفصيلية لمكوناته التوصل إلـى صـورة واضحة لأسلوب عمل وإنجازات الاقتصاد القومى ومدى النجاح أو الفشل فى تحقيق الأهداف المخططة له .

كما يمكن بمقارنة الدخل القومى لبلد معينة فى عدة سنوات ، أن نتعرف على مـدى نجاح خطط التنمية لهذا البلد ، فزيادة الدخل القومى فى سنة معينـة عـن السـنوات

السابقة ، تعنى أن الاقتصاد القومى في مرحلة نمو وبقاء الدخل القومى على حالة مثل السنوات السابقة يعنى أن الاقتصاد في حالة ركود أو ثبات ، وإنخفاض الدخل القومى يعنى أن الاقتصاد القومى فى مرحلة انحدار أو نمو سلبى .

وبالطبع فإنه فى حالة نمو الاقتصاد القومى ، نستطيع بقياس معدل الزيادة فى الدخل القومى ، أن نتعرف على نسبة هذا النمو ومدى النجاح فى التوصل إلى المستوى المخطط له .

٢- تحديد مستوى الرفاهية .

وتفيد معرفة وتحديد الدخل القومى ، فى التعرف على مستوى الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع ، فزيادة الدخل الفردى تشير إلى ارتفاع مستوى المعيشة بوجهة عام ، كما يشير انخفاض الدخل الفردى إلى انخفاض مستوى المعيشة ، وذلك سواء كان هذا الانخفاض فى الدخل الفردى نتيجة لانخفاض الدخل القومى أو نتيجة لزيادة عدد السكان مع ثبات الدخل القومى .

كما تفيد دراسة وتحديد الدخل القومى للبلاد المختلفة من العالم فى المقارنة بين مستويات المعيشة والرفاهية لمواطنى هذه البلاد ، فالدخل القومى وعدد السكان والمستويات العامة للأثمان هى مؤشرات للدلالة على مستويات المعيشة فى البلاد المختلفة .

والمعروف أن مستوى الدخل الفردى فى البلاد المختلفة يدخل فى الاعتبار عند التمييز بين البلاد المتقدمة والبلاد المتخلفة .

٣- مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية في الإنتاج .

تفيد دراسة وحساب الدخل فى التعرف على مدى مساهمة القطاعات المختلفة للإقتصاد القومى فى الإنتاج ، ونقصد بها بصفة أساسية قطاع الزراعة والصناعة والتجارة والتعدين .

ولا يخفى دلالة ذلك بالنسبة للدراسات الاقتصادية ، فزيادة مساهمة القطاع الزراعي ، فى بلد معينة ، فى الدخل القومى ، مع ضعف مساهمة القطاع الصناعى أو عدم مساهمته كلية ، تعنى دخول هذا البلد فى إطار البلاد المتخلفة ، وبعكس الحال مع وجود قطاع صناعى قوى يساهم بأعلى نسبة فى الإنتاج القومى .

٤- تحديد أساليب توزيع الدخل القومى

تلقى دراسة الدخل القومى الضوء على أسلوب وكيفية توزيعه بين عوامل الإنتاج المختلفة ، وهى العمل ورأس المال والطبيعة والتنظيم ، فى صورة أجور وفائدة وريع وربح .

ويشكل توزيع الدخل القومى بين العمل من ناحية ، وباقى عوامل الإنتاج من الناحية الأخرى ، أمراً بالغ الأهمية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية . حيث يشير انخفاض نصيب عنصر العمل فى الدخل القومى فى بلد ما مع زيادة باقى عوامل الإنتاج ، إلى ابتعاد هذا البلد عن الأسلوب الأمثل لتوزيع الدخل القومى سواء اقتصاديا أو اجتماعيا، وذلك بغض النظر عن طبيعة هذا العمل .

٥- المساهمة في إعداد الدراسات الاقتصادية .

تتضمن دراسة الدخل القومى ، التعرف على أرقام الاستهلاك والادخار والاستثمار فى الاقتصاد القومى ، وهى أرقام لا غنى عنها بالنسبة لأى دراسة اقتصادية خاصة فى مجال التنمية الاقتصادية والتخطيط ، حيث يتحدد معدل التنمية الاقتصادية عن طريق معدل الادخار والاستثمار ، كما يكون الاستهلاك الكلى الطلب الفعلى الذى يحدد مستوى الدخل والعمالة فى الاقتصاد القومى .

٦- المساهمة في رسم السياسات الاقتصادية

تساهم دراسة الدخل القومى مساهمة فعالة فى إعداد السياسات الاقتصادية للدول المختلفة ، بل يمكن القول أنه يستحيل إعداد هذه السياسات الاقتصادية بدون توافر معلومات كافية عن الاستهلاك الكلى والادخار الكلى والاستثمار الكلى وهى كلها معلومات تشملها دراسة وحساب الدخل القومى .

وتبدو أهمية هذا الدور بوضوح فى عصرنا الحديث حيث يسود تخطيط التنمية وتدخل الحكومات فى الأنشطة الاقتصادية لتحقيق التوازن فى المعاملات الاقتصادية .

وعن طريق دراسة الدخل القومى ، يمكن للحكومات التعرف على مدى إحتياج الاقتصاد القومى ككل أو قطاعات معينة منه إلى أساليب تنشيط أو تنظيم .

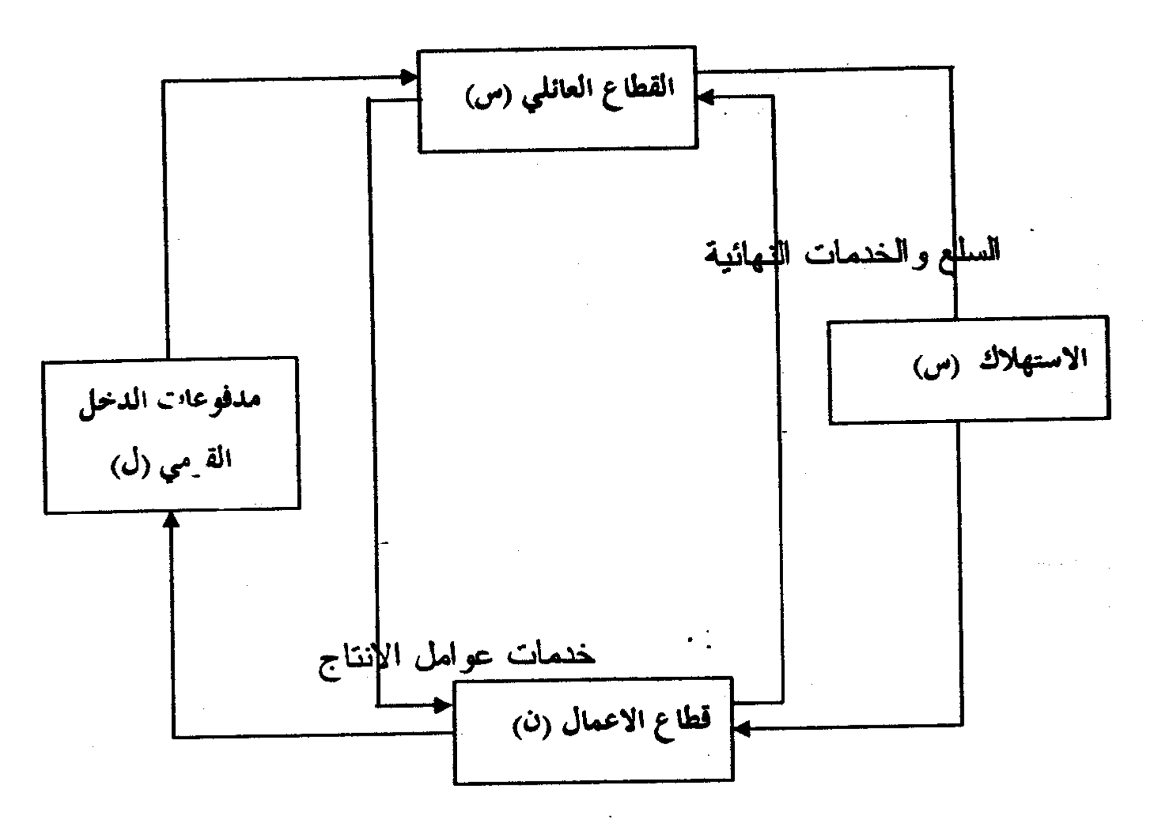
رابعاً : التدفق الدائرى للدخل والإنفاق

لغرض التحليل يمكن الانطلاق من نظام اقتصادي مبسط يضم قطاعين هما القطـــاع العائلى (س) وقطاع الأعمال (ن) . حيث يقوم (ن) بالإنتاج بهـــدف الحصــــول على الربح ، فى حيث أن (س) أو المستهلكين هم الذين يقومون بشراء هذا الإنتـــاج و بفرض أن قطاع (س) يمتلك كافة عناصر الإنتاج المتاحـــة مـــن أرض وعمـــل وتنظيم ورأس مال ، كما أن الدخل الذى تحصل عليه العائلات يتولد أساساً بسبب بيع خدمات هذه العناصر لقطاع الأعمال (ن) والشكل رقم (١) التالى يظهـــر هـــذا التدفق العينى والنقدى لتيار الدخل القومى بين القطاعان (س) و (ن) .

من الواضح أن هناك جانبين يمكن النظر منهما للناتج القومى ، هما الدخل القـــومى الذى نرمز له بالرمز (ل) ، والإنفاق القومى الذى يضم الإنفاق علـــى الاســـتهلاك بالرمز (س) والاستثمار (ث) والإنفاق الحكومى بالرمز (ك ثم صافى الصـــادرات اى الصادرات بالرمز(ص) ناقصاً الواردات بالرمز(د).



شكل رقم (١) : التدفق الدائري لتيار الدخل والانفاق القومي



ولذلك يمكن القول أن الدخل القومى يساوى ما تعكسه المعادلة التالية :

ل = س + ث + ك + (ص ـ د) .

ويوضح الشكل اختبارا مبسطا لتدفق هذا الدخل بين القطاعات الاقتصادية الأساسية فى المجتمع ، والتى اقتصرنا لغرض التبسيط الأن على قطاعين منهما (س) و (ن) .فعندما تطرح المشروعات منتجاتها من سلع وخدمات ، ويقوم قطاع الاستهلاك بشرائها .ففى هذا المعنى يكون التركيز فى الإقتصاد الكلى على الإنتاج والإستهلاك. ولأننا إفترضنا فى اقتصادنا المبسط أن قطاع الاستهلاك هو الذى يمتلك عناصر الإنتاج ، ويحقق دخله من عرض وبيع خدماتها لقطاع الأعمال ، لذلك حتى تتمكن المشروعات من الإنتاج لا بد وأن تستأجر خدمات هذه العناصر الإنتاجية .

وعلى الجانب الأخر نجد أن قطاع المستهلكين يقوم بشراء السلع والخدمات من المشروعات ، وفى المقابل يدفعون ثمنها من واقع الدخل الذى حصلوا عليه من تأجير

خدمات عناصرهم الإنتاجية . وبذلك تمثل النقود التى حصل عليها قطاع العائلات تيار الدخل القومى .

وتكون النقود المنفقة من جانب قطاع العائلات ممثلة للإنفاق على الاستهلاك الذى افترضناه النشاط الوحيد بجانب الإنتاج حتى الأن . وعلى ذلك يظهر الشكل تيارين الأول عينى حيث مقايضة خدمات عناصر الإنتاج بالسلع والخدمات ، والثانى نقدى حيث مقايضة الدخل القومى بالإنفاق القومى .

ومن الطبيعى أن يتطلب قياس تيار الناتج أو الدخل القومى استخدام الأسعار والتى تشير إلى قيمة السلع والخدمات المختلفة معبرا عنها بوحدات من النقود ، والتى تمكننا بالتالى من جمع قيمة السلع والخدمات غير المتجانسة ، وتمكننا من الوصول إلى مقياس تجميعى للنشاط الاقتصادى .

هكذا يمكن أن نقرر أن القيام بالإنتاج يؤدى إلى توليد الدخل ، وهذا الأخير يؤدى إلى خلق الإنفاق . ولا يمكننا مع الشكل السابق أن نحدد نقطة بداية ونقطة نهاية هذا التيار الدائرى لأنه ببساطة فى شكل دائرة . والشرط الأساسى لاستمرار هذا التيار دون تعطيل هو قيام القطاع (س) بإنفاق كل دخله على شراء المنتجات التى يوفرها القطاع (ن) .

وإذا ما توافر هذا الشرط سنجد أن الناتج القومى أو العرض الكلى يتعادل مع الطلب الكلى أو الدخل القومى ببساطة ، وسيستمر تدفق التيار الدائرى للإنتاج والدخل والإنفاق . وهذه هى الحالة التى يتحقق فيها التوازن الكلى .

خامساً : مفاهيم حسابات الدخل القومى

أ- الناتج المحلى الاجمالى والناتج القومى الاجمالى

يعبر الناتج المحلى الاجمالى عن اجمالى السلع والخدمات المنتجة فى المجتمع سواء من خلال مساهمة عوامل الإنتاج الوطنية أو الأجنبية خلال فترة زمنية مدتها سنه أما

الناتج القومى الاجمالى فهو عبارة عن الناتج المحلى الاجمالى بعد أستبعاد ناتج خدمات عوامل الإنتاج الأجنبية بالداخل وإضافة ناتج خدمات عوامل الإنتاج الوطنية بالخارج خلال فترة زمنية معينة تقدر فى العادة بسنة واحدة .

ب- الناتج القومى الأجمالى والناتج القومى الصافى .

سبق وأن ذكرنا ما يشير إليه مفهوم الناتج القومى الاجمالى ، أما الناتج القومى الصافى فهو عبارة عن الناتج القومى الاجمالى مطروحاً منه استهلاكات الأصول .
الناتج القومى الصافى = الدخل القومى بسعر السوق = الناتج القومى الاجمالى – أهلاك راس المال .

ج- الدخل المحلى الاجمالى والدخل القومى الاجمالى .

قياساً على مفهوم الناتج المحلى الاجمالى والناتج القومى الأجمالى نجد أن الدخل القومى الأجمالى يعبر عن مجموع عوائد خدمات عوامل الإنتاج التى يمتلكها المواطنون سواء ساهمت فى الإنتاج داخل أو خارج المجتمع . أما الدخل المحلى الاجمالى فهو يعبر عن مجموع عوائد خدمات الإنتاج التى ساهمت فى العملية الإنتاجية سواء الوطنية أو الأجنبية ولكن داخل حدود الدولة أو المجتمع .

د- الناتج القومى الصافى بتكلفة عناصر الأنتاج .

حيث يعبر عن الناتج القومى الصافى مطروحاً منه الضرائب غير المباشرة .

هـ- الإنفاق على الناتج القومى الأجمالى .

هو مجموع بنود الأنفاق المختلفة التى تشترى الناتج القومى الأجمالى ويشتمل على الإنفاق الاستهلاكى الخاص والإنفاق الاستثمارى الخاص والإنفاق الحكومى وكذلك الفرق بين الصادرات والواردات .

و- الدخل الحقيقى والدخل النقدى .

نظراً لعدم تجانس الوحدات المختلفة المنتجة من السلع والخدمات حيث تقاس بعضها بالوزن والأخر بالطول مما أدى إلى صعوبات عند حساب الدخل القومى . لذلك كان المخرج الوحيد من ذلك هو استخدام النقود كوحدة حساب مشتركة لقياس قيمة ما يمكن إنتاجه من سلع وخدمات.

فالدخل الحقيقى هو كمية السلع والخدمات التى يمكن الحصول عليها بالدخل النقدى وبالتالى فإن هذا الدخل الحقيقى يتحدد بمقدار الدخل النقدى من ناحية ، ومستوى أسعار السلع والخدمات التى ينفق عليها الشخص دخله النقدى من ناحية أخرى . ومن الممكن تصور أن الدخل الحقيقى لشخص ما قد ينخفض على الرغم من ارتفاع دخله النقدى وبخاصة إذا كانت نسبة الإرتفاع في مستوى الأسعار أكبر من نسبة الزيادة في الدخل النقدى والعكس صحيح .

ى - الدخل الشخصي والدخل المتاح :

إذا كان الدخل القومى يعتبر مؤشراً هاماً لقياس النشاط الاقتصادي ، فإن هناك مقياساً أخر لا يقل عنه أهمية وهو الدخل الشخصى والدخل المتاح . وينشأ هذين المفهومين إما نتيجة لوجود بعض الأنواع المختلفة من الضرائب والمدفوعات التحويلية التى تتم بين القطاعات المختلفة والتى تؤدى إلى إعادة توزيع الدخل بين هذه القطاعات دون أن تؤدى إلى تولد جديد للدخل أو نتيجة لعدم حصول قطاع العائلات على جزء من عوائد عناصر الإنتاج (الأرباح غير الموزعة) .

والدخل الشخصى هو عبارة عن الدخل القومى مطروحاً منه الأرباح غير الموزعة والضرائب على الأرباح وضرائب الضمان الاجتماعي ومضافاً إليه المدفوعات التحويلية . ويستخدم الدخل الشخصى كمؤشر لمستوى المعيشة فى المجتمع من ناحية ، وللتعرف على ما ينفقه الأفراد على الاستهلاك وما يدخرونه من ناحية أخرى .

أما الدخل المتاح (أو القابل للتصرف فيه) فهو عبارة عن مقياس للقوة الشرائية الاجمالية المتاحة للأفراد والعائلات . ويمكن الحصول عليه عن طريق خصم الضرائب المباشرة على الدخل من الدخل الشخصى .

وهناك اختلاف ضئيل بين الدخل القومى والدخل الشخصى . حيث يعبر الدخل القومى عن الدخل المكتسب من تقديم خدمات عوامل الإنتاج ، أما الدخل الشخصى فهو يمثل ما يحصل عليه الأفراد فعلاً مقابل ملكية عوامل الإنتاج .

الدخل الشخصى = الدخل القومى – (الأرباح غير الموزعة + الضرائب على الأرباح + ضرائب الضمان الأجتماعى) + المدفوعات التحويلية .

الدخل المتاح = الدخل الشخصى – الضرائب المباشرة على الدخل

سادساً : فجوة الناتج القومى الإجمالى :

تتحدد فجوة الناتج القومى بالفرق بين الناتج الإجمالى الممكن Potential Output والناتج الإجمالى الفعلى . والناتج الممكن هو ذلك المستوى من الناتج القومى الإجمالى الذى يتم تقديره على أساس أن كل عوامل الإنتاج فى الاقتصاد تعمل عند مستوى التوظف الكامل وحتى نصل إلى هذا التقدير تحتاج بيانات وافية عن المتغيرات الاقتصادية التالية :-

١- الناتج الممكن من السلع والخدمات لكل ساعة عمل فى المتوسط .

٢- كمية ساعات عمل فترة القياس أو التقدير وهى عادة سنة .

٣- حجم العمالة الجارية ، وبالتالى متوسط ساعات عمل كل عامل فى الاقتصاد .

٤- نسبة العمالة فى المجتمع إلى حجم السكان .

٥- حجم السكان فى منتصف عام التقدير .

وعادة ما تتوجه جهود التنمية إلى تضيق هذه الفجوة ، أى رفع معدل الناتج الفعلى كلما أمكن إلى مستوى الناتج الممكن . وعادة ما يزيد الناتج الممكن عن الناتج الفعلى فى فترات الركود والكساد . ويكمن سبب هذه الفجوة فى عجز الاقتصاد عن توفير ما يجب أن يتحقق من ناتج بالموارد والطاقات والتقنيات الإنتاجية الموجودة بالفعل . وغالباً ما يشار إلى مستوى ناتج التوظف الكامل بالإنتاج الممكن .والهدف من قياس وتحليل فجوة الناتج القومى الإجمالي فى أى أقتصاد هو قياس الانحرافات الدورية للناتج الممكن .

سابعاً : طرق قياس الدخل القومى

أوضحنا فيما سبق ان تعريف الدخل القومى ، يختلف باختلاف زاوية النظر إليه ، ومن الطبيعى أن تختلف أساليب حساب الدخل القومى تبعاً لذلك . فيمكن حساب الدخل القومى إما من ناحية الإنتاج أو من ناحية توزيع عوائد عوامل الإنتاج ، أو من ناحية الإنفاق .

وفيما يلى التعرض للطرق الثلاثة لقياس الدخل القومى :

أولاً : طريقة جمع الدخول المكتسبة أو " تكاليف عوامل الإنتاج :

ووفقاً لهذه الطريقة تجمع العوائد التى تحصل عليها العوامل التى أسهمت بالعملية الإنتاجية من أجور وكذلك ، العوائد الصافية لأصحاب المشروعات الفردية ، وفائدة السندات الخاصة ، وصافى الريع ، بالإضافة للعوائد الصافية لشركات مساهمة (موزعة أو غير موزعة أو على شكل ضرائب).

ويتوقف مدى استخدام هذه الطريقة ، على صحة البيانات والإحصاءات التى تجمع لغرض تقدير ضرائب الدخل ويضاف إلى ذلك الدخول المستلمة من قبل الهيئات الرسمية مهما كان نوعها . ومع ذلك فهناك بعض التحفظات التى لابد من ذكرها .

رأينا سابقا أن الدخل القومى يمثل قيمة السلع والخدمات المنتجة فى المجتمع خلال فترة زمنية معينة ، ومن ثم فلا بد أن يتم التعادل بين الدخول المشتقة من قيمة هذا الناتج وبين قيمة هذا الناتج نفسه . ومع ذلك فقد يختل هذا التعادل ظاهريا فى حالة تدخل الدولة . إذ تتدخل هذه الأخيرة وتقوم بإعادة توزيع الدخول بين الأفراد (على شكل ضرائب) وتسمى المبالغ المنقولة من جماعة إلى أخرى بالمدفوعات التحويلية.

فلو حصل شخص ما على دخل سنوى قدرة ٥٠٠٠ جنيه وأخذت الحكومة منــه ١٠٠٠ جنيه وسلمتها إلى جماعات أخرى فى شكل (إعانات الشيخوخة ، إعانات البطالة ... الخ) ، فهذا لا يعنى أن دخل المجتمع قد أرتفع إلى ٦٠٠٠ جنيه بل بقى على حاله .

وفى هذا الإطار ، يتعين علينا ، عند إتباع هذه الطريقة فى احتساب الدخل القومى مراعاة مايلى.

أ- استبعاد المدفوعات التحويلية من حساب الدخل القومى .

ب-استبعاد فائدة القروض العامة من هذا الحساب .

ج -احتساب قيمة الإنتاج الزراعى الذى يستهلكه المزارع ، والريع العقــارى الــذى يتمتع به مالك العقار نفسه .

د- استبعاد " الأرباح الرأسمالية " الناتجة من إعادة تثمين المخــزون مــن الســلع Stock Appereciation فهذه الزيادة فى الأرباح ناتجة من التبدل فــى قيمــة المخزون وليس من زيادة المخزون نفسه .

ثانياً : طريقة جمع قيم السلع والخدمات التى تكون الناتج القومى:-

تستند هذه الطريقة فى قياس الدخل القومى على إحصاءات الإنتاج ، حيث تقوم جميع المؤسسات الصناعية والتجارية بعمل كشوف أو بيانات عن مقــدار إنتاجهــا . أمــا بالنسبة للصناعات التى لا يشملها مكتب الإحصاءات ، فيقوم التقدير على أساس مــا دفع من مبالغ كأجور ... الخ . ويتكون هذا الناتج القومى من البنود التالية :-

أ- سلع استهلاكية معدى لإشباع الحاجات الاستهلاكية .

ب- خدمات (أموال غير مادية) موجهة أيضاً لغرض الاستهلاك .

ج-الزيادة الصافية فى المعدات الرأسمالية التى أنتجت جميعها خلال فترة العام.

وتثير هذه الطريقة فى تقدير الدخل القومى بعض الصعوبات التى يلزم التنويه عنهــا ، وهى تحديد السلع التى يجب أن تدخل (أو لا تدخل) فى حساب الدخل القومى . فمــثلاً لو أحتسبنا قيمة الخبز فى صافى الناتج القومى ، وأحتسبنا الدقيق فى هذا الناتج أيضــاً لحدث عندنا تكرار فى أحتساب قيمة السلع ، وكذلك الحال فيما لو احتسبنا قيمة القطن ، وقيمة الملابس المصنعة من القطن ضمن الناتج القومى .

ومن ثم وجب علينا عند استخدام هذه الطريقة فى تقدير الناتج القومى الصافى تحاشى تكرار احتساب السلع .

ولتجنب هذا الأزدواج لا بد من إتباع أحد طريقتين :

أ- احتساب قيمة السلع النهائية Final Goods وأستبعاد السلع الوسيطة Intermediate Goods

ب- استخدام طريقة القيمة المضافة Added Value .

كما وتثير هذه الطريقة فى التقدير مشكلة أخرى قريبة من المشكلة السابقة ، سبق وأن أشار إليها البروفسور بيجو حين عرف الدخل الحقيقى بأنه يتكون من الإنتاج الأجمالى ناقصا ذلك الجزء اللازم للمحافظة على صلاحية رأس المال وتماسكه .

أذن هناك مشكلة أخرى يلزم الوقوف عندها وهى التمييز بين الناتج الاجمالى Gross Product وبين الناتج الصافى Netproduct

أ- السلع النهائية والسلع الوسيطة.

ويقصد بالسلع النهائية تلك التى لا تدخل فى إنتاج سلعة أخرى . أما السلعة الوسيطة فإنها تلك التى تدخل فى إنتاج سلعة أخرى . ومن الخطأ الكبير عند تقدير قيمة الناتج القومى الصافى أن ندخل قيمة رغيف الخبز ، وقيمة الدقيق وقيمة الملح فى قيمة هذا الناتج .

فإذا بيع رغيف الخبز بحوالى ٢٠ قرش وكانت قيمة الملح ٥ قروش والطحين ١٠ قروش فلا يمكن القول بأن هذه البنود قد ساهمت جميعها فى الناتج القومى الصافى بمبلغ ٢٠ + ٥ + ١٠ = ٣٥ قرش ، بل يجب أن نستبعد الأموال الوسيطة (الملح والطحين) ونحتسب فقط رغيف الخبز (الناتج النهائى) ضمن قيمة الدخل القومى الصافى . وتدخل كذلك قيمة الأحذية فى صافى قيمة الناتج القومى ولا تدخل الجلود فى هذه القيمة الأخيرة .

وكذلك الحال بالنسبة للفحم أو النفط المستخدم فى مخبز الخباز ، فلا تحتسب قيمتها ضمن الناتج القومى ، لأنهما سبق وأن أحتسبا ضمن قيمة الخبز المستهلك . ولا تدخل المواد الأولية المستخدمة فى صنع السيارة إلى جانب السيارة ، فى حساب الناتج القومى.

وتأسيساً على ما تقدم كان تلافى مخاطر ازدواج أو تعدد الحساب على أساس فكـرة التمييز بين السلع الوسيطة والسلع النهائية ، يكون الناتج القومى لبلد ما فى سنة معينة ، هو عبارة عن مجموع قيم منتجاته النهائية وحدها خلال تلك السنة ، مطروحاً من ذلـك قيمة ما استخدم فى الإنتاج من منتجات سنة سابقة وهو ما يمثـل قيمـة الـنقص فـى المخزون بين بداية السنة ونهايتها .

ولكن قد يكون بعض ما يحصل عليه المجتمع من منتجات نهائية خلال السنة مسـتورداً من الخارج وبالتالى يكون من الواجب استبعاد هذا الجزء باعتباره لا ينتسب الى النشاط الانتاجى للبلد ذاته . وعلى ذلك يمكن تصوير الناتج القومى على النحو التالى : النـاتج القومى = مجموع ما أنتجه المجتمع بصفة نهائية – النقص فى المخزون – الواردات .

ب- القيمة المضافة Added Value

ذكرنا سابقا أن إتباع طريقة جمع القيم الصافية للسلع والخدمات فـى تقـدير الـدخل القومى يثير بعض المشاكل منها خطر تكرار احتساب السلع وذكرنا أنه تجنبا لخطـر ازدواج احتساب السلع يلزم أن نأخذ فى الاعتبار قيمة الناتج النهائى فقط ونهمل السلع الوسيطة ، أو نطبق " القيمة المضافة " فما هو مدلولها ؟

وطبقاً لهذا الأسلوب يمكن تجنب مخاطر تعدد الحساب اذا ما حسبنا قيمة الناتج القـومى عن طريق جمع القيمة المضافة لكل المشروعات المشتركة فى الإنتاج القومى . ونقصد بالقيمة المضافة تلك القيمة التى يضيفها أو يساهم بها النشاط الانتاجى . وبحيث يمكن أن يقال أن هذه القيمة المضافة هى التى تمثل إنتاجه هو دون غيره من المشروعات فـى الفترة الزمنية المحددة دون غيرها من الفترات .

وحتى لا يحدث تداخل . بين الإنتاج السابق على تصدى المشروع للعمليـات الإنتاجيـة وإسهامه بنصيب معين فيها ، يتم حساب إنتاج المشروع مطروحاً منه ما قام بشرائه من مشروعات أخرى ، وما قام باستخدامه من منتجات الفترة السابقة.

وحين نتحدث عن قيمة السلعة (قيمة بدلة قطنية ، أو قيمة رغيف الخبز أو قيمة السيارة) فإننا نقصد بذلك القيمة الكلية Total Value للسلعة فى السوق التى تعرضها الوحـدة الإنتاجية فى فترة معينة . ومع ذلك فلا تعتبر هذه القيمة الكلية مقياسا صـحيحا (مـن وجهة الاقتصاد ككل) لما ساهمت به هذه المؤسسة .

فهى لا تخلق لوحدها جميع هذه القيمة السوقية فالسلعة (ولتكن بدلة القطن) تمر منذ أن كانت مادة أولية ، بين أيدى منتجين فى مراحل إنتاجية مختلفة خلال عملية صنعها حتى تصل إلى شكلها النهائى .

ومن ثم فلا يعقل أن تضاف قيم السلعة فى كل مرحلة تمر بها إلى قيمة السلعة النهائية ، إذ لا يجوز إضافة قيمة القطن ، وقيمة غزل القطن ونسجه على قيمة البدلة ، بل يلزم أن نحسب " القيم المضافة " فى كل مرحلة إنتاجية تمر بها . وإن قيمة ما تضفيه المؤسسة التى تنتج السلعة الأخيرة (البدلة القطنية) هى عبارة عن الفرق بين قيمة السلعة النهائية فى السوق وبين تكلفة المواد والسلع المشتراة من المؤسسات الأخرى .

وقد أشار Samuelson بحق إلى أن أتباع طريقة " القيمة المضافة " هى عودة إلى الطريقة الأولى من حيث النظر إلى الناتج القومى الصافى أى وجهة نظر تكاليف (أو عوائد) عوامل الإنتاج المدفوعة فى كل مرحلة إنتاجية (أجور و فوائد ....الخ).

وبذلك تكون قيمة الناتج النهائى مساوية لمجموع القيم المضافة فى كل مرحلة من مراحل الإنتاج .كما وتحدد طريقة " القيمة المضافة " القيمة الصافية التى تضيفها كل مرحلة إنتاجية إلى السلعة .

ولتوضيح طريقة " القيمة المضافة " نضرب المثال التالى : فلو أشترى مصنع الغزل كمية من القطن اللازمة لصنع البدلة ، من المزارع بمبلغ ٥٠ جنيه ثم قام بغزل القطن وباعه إلى مصنع النسيج بمبلغ ٨٠ جنيه ، فستكون القيمة التى أضافها مصنع الغزل إلى المادة الأولية هى : القيمة المضافة بالجنيهات ٨٠-٥٠ = ٣٠ .

وعندما يقوم مصنع النسيج بنسج خيوط القطن ، وبيع النسيج إلى مصنع إنتاج البدل بمبلغ ١٣٠ جنيه فستكون القيمة المضافة من قبل مصنع النسيج هى : ١٣٠-٨٠= ٥٠ .

وحين يقوم مصنع البدل بصنع بدلة القطن من القماش المنسوج وبيعها بمبلغ ٢٥٠ جنيه فإنه يضيف إلى القماش المنسوج قيمة تقدر بالفرق بين قيمة السلعة النهائية وبين القماش المنسوج إلى ٢٥٠ – ١٣٠ = ١٢٠ .

وعند جمع القيم المضافة منذ المرحلة الإنتاجية الأولى (إنتاج القطن) حتى تأخذ المادة شكلها النهائي (بدلة القطن) سنحصل على مجموع يساوى قيمة البدلة القطنية فى السوق كما هو مبين فى المعادلة الآتية :

القيم المضـــــــــافة		قيمة بدلة القطن
مج (١٢٠+٥٠+٣٠+٥٠)	=	٢٥٠ جنيه

وخلاصة القول أنه بالرغم من الصعاب التى تثيرها هذه الطريقة فى تقدير الدخل القومى الصافى (ازدواج احتساب السلع) فإنه من الممكن التغلب على هذه المشكلة بالتأكيد على قيمة الناتج النهائى أو باستخدام طريقة " القيمة المضافة " .

ومع ذلك فقد تثير هذه الطريقة مشاكل أخرى فنية منها ، هل ندخل مثلا نفقات سفر الممثل التجارى (ونعتبرها دخلا) فى تقدير الدخل القومى ؟ يجيب Samuelson على ذلك بالنفى ويشبهها بالفحم الذى يستخدم فى فرن الخباز ، ويعتبرها نفقات ضرورية لإنتاج الناتج النهائى وعلى العكس من ذلك فيما لو قامت شركة ما بتسكين أحدا من عمالها فى منازل تعود لها ، فى هذه الحالة يزداد أجر العامل بمقدار قيمة الريع الذى يقدمه المنزل ويحتسب ضمن الدخل القومى وهناك صعوبة أخرى تتعلق بتحديد كمية المواد التى يستهلكها المزارع فى مزرعته .

ثالثاً : طريقة حساب الدخل القومى بواسطة جمع النفقات

طبقاً لهذه الطريقة يمكن قياس الدخل القومى من خلال تجميع كل النفقات التى أنفقت على السلع والخدمات المنتجة خلال عام سواء تم هذا الإنفاق بمعرفة الأفراد أو الحكومة أو حتى الدول الأجنبية وسواء كان إنفاقاً استهلاكيا أو استثماريا .

وهذه الطريقة وإن كانت أقل دقة ووثوقا من الطريقتين السابقتين إلا أنه من الممكن أستخدامها للتحقق من مدى صحة الطريقتين سالفتى الذكر ، طالما انه من المفروض أن تتطابق نتائجها مع نتائج الطرق الأخرى .

فإذا توصلنا إلى معرفة ما ينفق على السلع الاستهلاكية ، وإلى تحديد مقدار ما ينفق على الاستثمار استطعنا تحديد مقدار الدخل القومى ، والناتج القومى . وتقوم هذه الطريقة ، على جمع النفقات المخصصة لشراء السلع الاستهلاكية والخدمات والسلع الاستثمارية .

أما بخصوص تحديد مقدار النفقات على السلع الاستهلاكية ، فيرجع إلى الإحصائيات المتعلقة بمقدار مبيعات تجار الجملة والتجزئة .

ويضاف إلى هذه التقديرات ، مقدار النفقات على الخدمات . أما فيما يتعلق بتحديد مقدار نفقات على السلع الاستثمارية ، فيرجع إلى الكشوف والبيانات التى تقدمها الشركات بأنواعها المختلفة على أن هناك ملاحظة هامة نود أن نلفت النظر إليها ، وهى أننا أفترضنا فى تحليلنا السابق اقتصادا منعزلا عن العالم الخارجى من جهة ، ولا أثر فيه للنشاط الحكومى من جهة أخرى . وعليه فلو أدخلنا هذين العنصرين فى الأعتبار لأصبحت بنود الانفاقات كما يلى :-

١-القطاع الخاص ويشمل إنفاق على السلع والخدمات المعدة للاستهلاك الخاص و الإنفاق على الاستثمار الخاص .

٢- القطاع الخارجى ويشمل الاتفاق المخصص للاستثمار فى الخارج

٣- القطاع الحكومى ويشمل الإنفاق العام ،أى علىالسلع والخدمات المخصصة للاستهلاك الجماعى والاستثمار .

أما بخصوص مقدار الإنفاق على القطاع الخارجى فيرجع إلى إحصائيات ميزان المدفوعات ، وفيما يتعلق بتحديد مقدار الإنفاق على القطاع الحكومى فيرجع إلى بيانات عوائد الضرائب .

ولنستبعد مؤقتا قطاعى العالم الخارجى والحكومى ، ولنستمر فى فرضيتنا السابقة (اقتصاد منعزل) . فعند احتساب الإنفاق على الاستهلاك الخاص يجب أن نأخذ فى الاعتبار :

١- حساب قيمة السلع المنتجة والمستهلكة من قبل المنتج نفسه (كما فى حالة ريع المسكن التى يقطنها صاحبها .

٢- قيمة الطعام والمسكن والملبس التى يقدمها صاحب المنزل إلى خدم المنزل ، بالإضافة إلى الأجر النقدى الذى يحصلون عليه .

وعند احتساب الإنفاق على الاستثمار الخاص يجب مراعاة المبالغ المخصصة للإهلاك ، أى صافى الاستثمار .

وبعد ذكر هذه الملاحظات يتضح أن الناتج القومى والدخل القومى ما هما فى الواقع الا مظهرين مختلفين لحقيقة واحدة ، فقيمة الإنتاج هى مصدر الدخول التى تدفع لعوامل الإنتاج مكافأة للخدمات التى تقدمها . حيث أعتاد أصحاب هذه الدخول إنفاقها فى شراء هذا الناتج القومى ، أى أن الدخل القومى يشترى الناتج القومى ويتعادل معه .

أذن الدخل القومى = الناتج القومى ولو حللنا أوجه إنفاق الدخل القومى لوجدنا أن جزءا منه ينفق فى شراء سلع استهلاكية وخدمات والباقى من الدخل يشكل ادخار.

وإذا حللنا الناتج القومى إلى عناصره لوجدناه يتكون من سلع استهلاكية وسلع استثمارية . ومن ثم نستطيع التعبير عن نفس الفكرة بالمعادلات الكينزية الأتية :-

١- الدخل القومى = استهلاك + ادخار

٢- الناتج القومى = استهلاك + استثمار

أذن الأدخار يساوى الاستثمار . فالمبالغ التى لم تنفق فى شراء سلع استهلاكية تستخدم لشراء أصول رأسمالية .

وعموماً ، فإن الأسلوب الأمثل لحساب الدخل القومى ، هو الذى يتم بإستخدام الطرق الثلاث السابقة معاً ، وذلك لضمان التوصل إلى نتائج دقيقة وللإنتفاع بمزايا الطرق الثلاث فضلاً عن إلقاء الضوء على كافة التفضيلات المتعلقة بالدخل القومى .

ثامناً : التمييز بين الناتج الأجمالى والناتج الصافى

سبق أن ذكرنا أن الطريقة الثانية فى تقدير الدخل القومى قائمة على أساس جمع قيم السلع والخدمات التى يتكون منها الناتج القومى ، وأن هذا الأخير كما عرفه مارشال هو عبارة عن مجموع الإنتاج السنوى الصافى من السلع المادية بما فيها الخدمات .

كما واشرنا سابقا إلى أن كلمة " صافى " التى وردت فى هذا التعريف تلمح كما أوضح ذلك البروفسور بيجو إلى التمييز بين الناتج الاجمالى وبين الناتج الصافى . وقد سبق لنا تحديد الناتج القومى بكونه يتمثل فى مجموع المنتجات النهائية للمجتمع مطروحاً من قيمتها الواردات والنقص فى المخزون .

ومن المعروف أن أنتاج السلع النهائية يتطلب أستخدام نوع من السلع المعمرة ، التى لا تهلك لمجرد استخدامها ، وإنما هى تستهلك خلال فترة من الزمن ، كـالألات والمبـانى فالألة تعمر فترة من الزمن وتستهلك بعد انتهاء هذه الفترة .

لذلك كانت قيمة أو نسبة ما تستهلك به سنويا تعتبر داخلة فى حساب قيمة مـا أنـتج بواسطتها ، ولولا خصم نسبة الاستهلاك السنوى ما كان فى وسع المشروع أن يسـتمر فى الإنتاج ، بعد هلاك الألة عند نهاية مدة استهلاكها فإذا كان عمر الألة عشرين عامـاً فأنه تفقد سنويا من قيمتها واحد على عشرين من قيمتها .

وعلى ذلك تكون قيمة الناتج النهائى خلال السنة متضمنة قيمـة أو نسـبة الاسـتهلاك السنوى ومعنى ذلك أن جزء من قيمة الناتج النهائى خلال السنة يمثل نشاطاً إنتاجيا لـم يقم به هذا المشروع وإنما قام به المشروع المنتج للألات .

وقد تم حسابه فعلا عند تقدير إنتاج هذا المشروع فى نفس الفترة أو خلال فترة سـابقة ، فلو أن مشروعاً قام بإنتاج عدة آلات لصناعة الدراجات ، فى سنة ١٩٩٠ ، وكانت هذه الآلات تعمر عشر سنوات . لا شك أن قيمة هذه الألات قد دخلت عند حسـاب النـاتج القومى لسنة ١٩٩٠ ولو أن مصنع الدراجات أشترى هذه الألات سنة ١٩٩١ واستخدامها فى صناعة دراجاته وأنتج كمية معينة منها ، فإن قيمة هذه الدراجات تدخل فى حسـاب الناتج القومى لسنة ١٩٩١ بصفتها سلعاً نهائية تم إنتاجها خلال هذه السنة .

ولكن جزء من قيمة الدراجات يمثل نسبة واحد على عشرين من قيمـة الألات وإذ لـم يخصم من قيمة الدراجات نسبة واحدة على عشرين من قيمة الألات التى تمثـل نسـبة استهلاكها خلال هذه السنة " فإننا نكون بذلك قد حسبنا هذه القيمة مرتين . مـرة عنـد حساب الناتج القومى سنة ١٩٩٠ ومرة عند حساب الناتج القومى لسنة ١٩٩١ .

يجب إذن أن نجرى خصم " استهلاك الأصول " من قيمة الناتج القومى لسنه معينة حتى يمكن أن نحدد صافى هذا الناتج أى ما أنتجه بالفعل خلال المدة .

وفى ضوء ما سبق فإن الناتج القومى الصافى يتكون من مجموع :-

الأموال الاستهلاكية التى أنتجت خلال العام ، والخـدمات ، والزيـادة الصـافية فـي الاستثمارات .

ومع ذلك فهناك نقطة هامة تلفت النظر إليها وهى كما يبدو أن فيصل التفرقة بين الناتج الاجمالى والناتج الصافى هو رؤوس الأموال التى " تستهلك " بسبب مساهمتها بالعمليـة الإنتاجية .

وقد تترتب على ذلك نتيجة منطقية على جانب كبير من الأهمية وهى أن الخسائر التى تصيب " رأس المال " وتجعله غير صالح للإنتاج والناجمة عن أسباب لا تمت إلى " مساهمته بالعملية الإنتاجية " بصلة لا تعتبر من قبيل الخسائر الرأسمالية ، كالتلف الناجم عن القضاء والقدر ، أو بسبب الحريق .

وهناك مشكلة قريبة من المشكلة السابقة ، وهى أنه كثيرا ما يرد فى مؤلفات كتاب الدخل القومى عبارة " استهلاك رأس المال " واصطلاح التلـف والإهـلاك Depreciation واستعماله فى معنى واحد بخصوص التمييز بين الناتج الاجمالى والناتج الصافى .

ومع ذلك فقد يثير استخدام هذا الاصطلاح بالنسبة لجميع المنتجين ، كمقياس لتقدير حجم " استهلاك رأس المال " بعض المشاكل فى حساب الناتج الصافى .

وهناك مسألة أخيرة يجب الإشارة إليها وتخص العلاقة بين صافى الاستثمارات الخاصة وبين الاستهلاك .حيث ذكرنا أن الناتج القومى الصافى يتكـون مـن سـلع اسـتهلاكية وخدمات + الزيادة الصافية من السلع الرأسمالية ، أى الزيادة إلى المخزون من الأبنيـة والعدد .... الخ .

ففى ظل أقتصاد راكد Stationary غير متنامى ، تبقى العلاقة بين الاستهلاك والنـاتج الصافى على حالها ، وأن الاستبدال (إحلال آلـة محـل أخـرى Replacement) واستهلاك رأس المال متكافئان . ولكن فى غالب الأحوال نشاهد أن الاقتصـاد القـومى لكثير من الأقطار فى حالة نمو متزايد ، ومن ثم يتجاوز الناتج الصافى مقدار الاستهلاك بمقدار صافى تكوين رأس المال أى بمقدار صافى الاستثمارات الخاصة .

أما فى أحوال الكساد فقد يتجاوز الاستهلاك مقدار الناتج الصافي . ولكن كيـف يمكـن تصور ذلك ؟ لتوضيح الفكرة نأخذ مثلاً المزارع الذى يبدأ حملته الزراعية وفى حوزته

عشرة أطنان من القمح ، وفى نهاية الحصاد يجد فى حوزته ١١٠ أطنـــان . فـــى هـــذه الحالة لا يقال أن ناتجة الصافى ١١٠ أطنان بل ١٠٠ طن .

ومن ثم فإذا فرض وأن استهلك هذا المزارع ١١٠ أطنان فيقال عندئذ أنه استهلك أكثر من ناتجه الصافى . وفى هذه الحالة أيضاً يصبح تكوين رأس المال سالباً وكثيـراً مـا تحدث هذه الظاهرة فى الحالة التى نرى فيها العمال وغيـرهم مـن عناصـر الإنتـاج يتحولون من القطاع الاستثمارى (إستبدال وصيانة رؤوس الأموال الإنتاجية) إلى قطاع أنتاج السلع الاستهلاكية .

تاسعاً : صعوبات قياس الدخل القومى

تواجه عملية قياس الدخل القومى بعض المشاكل أو الصعوبات ، حيث يعتبر حجم الدخل القومى مؤشراً لمستوى النشاط الاقتصادي فى المجتمع ، ولكن يؤخذ على هذا القياس أنه يتسم بالعمومية وذلك للأسباب التالية :

١- صعوبة الحصول على إحصاءات دقيقة فيما يتعلق بحجم الإنتاج الفعلى أو رقم الدخل الفعلى أو حجم الإنفاق الكلى موزعا على السلع والخدمات المختلفة .

٢- يمثل النشاط غير السوقى أى الإنتاج للاستهلاك المباشر مشكلة عند تقـدير الـدخل القومى فكثيرا ما نجد فى الدول النامية خاصة فى القطاع الريفى أن الأفراد ينتجون للاستهلاك المباشر أو قد يقايضون جزءا من أنتاجهم مع الغير للحصول على سـلع أخرى الأمر الذى لا يمكن إحصائه بالدقة المطلوبة وعلى ذلك فلا مفر من حسـابه تقديريا فى حسابات الدخل القومى .

٣- نظرا لانتشار ظاهرة الأمية وانخفاض المستوى الثقافى لدى الأفراد فى الدول النامية فإنه يصعب على المنتجين البدائيين أتباع الدقة الدفترية فى حصر إنتاجهم وحصـر قيمته السوقية ولهذا فإن الحصول على معلومات يوثق بها عن نشاط هؤلاء يصـبح مهمة شاقة ونتائجها غير دقيقة .

٤- نظرا لعدم وضوح ظاهرة التخصص الوظيفى أو أستقرار النشاط فى الدول النامية بالدرجة التى هى عليها فى الدول المتقدمة فإن وجود الملايين ممن لا يعملون فـى أعمال محددة يمكن حصرها بل يعملون فى أنشطة غير واضحة ومتغيرة موسمياً كما يظهر فى القطاع الريفى ، أو يعملون فى نشاط تجـارى بـدائى مثـل الباعـة

المتجولين والعاملين فى الخدمات المؤقتة. الأمر الذى يصعب معه حصر حقيقة القيمة الفعلية لنشاطهم خلال فترة القياس .

٥- لا يعتبر الدخل القومى مقياساً لمستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع حيث أنه لا يدخل فى اعتباره بعض العوامل التى تؤثر مباشرة على الرفاهة الاقتصادية ومنها :

أ- تقاس الرفاهية الاقتصادية للمجتمع بالحجم الحقيقى للسلع والخدمات التى يتمتع بها الفرد فى المجتمع . هذا بينما يعطينا الدخل القومى مقياساً لحجم السلع والخدمات المتاح للمجتمع بأكمله وهذا يمكننا فقط من حساب حجم السلع والخدمات التى يتمتع بها الفرد فى المتوسط .

ب-حجم الدخل القومى لا يعطى أية دلالة على طريقة توزيع الدخل ، أما عدالة التوزيع فتؤثر بطريقة مباشرة على الرفاهة الفردية .

ج- لا تقيم حسابات الدخل القومي ولا تقيس وقت الفراغ والذى يعتبر من العوامل الهامة فى تحديد الرفاهية الفردية . فكلما قصرت ساعات العمل كلما كان ذلك دلالة على زيادة مستوى الرفاهية التي يتمتع بها أفراد المجتمع .

وقد يعترض البعض بأن الإنتاج القومى قد ينخفض بنفس نسبة تخفيض ساعات العمل وهذا صحيح إذا ما تركت الأشياء الأخرى على حالها ، وهنا يتطلع الإقتصادى إلى هدف مزدوج مؤداه زيادة حجم الإنتاج رغم تخفيض ساعات العمل وذلك عن طريق تحسين الكفاءة الإنتاجية للعامل وفى نفس الوقت زيادة رفاهته الاقتصادية بجعله يعمل عدداً أقل من الساعات .

د- حجم الدخل القومى لا يعتبر مقياساً جيداً للرفاهة الاقتصادية حيث أنه لا يعطى تقييماً سليماً يعكس مستويات الإشباع المتباينة التى يحصل عليها أفراد المجتمع من أوجه الإنفاق أو الاستثمارات المختلفة .

فإنفاق مبالغ طائلة لإنتاج وتطوير الأسلحة النووية سيسبب نفس الزيادة فى الدخل القومى إذا ما أنفقت نفس المبالغ على التوسع الصناعى ، وبالطبع فإن درجات الإشباع التى يحصل عليها المجتمع من كل منها (وهى مقياس للرفاهة الاقتصادية) مختلفة تماماً .

٦- لا يعكس مقياس الدخل القومى الأضرار التى تلحق بالإنسان نتيجة تلوث البيئة المحيطة به والتى تصاحب الزيادة فى ممارسة كل من النشاطين الإنتاجي والإستهلاكى وما ينتج عنهما من مخلفات يلزم التخلص منها فى البيئة .

ومن ثم فإن المنافع المتولدة عن زيادة النشاط الإنتاجي والتى تقاس بالحجم الحقيقى للدخل القومى لا تمثل المنفعة الصافية حيث يقابلها تكاليف اجتماعية تلغى من أثر تلك المنافع . وهذا التدمير الذى يجعل تلك البيئة أقل صلاحية وأكثر ضرراً بالنسبة للحياة الإنسانية لا يقيم فى حسابات الدخل القومى .

٧- لا تشمل حسابات الدخل القومى على جميع السلع والخدمات التى تم إنتاجها خلال الفترة الزمنية التى يقاس الدخل القومى عنها .

٨- قد تواجهه حسابات الدخل القومى تكراراً فى تقدير قيمة المنتجات ، حيث قد يكون إنتاج مشروع معين هو مادة أولية لمشروع أخر. وعلى ذلك فمن الضرورى مراعاة عدم التكرار فى حسابات الدخل القومى من خلال حساب قيمة المنتجات النهائية وليست الوسيطة . وحتى يتم تجنب ذلك الخطأ تم استخدام طريقة القيمة المضافة .

٩- فى بعض الأوقات لا يتم استبعاد الإهلاك فى الأصول الرأسمالية خلال مراحل الإنتاج ، الأمر الذى يؤدى إلى صعوبة التفرقة بين حساب الناتج القومى الاجمالى وحساب الناتج القومى الصافى .

١٠- عدم مراعاة الفصل بين التغير فى قيم الأصول عند حسابات الناتج القومى ، فقد تحقق بعض المشروعات أرباحاً استثنائية بسبب ارتفاع أسعار السوق للبضاعة المخزونة ، فقد تظهر هذه الأرباح فى الميزانية للمشروعات ولكنها لا تمثل إضافة لثروة جديدة فى المجتمع .

١١- اختلاف وجهات النظر بشأن نشاط المنشأت الأجنبية داخل الدولة ، وهل يعتبر إنتاج هذه الأنشطة إضافة ضمن حسابات الناتج القومى للدولة أم يحسب ضمن الناتج القومى للدولة الأجنبية التى ينتمى لها النشاط .

١٢- تتأثر حسابات الدخل القومى أو قيمة الناتج القومى بأسعار السوقية أو الأسعار الجارية وبطبيعة الحال فإن هذه الأسعار تتذبذب صعوداً أو هبوطاً فى الحياة

الاقتصادية نتيجة التأثر بالمناخ الاقتصادى السائد فى الدولة . وهو الأمر الذى يؤدى إلى تأثر القيمة الحقيقية للدخل القومى بسبب عدم الاستقرار فى الأسعار .

١٣- هذا بالإضافة إلى صعوبات تتعلق بحسابات الإنفاق الحكومى وكذلك المعـــاملات الخارجية وبخاصة قيمة الواردات المنظورة وغير المنظورة .

البـــاب الثالث
النظرية الكلاسيكية

مقـــــدمة :

تعتبر النظرية الكلاسيكية البداية الحقيقية لعلم الاقتصاد مع ظهور كتاب " ثـروة الأمـم " ١٧٧٦ لمؤلفة الشهير أدم سميث . ومنذ ذلك الحين أصبح علم الاقتصاد مسـتقلاً عـن العلوم الاجتماعية .

وقد استطاعت المدرسة الكلاسيكية بناء نظرية إقتصادية متكاملـة حاولـت مـن خلالها إضافة فكر جديد للأفكار والأراء التى تناولت تفسير النشاط الاقتصادى الرأسمالى الحر . وقد أستمر التحديث في إطار هذه النظرية حتى ظهـرت المدرسـة الكلاسـيكية الحديثة مع بداية القرن العشرين والتى قدمت إسهامات علمية بارزة وإضافات جديدة للفكر الكلاسيكى .

ومع انتشار فكرة القانون العلمى مع ظهور الثورة الصناعية والتى صاحبها العديد من الأثار الإيجابية على النمو الاقتصادى والنشاط الاقتصادى ككل إعتقد الكلاسـيك أن معظم الظواهر الاقتصادية تخضع لقوانين علمية وبالتالى تم بناء تفسيرهم لهذه الظواهر على أساس قواعد هذه القوانين .

أولاً : مبادئ الفكر الاقتصادي الكلاسيكى

١- الفلسفة الإقتصادية العامة(الفردية والقوانين الطبيعية والحرية الإقتصادية):-

بنى الكلاسيك كل تحليلهم الاقتصادى على فلسفة عامة تتمثل فيما يلى :-

أ- الفرد هو الوحدة الرئيسية للنشاط الإقتصادى ، والفرد يخضع في قيامه بالنشـاط الاقتصادى لدافع المصلحة الخاصة التى هى في النهاية المحرك الأساسـى لهـذا النشاط ، وقد أستوحيت من هذه القاعدة كل القوانين الإقتصادية التى أستخلصـها الكلاسيك .

ففى ظل طريقتهم التجريدية الاستنباطية كان المبدأ العام " كل فرد يسعى لتحقيق مصالحة الخاصة " . ومن هذا المبدأ أستخلصوا القوانين التى تحكم النشاط الإقتصادى كله .

ب-يسعى كل فرد لتحقيق مصالحه الخاصة وتتمثل هذه المصالح في أن يحصل على أكبر نفع شخصى ممكن ، وفى هذا تطبيق بسيط لمبدأ " النفعية " في نطاق النشاط الاقتصادى ، وبسبب هذا السعى من جانب كل فرد لتحقيق مصالحه الخاصة يقوم التنافس بين الأفراد جميعا .

حيث أنه لا يوجد أى تعارض بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة لأن المصلحة العامة ليست سوى مجموع المصالح الخاصة ، ولأن المبادلات تتم في النظام الإقتصادى في مقابل أثمان تدفع للسلع والخدمات ، وهذه الأثمان تتغير طبقا للطلب والعرض .

ج- أعتقد الكتاب الكلاسيك بوجود قوانين طبيعية تحكم النشاط الإقتصادى أى تحكم تكوين الثروة والإنتاج أو توزيع الناتج الكلى بين عناصر الإنتاج التى أسهمت في إنتاجه .

٢- أوضح الكلاسيك الانسجام بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة من خلال التنظيمات الإقتصادية الكبرى المسئولة عن ثروة الأمة ونموها والتى لم تنشأ بتخطيط سابق وإنما تنشأ تلقائيا من جراء سعى الأفراد لتحقيق مصلحتهم الشخصية . ومن هذه التنظيمات مايلى :-

أ- **تقسيم العمل** ، حيث العمل الإنسانى هو مصدر الثروة وكلما زادت إنتاجيته زادت ثروة الأمة . وقد أرجع " أدم سميث " انتاجية العمل بصفة رئيسية إلى ظاهرة تقسيم العمل بين الأفراد ، حيث يرجع تقسيم العمل إلى نزعة الإنسان إلى مقايضة الشيء الذى يفيض عن حاجاته بشيء أخر يحتاج إليه . وفى إطار المصلحة الشخصية ولزيادة إتقان العمل وزيادة إنتاجيته والدخل المتولد عنه يميل الإنسان إلى التخصص في عمل معين وليس توزيع وقته على مجموعة من الأعمال . وهكذا يقوم تقسيم العمل بين الأفراد وتنشأ شبكة مترامية من علاقات المبادلة .

ب- **نظام السوق الذى يسير وفقا لقوانين محكمة من شأنها تزويد المجتمع** بالسلع والخدمات التى يطلبها وبالكميات التى يريدها مقابل أقل ثمن ممكن ، وذلك من خلال التفاعل الحر بين الأفراد الساعين وراء مصالحهم الخاصة ولا يصدق ذلك على عالم السلع فحسب وإنما يمتد أيضاً إلى عدد السكان حيث نظام السوق كفيل بتنظيم عددهم بما يتلاءم تماما مع الطلب عليهم دون زيادة أو نقصان .

ج- **النظام النقدى** ، فالنقود كانت من العوامل الهامة في تسهيل تقسيم العمل والوصول به إلى أبعد مدى واستخدام النقود بدلا من المقايضة كان نتيجة سعى الأفراد وراء مصلحتهم الشخصية .

د- **التراكم الرأسمالى والحرية الاقتصادية** ، حيث يتوقف تقسيم العمل على سعة السوق من ناحية وعلى كمية رأس المال من ناحية أخرى . وكلما زاد رأس المال الذى في حوزة المجتمع زاد عدد العمال الذين يمكن تشغيلهم وازداد مجال تقسيم العمل بين الأفراد ، وقدرة المجتمع على التراكم الرأسمالى مرهونة بما يدخره الأفراد ، الأفراد يدخرون لتحسين حالتهم الإقتصادية .

وهكذا ذهب الكلاسيك إلى وجوب إطلاق حرية الأفراد في كل مجالات النشاط الإقتصادى نظرا للإنسجام بين سعى الأفراد وراء مصلحتهم الشخصية وبين المصلحة العامة .

بيد أن الكلاسيك رأو أن الحرية الإقتصادية لا ترجع فقط إلى كفاية الحافز الفردى وإنما ترجع كذلك إلى عدم ملاءمة الأداة الحكومية للقيام بالعمل الإقتصادى حيث إسراف الحكومات وعدم كفاءتها في إدارة النشاط الإقتصادى لعدم عنايتها بالتفاصيل وأهتمامها بالإشراف العام على سير النظام الإقتصادى في مجموعة .

وفى إطار تلك النظرة الكلاسيكية للحكومة رأوا أن الحكومات يجب ألا تتدخل في الحياة الإقتصادية وإن يقتصر دورها على تحقيق ما يسمى بفكرة (الدولة الحارسة) من خلال تحقيقها للأمن الداخلى والخارجى .

٣- المنافسة الكاملة وما توفره من مرونة تامة في تغيرات الأسعار والأجور كفيلة بأن تصحح أى خطأ يعوق تحقيق التوازن الإقتصادى .

وقد رأى الكلاسيك أنه لكى تتحقق الحرية فإنه يتعين تحقق المنافسة الكاملة أو التامة والتى من شروطها كبر عدد البائعين والمشترين أى ضألة نصيب أى منهم بمفرده في النشاط الإقتصادى ، وتجانس السلعة المنتجة وتوافر العلم بالمنتج وسعره لجميع المتعاملين وحرية الدخول إلى السوق والخروج منه .

وهنا يمكن القول أن أفتراض الكلاسيك للمنافسة الكاملة لم يكن مرتبطا بحقائق الأمور بقدر ما كان بغرض التبسيط ، فثمة عوامل تجعل حالة المنافسة الكاملة حالة مثالية ، ومن هذه العوامل الجهل بالسوق ودخول الاحتكارات والإتحادات في المساومة ووفورات النطاق التى تؤدى إلى كبر حجم الوحدات الإنتاجية .

٤ - العرض يخلق الطلب المساوى له (قانون ساى للأسواق) ومن ثم فإن الطلب الكلى يتساوى دائما مع العرض الكلى .

٥- التوازن الإقتصادى العام هو توازن التوظف الكامل ، ولا يوجد توازن مستقر قبل الوصول إلى التوظف الكامل .

٦- توجد دائما فرص لا نهائية للاستثمار ومن ثم فالتوازن بين الادخار والاستثمار أمر حتمى وطبيعى .

٧- النقود محايدة ولا تلعب اى دور في الحياة الإقتصادية سوى أنها وسيط للتبادل ومقياس للقيم ، وإذا تغيرت كمية النقود زيادة أو نقصا فإن تأثيرها ينحصر فقط في المستوى العام للأسعار ولا تؤثر في الأسعار النسبية .

٨- سعر الفائدة هو مقابل الادخار أو الحرمان أو التضحية بالاستهلاك العاجل ، وهو ظاهرة عينية وليست نقدية أى أنه يتحدد بالطلب على المدخرات وعرض المدخرات .

٩- الإنتاج عند الكلاسيك هو خلق المنافع او زيادتها ، عناصر الإنتاج لديهم هى الطبيعة والعمل ورأس المال ، بيد أن العمل في رأيهم هو العنصر الرئيسى ، وقد أهتم الكلاسيك بناحيتين من النواحى الفنية للإنتاج وهما ظاهرة تقسيم العمل وقانون الغلة المتناقصة . وقد كان تناقص الغلة في ذهن الكلاسيك من سمات

الإنتاج الزراعى حيث يرجع ذلك فيما يبدو إلـى أن الزراعـة تمثـل النشـاط الإقتصادى الذى يعتمد بصفة رئيسية على عنصر ثابت الكميـة وهـو الأرض ، فضلا عن أن العنصر الأخر للإنتاج الزراعى وهو عنصر العمل يزيد باطراد ، فظاهرة تناقص الغلة ترجع إلى تكاثر أحد العناصر بالنسبة للعنصر الأخر وذلك على افتراض التجانس المطلق بين وحدات كل عنصر .

١٠-يرى الكلاسيك أمثال (أدم سميث) أن مصير النظام الإقتصادى القـائم علـى الملكية الفردية والحافز الفردى هو قادر على تحقيق التقدم الإقتصادى تلقائيا . غير أن أقطاب الفكر الكلاسيكى بعد " أدم سميث " خاصة " مالتوس " و " ريكاردو" يرون أن هناك قوانين اقتصادية تحكم زيادة السكان وزيادة الناتج وتوزيعه بين أفراد ىالمجتمع ، وهى قوانين طبيعية لا قبل للأفراد بالتغلب عليها .

١١-تتحدد أجور العمال وتستقر في الأجل الطويل عند مستوى أجر الكفاف لأن ثمة قانونا واضحاً يحكمها نتيجة للعلاقة الطردية بين أرتفاع مستوى الأجر وزيادة النسل وعرض العمل وبسبب العلاقة الطردية بين نقص مستوى الأجور وأنخفاض النسـل ونقص عرض العمل في الأجل الطويل .

١٢-يرى الكلاسيك أن الأجر كدخل للعمل يعتبر أساس الثروة عندهم كما يعتبر أهـم عنصر من عناصر نفقة إنتاج السلعة ويعتبر أحد مكونات الثمن ، أما الربح فهو العائد على رأس المال حيث أهمية التكوين الرأسمالى في زيادة الإنتاجية والصلة الوثيقة بين كمية رأس المال وإمكانية تقسيم العمل .

ومن ثم أعتبر الكلاسيك الربح أحد عناصر نفقة الإنتاج وهو أحد مكونات الثمن شأنه في ذلك تماما شأن أجر العامل . وقد أرتبطت الفكرة الأساسية في الريع بالاقتصادي " ريكاردو" لأنه أستطاع أن يدرك أهمية فكرة الريع ودلالتها الخطيرة بالنسبة للنظرية الإقتصادية بصفة عامة.

والريع عبارة عن فائض يحققه المنتج زيادة عن المبلغ اللازم لاستمراره في الإنتاج. والريع نوع من الدخول لا يقابل إضافة إلى ثروة المجتمع . وينشأ الريع بفعل بعض القوى المضادة التى تعترض سبيل المجتمع عندما يتوسع في الإنتاج تحـت ضـغط زيادة السكان .

وهكذا يمكن القول في ضوء تحليل " ريكاردو " أن الريع يتميز بخصائص أساسية عن دخل سائر عناصر الإنتاج فالريع لا يمثل نفقة حقيقية إذ أنه نتيجة للثمن وليس سببا له والريع يمثل فائضا . وهذه الخصائص مقصورة على دخل الأرض التى هى هبة الطبيعة ومحدودة الكمية وغير متجانسة وكثافة الإنتاج على قطعة معينة منها تقترن بتناقص الغلة .

غير أن " الفرد مارشال " أحد أقطاب المدرسة الكلاسيكية الحديثة ذهب إلى أن الريع يوجد في دخل سائر العناصر أى أنه ظاهرة عامة تلحق كل عنصر من عناصر الإنتاج وليس عنصر الأرض فقط . وطالما أن عنصر الإنتاج يحصل على ما يجاوز الاستخدام البديل فإن دخله يشتمل على ريع اقتصادي بمقدار الفرق بين الدخل الفعلى والدخل الممكن في الصناعة البديلة ويستوى في ذلك أن يكون العنصر أرضا أو عملا أو رأسمال أو تنظيما ، وهكذا حلت فكرة الفائض محل فكرة الريع سواء فائض المنتج أو فائض المستهلك .

١٣- يرى الكلاسيك أن النمو يتوقف على معدل التراكم ، وأن معدل التراكم يتوقف على مستوى الأرباح وأن مستوى الأرباح يتوقف على مستوى الأجور ، وأن مستوى الأجور يتوقف على أسعار السلع الزراعية الغذائية ، وأن مستوى أسعار السلع الزراعية يحدد حجم الريع .

وقد أنتهى الكلاسيك إلى أنه مع زيادة عدد السكان ومع خضوع الإنتاج لظاهرة الغلة المتناقضة فإن أسعار السلع الزراعية تميل للارتفاع بشكل مستمر ، الأمر الذى يؤدى حتما إلى زيادة أجور العمال وزيادة الريع وارتفاع نصيبهما في الدخل القومى . بينما يقل النصيب النسبى للأرباح ويضعف التراكم وينخفض معدل النمو مما يؤدى للركود.

١٤- يرى الكلاسيك أن التجارة الدولية تقوم بين الدول بسبب ظاهرة تفاوت النفقات النسبية وأنها تؤدى إلى زيادة التقدم الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية نظرا لما يتمخض عنها من تقسيم مطرد للعمل واتساع في حجم الأسواق .

١٥- أتفق الكلاسيك على أهمية ظاهرة " القيمة " سواء للسلعة النهائيــة أو لعناصــر الإنتاج إلا أنهم اختلفوا في بيان العوامل التى تحكم قيمة السلعة بالنسبة لقــيم الســلع الأخرى ، أى النسبة بين كل سلعة وسائر السلع في النظام الاقتصادى ، فقــد ذهــب بعضهم إلى القول بنظرية العمل في القيمة سواء العمل الذى تبادل به السلع أو العمل التى تتضمنه السلعة ، بينما ذهب البعض الأخر إلى التركيز على نفقة الإنتاج .

ثانياً : فروض النظرية الكلاسيكية

تقوم النظرية الكلاسيكية على ثلاث فروض أساسية هي

أ- توافر المنافسة الكاملة

يفترض النموذج الكلاسيكي توافر شروط المنافسة في كلا من أســواق الســلع وأســواق عوامل الإنتاج بمعنى عدم وجود بائع واحد أو مشترى واحد يستطيع من خلال معاملاته أن يؤثر على ثمن إحدى السلع أو ثمن إحدى السلع أو ثمن احد عوامل الإنتــاج كــذلك يفترض النموذج قدرة الأثمان والأجور وسعر الفائدة علــى التغيــر اســتجابة لظــروف العرض السوقي أو بعبارة أخرى انه في الوقت الذي لا يستطيع المشترى أو البائع الفردي تحديد الأسعار فان مجتمع البائعين أو مجتمع المشتريين يمكن أن يرفع أو يخفض الأسعار إلى أي مستوى توازني.

ب- الدوافع الذاتية للوحدات الاقتصادية

ويقصد بالوحدات الاقتصادية المستهلك والمنتج . ويعنى هــذا الغــرض أن المســتهلكين يحاولون تعظيم منافعهم الكلية ، في حين يحاولون المنتجون تعظيم أرباحهم.

جـ- عدم تأثر الأفراد بالخداع النقدي

ويقصد بهذا الفرض أن سلوك المستهلك وسلوك المنــتج يتــأثران بــالتغيرات النســبية للأسعار (وليس التغيرات المطلقة والتغيرات الحقيقة في الأجور وسعر الفائدة) (وليس بالتغيرات في قيمتها النقدية.فمثلا إذا أفترضنا أن مستهلكا معين يقوم بشراء كمية معينــة من مجموعة من السلع في سنة معينة، وان أسعار هذه السلع بما فيها دخل هذا الفرد قــد تضاعفت في السنة التالية ، هذا يعني عدم تغير الأسعار النسبية ، وعلية يقرر النمــوذج

الكلاسيكي استمرار الفرد في شراء نفس الكمية من هذه المجموعة السلعية ، بفرض ثبات العوامل الأخرى .

وفي ضوء هذه الفروض الثلاثة سنحاول مناقشة الأسس التي تنطلق منها النظرية الكلاسيكية ومضمونها بفروعها المختلفة (نظرية التوظف والأجور الحقيقية ، نظرية كمية النقود ، نظرية سعر الفائدة .

أولا: نظرية التوظف والأجور

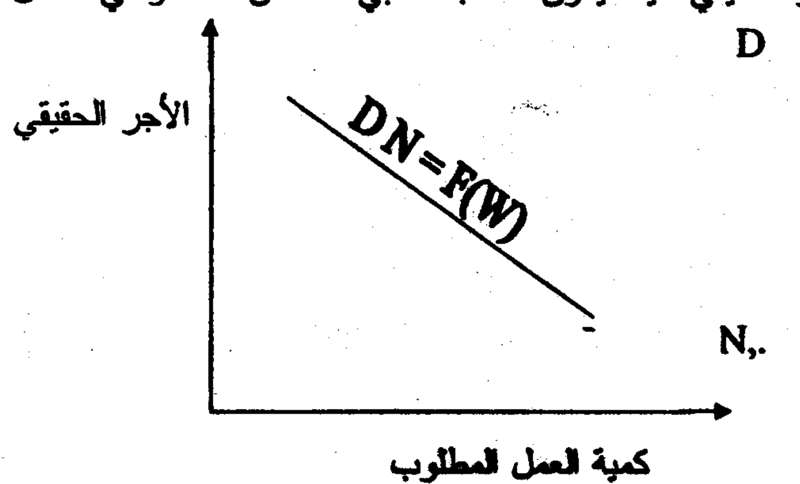
تعتبر دالة الإنتاج نقطة البداية في التحليل الكلاسيكي حيث يشار إليها بالمعادلة التالية $Y=F(N)$ أي أن الدخل الحقيقي يتغير بنفس الاتجاه مع الاستخدام ، ويستنتج من ذلك أن النظرية الكلاسيكية تعتبر كلا من مستوى التكنولوجيا ، حجم الموارد الطبيعية ، حجم ونوعية الجهاز الإنتاجي مسلمات Asgiven وذلك فمن الطبيعي تن يتوقف حجم الإنتاج على حجم الاستخدام .

وفي هذا الإطار فان مستوى الاستخدام يتحدد على أساس الطلب والعرض على العمل .

أ- الطلب على العمل :

يعتمد الطلب على العمل على الناتج الحدي وعنصر العمل . حيث أن الطلب على العمل هو دالة لمعدل الأجر الحقيقي ، أي القوى الشرائية لمقدار معين من الأجر النقدي ويمكن صياغة هذه الفكرة في المعادلة التالية $N=F(W)$.

وفي ضوء هذه الدالة يمكن استنتاج أن المنشأة تقوم بتوظيف عدد كبير من العمالة كلما انخفض الأجر الحقيقي . وهذا يعنى أن الطلب هو دالة عكسية Inverse function للأجر الحقيقي حيث يكون له اتجاه سلبي متناقص كما هو في الشكل التالي (شكل ٢) .



فإذا كان المراد هو زيادة حجم التوظيف فانه من الضروري خفض الأجـر الحقيقـي .
وتفسير هذه الظاهرة يتجسد في أن المنتجون يسترشدون بالأسعار في تحديـد الكميـات المنتجة من السلع وذلك بهدف تجسيم الأرباح. ويتحقق ذلك عند تعادل سعر السوق مـع التكلفة الحدية للعنصر الإنتاجي موضع اعتبار كما هو مبين في العلاقة التالية :

ث = ت ح حيث ث = ثمن السوق ، ت ح = التكلفة الحدية

$$\text{ت ح} = \frac{\text{الأجر}}{\text{الناتج الحدي العادي}} = \frac{\text{ج}}{\text{أ ح}}$$

أي أن ج = ت ح × أ ح أ = ث أ ح أ

$$\text{وبصورة أخرى أ ح أ} = \frac{\text{ج}}{\text{ث}}$$

ومما سبق يتبين أن العلاقة بين الأجور والأثمان هي التي تحدد مقدارا ما يوظفه المنـتج من عنصر العمل . فلو ارتفعت الأثمان والأجور بنفس النسبة فلن يوجد أمام المنظم أيـة حافز لتوظيف عدد اقل من العمال ولا عدد أكثر منه إذا ما حدث انخفاض فـي الأثمـان والأجور بنفس النسبة .

وعلى هذا الأساس وباعتبار أن المشروعات الإنتاجية تخضع لظاهرة تناقص الإنتاجيـة الحدية عند توظيفها لعدد اكبر من العمال ، فترى النظرية الكلاسيكية أن الحجـم الكلـي لتوظيف العمال في المجتمع سوف يتوقف على المسـتوى السـائد للأجـور وعلاقاتهـا بالأسعار السائدة في السوق للمنتجات

ولكن ما هي العلاقة بين الأجر الحقيقي ومستوى الاستخدام ؟

يقصد بالأجر الحقيقي هو القوى الشرائية للأجر النقدى وهو يعتمد على العلاقـة بـين الأجر النقدي والمستوى العام للأسعار . فإذا رمزنا للأجر الحقيقي بالرمز (W) والأجـر

النقدي بالرمز (W) والمتوسط العام بالرمز (أ) ، في هذه الحالة نحصل علـى W % أ
W =

فإذا ارتفعت الأسعار وبقى الأجر النقدي على ما هو في هذه الحالة ينخفض الأجر الحقيقي ويحدث العكس في حالة ارتفاع الأجر النقدي وبقاء المستوى العام للأسعار على ما هـو علية . وقد يتأثر الوضع التوازني للمنشأة في حالة حدوث تغيـر فـي المسـتوى العـام للأسعار أو في معدل الأجر النقدي فإذا انخفض معدل الأجر النقدي فلابد وان تـنخفض تكاليف الناتج الحدي الطبيعي وتقوم المنشأة بتوظيف عمالة أكثر ويكون الوضع التوازني أعلى الاستخدام .

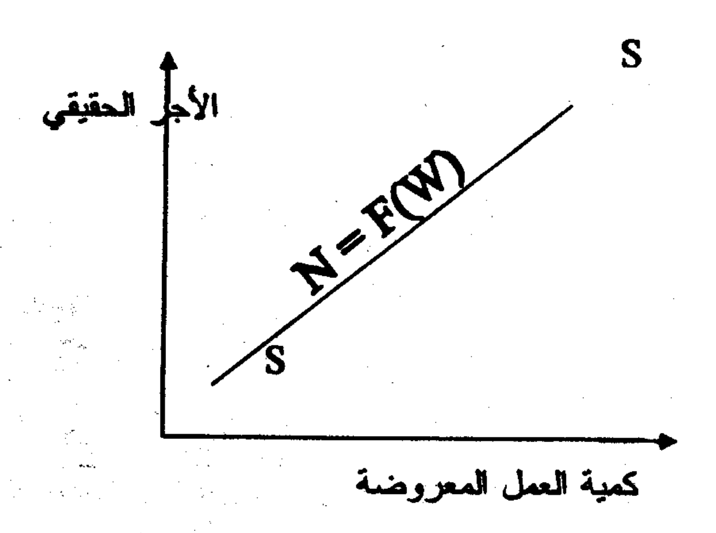
وهذا ما يفسر أن الاستخدام دالة عكسية للأجر الحقيقي.وعلى مستوى الاقتصادي الكلـي إذا رمزنا للزيادة في التوظيف الرمز ΔN .

والزيادة في الناتج بالرمز ΔY فان $\frac{\Delta Y}{\Delta N}$ يمثل الناتج الحدي للاقتصاد ككل .

ب- عرض العمل:-

يعتمد عرض العمل عند أي مستوى للأجر الحقيقي علـى الجهـد الحـدي Marginal Disutility الذي يتحمله العامل نظير القيام بالعمل . فكما يحاول المنظم تعظيم أرباحه Maximizing profit يحاول العامل الحصول على اجر أعلى حتى يزيد من رفاهيته ، حيث أن موقفه يعتبر مغاير لموقف المنظم.

فإذا رمزنا للعمالة التي تبحث عن فرصة عمل بالرمز (N) فان عرض العمل سـيكون دالة مباشرة Direct function لمقدار الأجر الحقيقي أو N = F (W) كما هو موضح بالشكل التالي (شكل ٣) .



ويمكن تلخيص التحليل الكلاسيكي في هذا الإطار في أن البطالة تـؤدي إلـى ضـرورة الخفض في الأجور النقدية وان هذا الخفض بالتالي ومع افتراض ثبـات كميـة النقـود وسرعة تداولها وثبات الأسعار سوف يؤدي إلى التوسع في التوظيف والإنتاج .

ولكن تصريف مقادير متزايدة من الإنتاج لن يتم إلا بتخفيض الأسعار الأمر الذي يـؤدي إلى خفض الأسعار ولكن وبنسبة اقل من نسبة انخفاض الأجور . وعلى الرغم من هـذا الانخفاض في الأسعار الذي يقلل من الحافز على التوسع في الإنتاج إلا انه لـن يقضـى علية تماما نظرا لاختلاف نسبة الخفض بينهما .

وفي حالة انخفاض الأسعار دون أي زيادة في الإنتاج فسوف تتواجد لدى الأفراد أرصدة خاملة . أما إذا انخفضت الأسعار بنسبة اقل من انخفاض الأجور فان هذا سيوجد الحـافز إلى التوسع في الإنتاج ويشير الفكر الكلاسيكي إلى انه إذا لم يكن انخفاض الأجور (وما يترتب على ذلك من انخفاض الأسعار بدرجة اقل) كافية لتوظيف جميع العاطلين فمـن الممكن أن تنخفض الأجور مرة أخرى ويستمر ذلك حتى يتحقق التوظف الكامل وكـذلك أيضا الإنتاج الكلي الامثل.

وترى النظرية الكلاسيكية أن البطالة لا يمكن أن تحدث لأن التوظيف يتحدد بنـاء علـى معدل الأجور وطلب وعرض الايدى العاملة . حيث أن هذا المعدل يتحقـق بنـاء عليـه المساواة بين الإنتاجية الحدية للعامل (ومن وجهة نظر صاحب العمل) وبـين المنفعـة

الحدية للأجر (من وجهة نظر العامل) . أى أن البطالة توجد حسب هذه النظريـــة لأن الأجور مرتفعة .

ويرى الكلاسيك أن تخفيض الأجور يعتبر الحل المناسب الذى يتفق مع نظـــريتهم عـــن التكاليف وهنا نلاحظ أن اعتماد الكمية المعروضة من العمل على معدل الأجور الحقيقيـــة وليس معدل الأجور النقدية هو نتيجة للافتراض الكلاسيكى بـــأن العمـــال شـــأنهم شـــأن أصحاب عناصر الإنتاج الأخرى يعانون مما يطلق عليه التوهم النقدى أو خداع النقود .

أى أنهم لا يتأثرون بمعدل الأجر الأسمى (عدد الجنيهات التى يحصلون عليها فى الساعة) ولكن بالقوة الشرائية لهذا الأجر الأسمى . أى أن العلاقة بين عرض العمـــل ومعـــدل الأجر الحقيقى هى علاقة طرديه. وقد تكون العلاقة عكسية لأن الأجور تعتبر مصـــدر الدخل الوحيد للعمال وبالتالى فإن تخفيض هذه الأجور قد يؤدى إلى تخفـــيض الجاذبيـــة الخاصة بأوقات الفراغ ويدفع العمال لزيادة كمية العمل المعروضة بدل من تخفيضها .

كما أن زيادة معدل الأجور قد تدفع العمال إلى الاستمتاع بأوقات فراغ إضافية لإنفاق هذه الزيادة فى الدخل . وبالتالى فإن هذا التأثير من ناحية الدخل قد يؤدى بعد وصول الأجـــر الحقيقى لمستوى معين إلى علاقة عكسية بين عرض العمل ومعدل الأجر الحقيقى .

ج- التوازن فى سوق العمل :-

يتحدد مستوى التوازن للاستخدام عند تقاطع منحنى عرض العمل مع منحنى الطلب على العمل عند الأجر الحقيقى المعين . وعند هذا المستوى يتحقق التوظيف الكامل.

ويمكن توضيح الفكر الكلاسيكى فى التوظيف والأجور والأثمان أو الأسعار بالشكل رقـــم (٣) . حيث يتبين من الجزء العلوى من الشكل أن دالة الإنتاج الكلى (ج) والتـــى تمثـــل علاقة طرديه بين الإنتاج الكلى وحجم التوظيف تزيد بمعدل متنـــاقص تـــأثرا بتنـــاقص الإنتاجية الحدية بزيادة معدل التوظيف .

كما يتبين من الجزء السفلى من الشكل إن منحنى عرض العمل ومنحنى الطلـــب علـــى العمل والمشتق من الإنتاجية الحدية المادية للعمل (أ ح م) يتلاقا محددين حجم التوظف الكامل (م هـــ) وكذلك الأجر الحقيقى والذى يبلغ (م ج) . وإذا فرض أن الأجر يكون فى مستوى أعلى من الأجر التوازنى فإن هذا سيعنى أن الطلب على العمل يكون أكبر من عرض العمل الأمر الذى يترتب عليه ارتفاع الأجر النقدى .

حيث يتبين أن ارتفاع الأسعار يرفع من قيمة الناتج الحدى للعمل فيزداد الطلب الـذى لا يجد عرضا يستجيب معه فى الزيادة الأمر الذى يؤدى إلى ارتفاع الأجور . ويكون الأجر التوازنى (ج)

أى الأجر ج

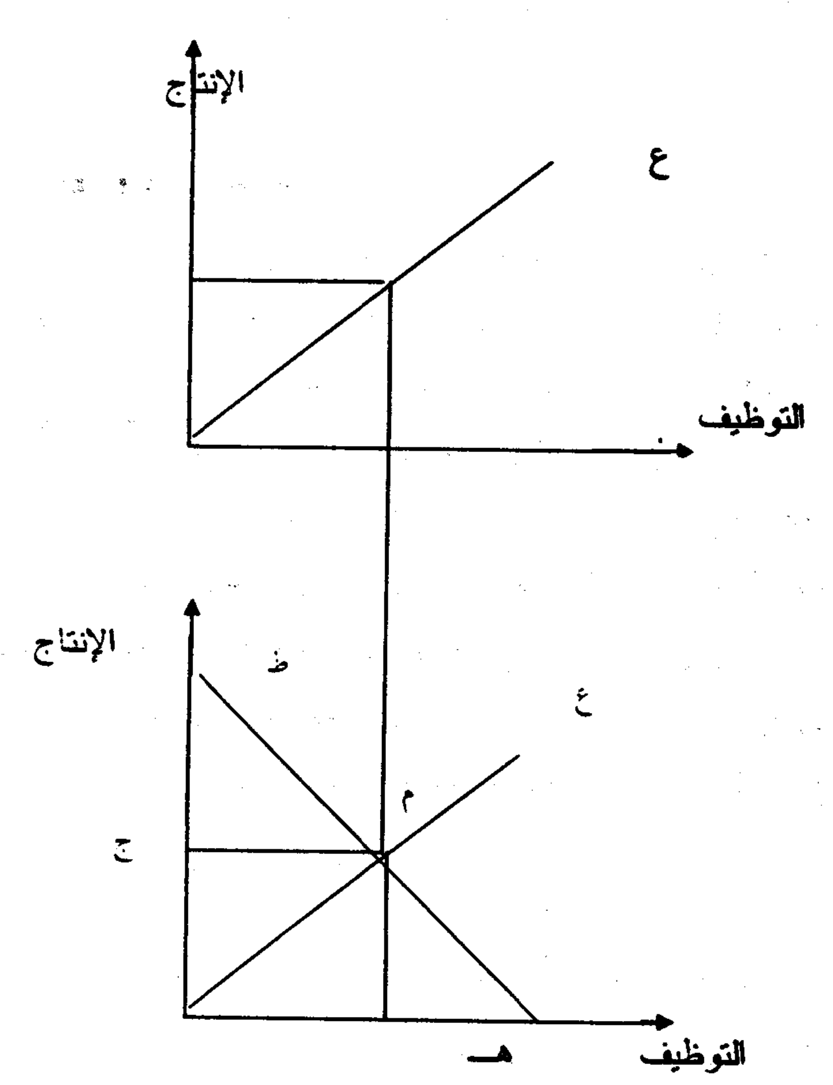
ث

أى الأجر النقدى مقسوما على سعر السوق . وبارتفاع الأسعار فإن الأجر الحقيقى يكون (ج) ÷ ث وهو أقل في حقيقة من الأجر التوازنى الأول . الأمر الذى يدفع المنظمين إلى التوظيف ، ونظرا لعدم استجابة العرض فسوف يؤدى ذلك إلى ارتفاع الأجـور وكـذلك المستوى الذى يصل معه الأجر الحقيقى إلى الأجر التوازنى الحقيقى قبل ارتفاع الأسعار.

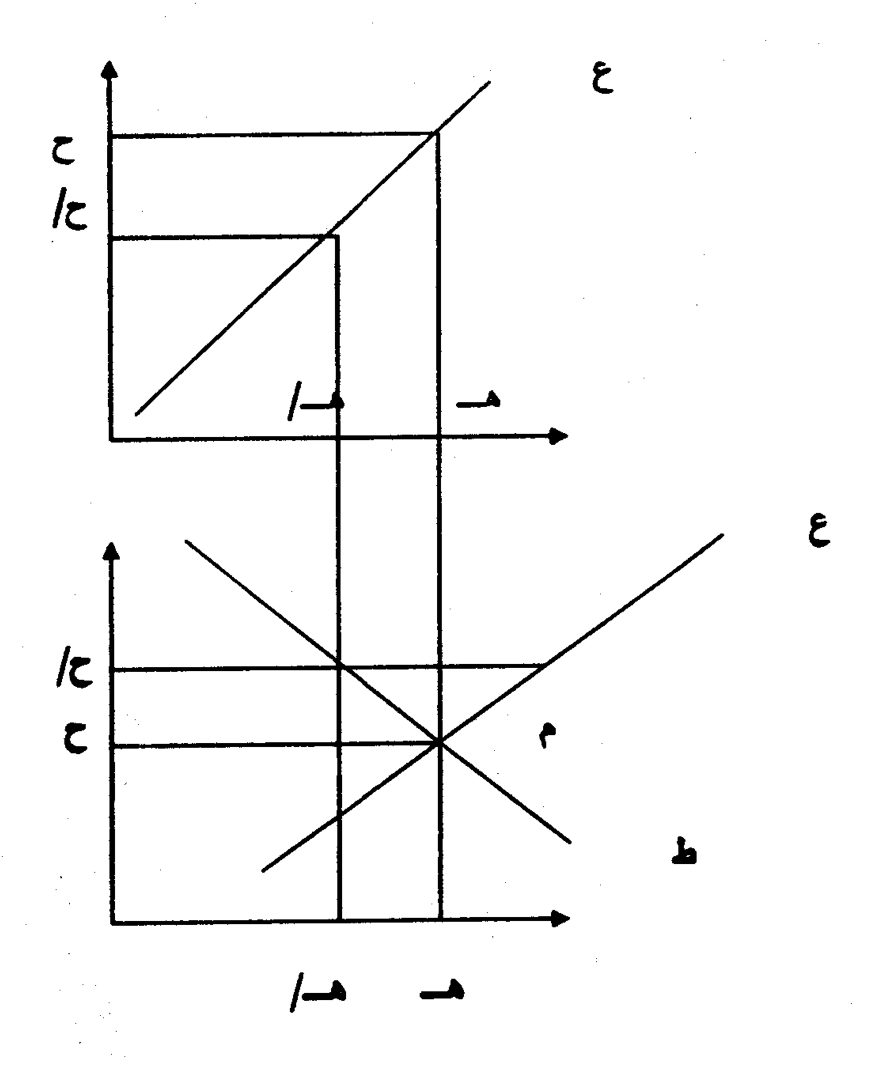
ويتبين من التحليل السابق أن الفكر الكلاسيكى يشكك كثيرا فى الإجراءات التى تعتمد على سياسة تثبيت الأجور وذلك عن طريق التكتل النقابى أو التشريعات القانونية أو غير ذلك من الإجراءات . ويمكن توضيح ذلك بالشكل رقم (٤) حيث تبين أن الأجر التوازنى (م ح) والذى تحدد بتلاقى العرض والطلب يحقق التوظف الكامل . فإذا تعمد المجتمع إلـى رفع الأجور جزافيا إلى المستوى م ح ، فإن هذا سوف يترتب عليه تناقص فـى حجـم التوظف والإنتاج الكلى .

وذلك لأن الأسعار سوف ترتفع نسبيا لأنها إذ لم ترتفع فسيكون الأجر الحقيقى م ح أكبر من الأجر التوازنى م ح وسيتجه المنتجون إلى إنتاج كميات أقل إلا أن نقص الإنتاج دون ارتفاع الأسعار أمر غير ممكن نظرا لثبات كمية النقود وسرعة تداولها ومن ثم فسـوف يؤدى نقص الإنتاج إلى ارتفاع الأسعار . شكل رقم (٤) .

أثر وجود الفرق بين العرض والطلب للعمل فى التحليل الكلاسيكى .



شكل رقم (٥) :اثر الأجور الجامدة في الفكر الكلاسيكي



ثانياً : قانون ساى للأسواق :-

من النتائج الأصلية التى توصل إليها الكلاسيك قانون ساى والذى يقرر أن " العرض دائماً يخلق الطلب عليه " ويعتقد الكلاسيك أن المساواة بين العرض الكلى والطلب الكلى يمكن تحقيقها ما لم تتدخل الدولة حيث أنهم لا يميزون فى نطاق تفكيرهم بين الطلب الكلى وبين القوة الشرائية الكلية فهم يرون أن الأفراد الذين يسهمون بالعملية الإنتاجية ، يحصلون على عوائد (أجور ، ريع فوائد أرباح) نظير خدماتهم . وتكون هذه العوائد جميعها ، مجموع قوتهم الشرائية (وتمثل فى الوقت نفسه ثمن العرض الكلى) .

وما دامت وظيفة النقود مقصورة على تسهيل عملية المبادلة ، وحالة الإكتناز معدومة ، فلا بد أن ينفق الأفراد دخولهم (سواء فى شراء سلع أستهلاكية أو فى أموال أستهلاكية) فى شراء الناتج الكلى فالطلب الكلي يساوى ، العرض الكلى .

فهناك أذن مساواة بين القوة الشرائية الكلية وبين ثمن العرض الكلى . وهذه المساواة هى التى تحقق الاستخدام الكامل .

وهذا وتجد فكرة المساواة بين العرض الكلى والطلب الكلى تجسيداً واضحاً فى قانون Say الذى عرف بقانون الأسواق . وفى أطار قانون Say يلزم التسليم بما يلى :

أولاً : أن وظيفة النقود مقصورة على تسهيل عملية المبادلة ، ومن ثم فإن الأفراد (الذين يسهمون بالإنتاج) والذين يحصلون عليها لا بد أن ينفقونها فى شراء السلع وإشباع الحاجات .

ثانياً :- أن حاجات الأفراد عديدة ومتنوعة ، وأن الغرض من كل نشاط أقتصادى هو الحصول على دخل نقدى لغرض استخدامه فى شراء السلع .

وقد تمت صياغة هذا القانون في ضوء اقتصاد يقوم على المقايضة فى تبادل السلع حيث تكون كل وحدة طلب هى نفسها وبطريقة أوتوماتيكية وحدة للعرض أيضا . ومن هنا فاحتمال حدوث حالة عامة من الإفراط (الفائض) فى الإنتاج هو أمر مستبعد بالتعريف .

وبالرغم من أنه من الممكن أن يكون هناك فائض في إنتاج سلعة معينة عندما يكون سعرها فى صورة السلع الأخرى مرتفعا حيث أنه بتخفيض سعر هذه السلعة فإن الطلب عليها سيتجه للتزايد ويختفى فائض الإنتاج .

وقد اعتقد الإقتصاديون الكلاسيك أن قانون ساى يتحقق فى اقتصاد المقايضة وفى الاقتصاد النقدى ، ويرجع ذلك إلى أن الأفراد لن يقدموا على العمل إلا فى الحالة التى يمكنهم فيها شراء السلع بالأجور التى يحصلون عليها والتى تعوضهم عن المجهود المبذول فى الإنتاج . وبالتالى فلن يكون هناك أى عرض ما لم يكن هناك طلب على السلع بنفس القيمة.

وقد أشار الكلاسيك إلى أنه بالرغم من احتمال زيادة عرض منتجات صناعة معينة عن الطلب عليها بصفة مؤقتة إذا ما أخطأ المنظمون فى الحكم على الطلب على هذه السلع ،

إلا أنه من المستحيل أن توجد حالة عامة من زيادة الإنتاج عما ينبغى . فالكلاسيك افترضوا أن الغاية من كل نشاط أقتصادى هى الإستهلاك . وحيث الاستهلاك يتوقف على الدخل ، والدخل يعتمد على الإنتاج فإن القيام بالإنتاج يمثل طلبا على شيء ما ومن هنا يستحيل وجود حالة عامة من فائض الإنتاج أو حالة عامة من البطالة .

ورغم أن التطابق بين الناتج القومى والدخل القومى والإنفاق على الناتج القومى يتحقق عند أى مستوى للدخل أو الإنتاج أو الإنفاق إلا أن " قانون ساى" يتضمن أن الزيادة فى الإنتاج ستولد زيادة مماثلة فى الدخل وفى الإنفاق ، وبالتالى فإن الدخل والإنتاجسيبقيان عند مستوى التشغيل الكامل أما في حالة إنخفاض مستوى الدخل والإنتاج نتيجة لتعطل بعض الموارد الإنتاجية بصفة إجبارية ، فإن الإنتاج الإضافى سيولد كمية مماثلة من الدخل الإضافى سيتم إنفاقها فى شراء الإنتاج الإضافى .

ولما كان الجميع لا يشعرون بالرضا إلا فى حالة التشغيل الكامل فستتم زيادة الإنتاج بالتدريج حتى نصل إلى مستوى التوظف الكامل. وإذا حاولنا تطبيق قانون ساى فى أقتصاد نقدى نجد أن الناس يبيعون السلع مقابل نقود ، ثم يستخدمون النقود فى شراء سلع أخرى ، وعلى ذلك فإن الطلب الفعال على السلع والخدمات فى اقتصاد نقدى أنما يأخذ صورة الطلب النقدى الفعال .

ولكن ماذا يحدث إذا فضل الناس أن يحتفظوا بالنقود التى يحصلون عليها بدلا من أنفاقها ؟ معنى ذلك إضافة هذا القدر من النقود إلى ما لديهم من أرصدة نقدية ، ولا تنفق على سلع وخدمات أنتجها الأخرون ، فينتج فائض فى عرض هذه السلع والخدمات لا يجد طلبا عليه ، وهذا القصور فى الطلب لا يعوضه فائض فى الطلب على منتجات صناعات أخرى .

وقد عبر الاقتصاديون الكلاسيك عن هذا الوضع بوجود فائض عام . وفى الإطار الكلاسيكى فإن وظيفة النقود تتمثل فى تسهيل التبادل وتسوية المعاملات ومن ثم تظل محايدة لا أثر لها فى تبديل الأوضاع الاقتصادية ولا شأن لها فى إحداث أى تغير يمكن أن يصيب التوازن .

وهكذا يرى الكلاسيك إن العلاقات بين النقود وبين السلع علاقـة ميكانيكيـة بحتـة وأن التغيرات فى كمية النقود مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها يؤدى إلـى تغيـرات فـى المستوى العام للأسعار لا يصاحبها إختلال فى العلاقات القائمة بين القيم النسبية لمختلف أنواع السلع والخدمات .

بقيت هناك نقطة هامة قد يمتد إليه الحديث فى هذا البناء المتماسك ، وهى مشكلة الادخار الذى هو عدم إنفاق جزء من الدخل الحالى على الاستهلاك والذى قد يحـدث لأول مـرة نقصاً فى الطلب الكلى .

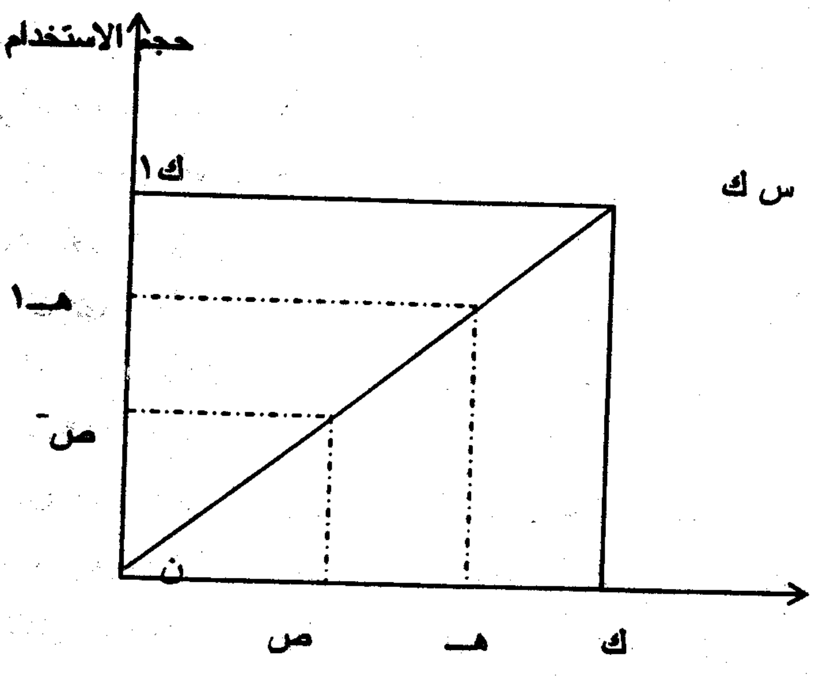
ومع ذلك فقد تغلب Sayوالاقتصاديين الكلاسيك على هذه المشكلة لأنهم يرون أن الأموال المدخرة لابد وأن تستثمر ، وأن معدل الفائدة هو الذى يعمل على تحقيق المساواة بينهما ، وبذلك يبقى ذلك التفكير المتناسق محافظاً على تماسكه .

ونستخلص من هذا أيضا أن النظرية الكلاسيكية عن الفائدة تصبح جـزءا حيويـا مـن النظرية الكلاسيكية عن الاستخدام ، لأنها تصبح الوسيلة التى يمكن معها لقانون Say أن يبقى مشروعا Valied فى أقتصاد نقدى .

ويمكننا مع ذلك شرح هذه المساواة موضحين علاقتها بالإستخدام (٦) بطريقة المقاربة ، فإذا سلمنا مع ساى بأن العرض يخلق طلبه فهذا يعنى أن جميع الدخول الموزعـة علـى عوامل الإنتاج لابد وأن تنفق مباشرة (فى سلع استهلاكية) وبصورة غير مباشرة (فـى أموال استثمارية) .

ومن ثم فالتوازن بين العرض والطلب يتحقق فى كل زقت وبالنسبة لحجـم معـين مـن الاستخدام. ومع ذلك فإذا لم يكن الاستخدام الكامل محققاً فلا يمكن أعتبار هـذا التـوازن مستقرا وسيحاول المنظمون ، تدفعهم رغبتهم فى تحقيق أقصى ربح ممكن ، الحصـول والاستفادة من عوامل الإنتاج العاطلة

كما وستعمل المنافسة فيما بينهم على زيادة الإنتاج والاسـتخدام حتـى تختفـى البطالـة وسنحصل على التوازن النهائى المستقر عندما يكون حجم الاستخدام فى أعلى مسـتواه وبالتالى يتحقق الاستخدام الكامل . شكل رقم (٦)



العرض الكلي و الطلب الكلي

بغرض أن المحور الأفقى أب يمثل العرض الكلى الذى يساوى دائماً الطلب الكلــى وأن المحور العمودى ب ج يمثل حجم الاستخدام . فإذا كان مقدار العرض ب ص فإن ذلــك يتطلب مقدار من الاستخدام لتحقيقه ب ص ، وكذلك إذا كان هذا العرض ب هــــ فإنــه يتطلب حجم الاستخدام وقدرة ب هــ . وإذا كان هذا العرض ب هــ ، لا يحقق الأستخدام الكامل ، حيث يتنافس المنتجون فيما بينهم للاستفادة من عوامل الإنتاج العاطلــة فيرتفــع حجم العرض إلى ب ك . وحين يصل الاقتصاد لهذا المستوى يصبح التــوازن مســتقرا ونهائياً .

ونستطيع أن نخلص من كل ما سبق ، أن العرض الكلى يساوى الطلب الكلى ، وإن هذا التوازن هو الذى يحقق الاستخدام الكامل .

أنتقاد قانون ساى :- يقوم هذا القانون على فرضيات كثيرة أهمها :

أ- أن وظيفة النقود مقصورة على تسهيل عملية المبادلة وأعتبارها وسيلة "حيادية".

ب- أن معدل الفائدة هو ثمن وهو الذى يعمل على تحقيق المساواة بين الكميات المدخرة وبين الكميات المستثمره .

أما بخصوص الفرضية الأولى ، فإنها غير سليمة ، إذا أشار الاقتصاديين بين منذ زمن إلى أن للنقود وظيفة أخرى (إلى جانب كونها وسيلة لتسهيل عملية المبادلة) على جانب كبير من الأهمية، وهى أنها مخزن للقيمة Store Of Value ومن ثم فقد يحتفظ الأفراد بجزء من دخولهم النقدية سائلة Liquid ، أما لغرض المعاملات ، للحيطة والحذر أو للمضاربة ... الخ . وعليه فلم يعد صحيحاً ما ذهب إليه ساى من أن الأفراد ينفقون جميع دخولهم التى يحصلون عليها من جراء أسهامهم بالعملية الإنتاجية .

ويترتب على ذلك نتيجة هامة وهى احتمال نقص الطلب وعجزه من استيعاب كافة السلع المعروضة وبقاء جزء منها مكدسة فى الأسواق بدون مشترى وهذه هى المشكلة الأولى فى البناء النظرى الكلاسيكى .

أما فيما يتعلق بالفرضية الثانية ، فإن الفائدة ، وإن كانت ثمناً إلا أنها ليست ثمناً للامتناع عن الأستهلاك كما يعتقد الكلاسيك ، بل أنها ثمن استعمال النقود أو على الأصح أنها ثمن الامتناع عن الأكتناز . وأما بشأن تحديد معدل الفائدة ، فإنه لا يتحدد بتقاطع منحنى الادخار مع منحنى الأستثمار (كما يراه الكلاسيك) بل يتحدد بعرض وطلب الكميات النقدية كما تقررها السلطات النقدية (جانب العرض) والتفضيل النقدى (جانب الطلب). وبعبارة أخرى أن معدل الفائدة يتحدد بعرض وطلب " الأموال المعدة للأقراض " وإذا سلمنا بذلك ، فإن معدل الفائدة ، يفقد أهميته كوسيلة لتحقيق المساواة بين الكميات المدخرة والكميات المستثمرة ، وأصبح تحقيق هذه المساواة من مهام عامل أخر هو المضاعف .

ولم يتقبل الاقتصاديين المعاصرون فكرة المساواة التلقائية بين مجموع الطلب ومجموع العرض . بل قد لا يستطيع الطلب السير موازيا " للعرض فتحدث فجوة فى الطلب وتكدس فى السلع فيتحمل منتجوها خسارة تضطرهم لتقليل الإنتاج مع ما يترتب على ذلك من انخفاض فى مستوى الدخل والاستخدام وظهور البطالة .

رابعا: نظرية كمية النقود

أ- مفهوم نظرية كمية النقود

تهتم النظرية بتحديد المستوى العام للأسعار حيث تؤدى الزيادة فى عرض النقود إلى زيادة مستوى الأسعار والعكس صحيح . والافتراض الجوهري فى هذه الحالة هو أن كل النقود يتم أنفاقها سواء على السلع الاستهلاكية أو الاستثمارية مما يعنى أستبعاد إمكانية الاحتفاظ بنقود كسلوك رشيد .

وتعد " نظرية كمية النقود " أحد الأركان الأساسية فى الفكر الكلاسيكي . وهذه النظرية عبارة عن مجموعة من الفروض المتعلقة بأهمية تغيرات كمية النقود فى التأثير على قيمتها . حيث تذهب هذه النظرية إلى القول بأن كمية النقود هى العامل الفعال فى تحديد قوتها الشرائية وأن التغير فى قيمة النقود يتناسب تناسبا عكسيا مع التغير فى كميتها مع افتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها .

وقد كانت معادلة المبادلة ومعادلة الأرصدة هما أداة التحليل الإقتصادى اللتان توضحان مختلف العوامل الكمية التى تؤثر مباشرة على الأسعار من خلال العوامل الكمية المتصلة بعرض النقود والعوامل الكمية المتصلة بطلبها .

وكأى سلعة فإن قيمة النقود تتوقف على تفاعل عاملى الطلب على النقود وعرضها ، بيد أن العوامل الخاصة بطلب وعرض النقود تختلف عن تلك الخاصة بطلب وعرض السلع الأخرى . فعرض النقود فى اللحظة الواحدة من الزمن عبارة عن كمية النقود الموجودة تحت تصرف المجتمع فى تلك اللحظة ، وعرض النقود (تيار الإنفاق النقدى) عبر فترة من الزمن هو حاصل ضرب متوسط كمية النقود المتداولة فى سرعة تداولها (أى متوسط عدد المرات التى انتقلت فيها كل وحدة من وحدات النقد من يد إلى يد خلال السنة فى دولة معينة) . إذ أن النقود لا تستعمل مرة واحدة فى تسوية المدفوعات خلال أى فترة ممتدة من الزمن ومن ثم يلزم إدخال سرعة تداولها فى الحساب .

أما الطلب على النقود فيتحدد بقيمة المبادلات (المعاملات أو الصفقات) الإقتصادية التى تستعمل النقود فى تسويتها خلال فترة زمنية معينة (وظيفة النقود كوسيط للمبادلة) ، كما

يتحدد الطلب على النقود بكمية النقود التى يرغب الأفراد الاحتفاظ بها فى صورة أرصدة نقدية حاضرة فى أى لحظة من الزمن (وظيفة النقود كمخزن للقيم) .

وفى ظل " طريقة المعاملات " تتوقف القوة الشرائية للنقود (قيمة النقود) على العلاقة بين الحجم الحقيقى للمبادلات التى يراد استعمال النقود فى تسويتها عبر فترة زمنيــة معينــة وبين عرض النقود عبر تلك الفترة .

أما فى ظل " طريقة الأرصدة النقدية الحاضرة " فتتوقف القوة الشــرائية للنقــود علــى العلاقة بين حجم الأرصدة النقدية الحاضرة التى يرغب المجتمع فى الاحتفاظ بها فى ايــة لحظة من الزمن وبين عرض النقود فى تلك اللحظة .

ب- طرق صياغة نظرية كمية النقود .

طريقة المعاملات (معادلة المبادلة – فيشر) .

فى إطار هذه الطريقة تتوقف قيمة النقود على عاملين عما :

١- تيار الأنفاق النقدى الذى يوجه لتسوية كافة المبادلات الاقتصادية خلال فترة زمنيــة معينة .

٢- الحجم الكلى للسلع التى يتم بيعها أو شراؤها بالنقود .

وقد صاغ " فيشر " معادلة المبادلة من خلال المتطابقة التالية :-

مجموعة المبالغ التى استعملت فى تسوية المبادلات = مجموع قيم عمليات المبادلة

فمن البديهي أن قيمة كل قيمة كل عملية من عمليات المبادلة تتساوى مع مبلغ النقود الذى أستعمل فى تسويتها .وتعتبر المعادلة التالية عن وجهة نظر الكلاسيك:

ن x د = ل x ث

حيث ن : كمية النقود المتداولة

د : سرعة تداول النقود

ل : كمية الناتج

ث : المستوى العام للأسعار

وهذه المعادلة تشير إلى وجود علاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار ، وهو مــا يعنى أن كمية النقود المتداولة فى المجتمع مضروبة فى ســـرعة تداولها (متوسط عدد المرات التى انتقلت فيها كل وحدة من وحدات النقود من يد لأخرى فى النشاط الإقتصادى

خلال مدة زمنية معينة) تساوى القيمة الحقيقة للتعاملات فى السلع والخـدمات وغيرهـا التى تم بيعها أو شرائها خلال نفس الفترة الزمنية مضروبة فى المستوى العام للأسعار (المتوسط المرجح للأسعار) .

مع ملاحظة أن المعادلة تشتمل على جزئين :

أ- كمية النقود المتداولة x سرعة تداولها (جانب نقدى) .

ب- كمية الناتج من السلع والخدمات x المستوى العام للأسعار (جانب حقيقى) .

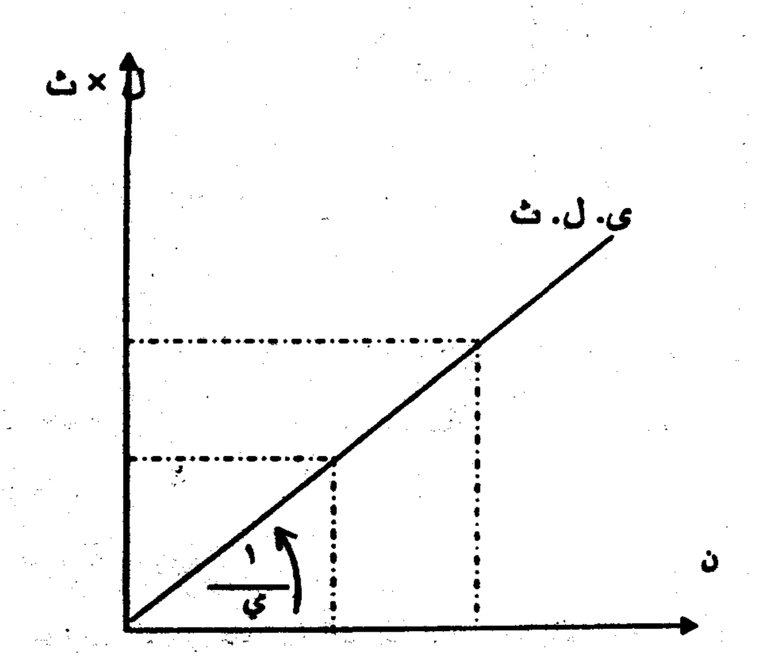
وهو ما يفيد أن إجمالي النقود المدفوعة تساوى فى قيمتها السلع والخدمات المتداولة إن معادلة التبادل ل " فيشر " :

ن x د = ل x ث هى فى الواقع حقيقة متطابقة ، ومنها يستنتج : ث = $\frac{\text{ن x د}}{\text{ل}}$

وبافتراض ثبات كل من (د) سرعة دوران النقود ، (ل) كمية النـاتج ، فـإن العلاقـة تصبح :

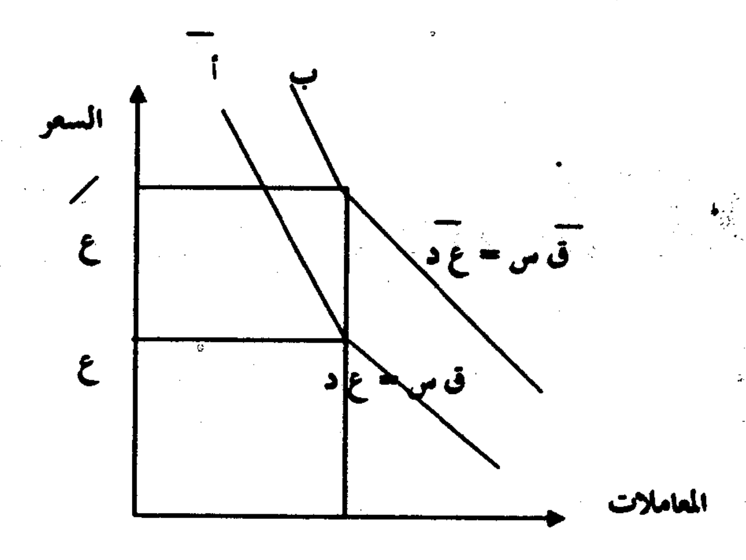
ث = ثابت x ن

وهنا تصبح العلاقة بين كل من ن ، ث علاقة طرديه حيث بزيادة كمية النقود فى المجتمع (ن) يزيد المستوى العام للأسعار (ث) وبنفس النسبة فى الزيادة . شكل رقم (٧)



هذا ويوضح الشكل السابق أن كل مستوى معين من الدخل النقدى ل x ث يلزمه حجم من النقود حيث الخط من نقطة الأصل والذى يوضح كميات النقود (ن) الناشئة مع كل حجم معين من الدخل النقدى (ل x ث) .

والشكل التالى (شكل رقم٨) وضح بيانيا معادلة التبادل حسب صياغة فيشر ، حيث يمثل مستوى الأسعار على المحور الرأسى وحجم المعاملات علــى المحــور الأفقــى . فــإذا أفترضنا أن كمية النقود المعروضة قد زادت من ق إلى ق فإن ذلك يؤدى إلــى انتقــال المنحنى أ الذى يمثل (ق x س= عx د) إلى المنحنى ب الذى يمثل (ق xس= ع x د) .



ولأن نظرية كمية النقود تفترض ثبات حجم المعاملات د (بسبب فرض التشغيل الكامل) فإن الزيادة فى الكمية المعروضة من النقود ق ستؤدى إلى ارتفاع مستوى الأسعار من ع إلى ع .

ب- معادلة الدخل :-

هناك صياغة أخرى لمعادلة المبادلة يمكن تسميتها معادلة الدخل وتوضح هذه الصــيغة أن مستوى أسعار الإنتاج الجارى للسلع النهائية والخدمات المباشرة يتوقف على العلاقة

بين تيار الإنفاق النقدى على الإنتاج الجارى من السلع النهائية والخدمات المباشرة وبين الحجم الحقيقى للسلع النهائية والخدمات المباشرة التى أستعملت النقود فى شرائها .

ويمكن التعبير عن هذه العلاقة فى صورة معادلة جبرية على الوجه التالى :-

ع ج = ق X س ج
ج

حيث يرمز ع ج إلى مستوى أسعار الإنتاج الجارى للسلع النهائية والخدمات المباشرة ، وترمز ق لمتوسط كمية النقود الموجودة تحت تصرف المجتمع فى فترة معينة من الزمن ، وترمز س ج إلى سرعة التداول الداخلية (سرعة التداول الدائرية) وهى متوسط عدد المرات التى استعملت فيها كل وحدة من وحدات النقد فى شراء الإنتاج الجارى من السلع النهائية والخدمات المباشرة خلال تلك الفترة ، أما ج فترمز إلى الحجم الحقيقى للإنتاج الجارى للسلع النهائية والخدمات المباشرة المشتراة أو المباعة بالنقود خلال تلك الفترة .

ج- طريقة الأرصدة النقدية (معادلات كمبردج) .

حيث عرض أصحاب " طريقة الأرصدة النقدية " طلب النقود وعرضها عن طريق صياغة معادلة الأرصدة النقدية (معادلة كمبردج) ، وهى معادلة تعريفية شأنها شأن " معادلة التبادل " . وهناك صياغات مختلفة اتخذتها " معادلة كمبردج " منها معادلة مارشال ومعادلة بيجو ومعادلة " روبرتسون ومعادلة كينز .

ووفقا لطريقة الأرصدة النقدية فإن قيمة النقود تتوقف على طلب وعرض النقود ، وتتغير قيمتها عبر الزمن بسبب التغير إما فى الكمية المطلوبة من النقود أو فى الكمية المعروضة أو فى كليهما ، لكن طريقة الأرصدة تعتبر أن عرض النقود ثابت حسبما تحدد السلطات النقدية .

وتنظر " طريقة الأرصدة النقدية " إلى طلب وعرض النقود فى لحظة معينة وليس عبر فترة من الزمن كما هو الحال فى طريقة المعاملات . وترى هذه الطريقة أن عرض النقود هو عبارة عن رصيد النقود فى لحظة معينة وليس هو تيار النقود خلال فترة معينة ، ومن هنا فإن " سرعة تداول النقود " لا تلعب أى دور فى معادلة الأرصدة النقدية .

ووفقا لهذه الطريقة فإن طلب النقود لا يقتصر على دورها كوسيط فى عملية المبادلة وإنما أيضا بغرض الاحتفاظ بها (طلب الأرصدة النقدية) . فطلب المجتمع للنقود هو مجموع الأرصدة النقدية (النقود) التى يحملها كل أفراد المجتمع فى لحظة معينة من الزمن .

وترجع طريقة الأرصدة النقدية التفضيل النقدى أساسا لدافع الدخل ، ويقصد به الاحتفاظ بأرصدة نقدية لتمويل شراء السلع والخدمات فالأفراد يحتفظون بنسبة من دخولهم فى شكل أرصدة نقدية لهذا الغرض حيث تتغير هذه النسبة مع التغيرات فى مستوى الدخل .

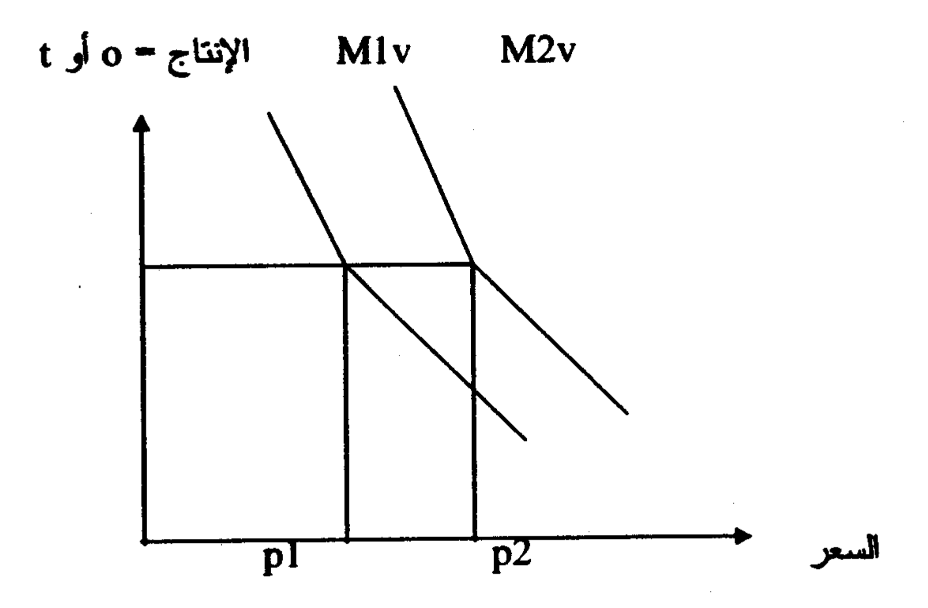
والغرض السياسى فى " طريقة الأرصدة النقدية " هو أن طلب المجتمع للنقود (الأرصدة النقدية) بدافعى المعاملات والاحتياط (مع إهمال دافع المضاربة) يمثل نسبة معينة من الدخل القومى الحقيقى السنوى الذى يرغب المجتمع فى الاحتفاظ به فى صورة نقدية . ومن هنا فإن طلب المجتمع للأرصدة النقدية الحقيقة فى وقت معين يمكن التعبير عنه بنسبة من الدخل القومى الحقيقى فى تلك السنة .

وما دامت المدرسة الكلاسيكية ترى فى النقود إنها وسيلة لتسهيل عملية التبادل وأن النقود كلها Active أى فعالة وما دام الكلاسيك يستبعدون وجود رصيد نقدى عاطل (Idle Cash Balance) فإن كمية النقود المعروضة التى فى التداول تحدد فى الوقت نفسه حجم الأنفاق الكلى Total Expenditures ومن هنا تأتى فكرة الكلاسيك باستبعاد نقص الطلب الكلى .

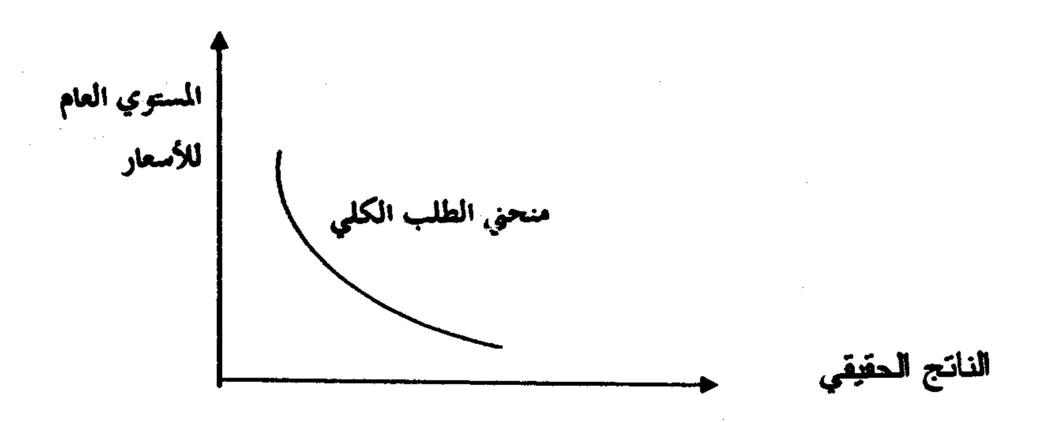
فالنظرية الكلاسيكية لا ترى سبباً لأن يحتفظ الأفراد برصيد نقدى عاطل بل إنهم ينفقون النقود بمجرد الحصول عليها سواء فى شراء سلع استهلاكية أو أموال استثمارية .

وخلاصة كل ذلك :-

أن الثمن أ سيتحدد على النحو التالى : طالما أن T ثابت (بحكم قانون Say) وأن V ثابتة أيضا بحكم العادات ، أذن طبقاً $MV= P.T$ فإن الزيادة فى الطلب تتأتى فقط من زيادة فى الكميات النقدية فإن ارتفاع الثمن من P1 إلى P2 يكون متناسباً مع زيادة M كما هو مبين بالرسم البيانى التالى (شكل رقم٩) .



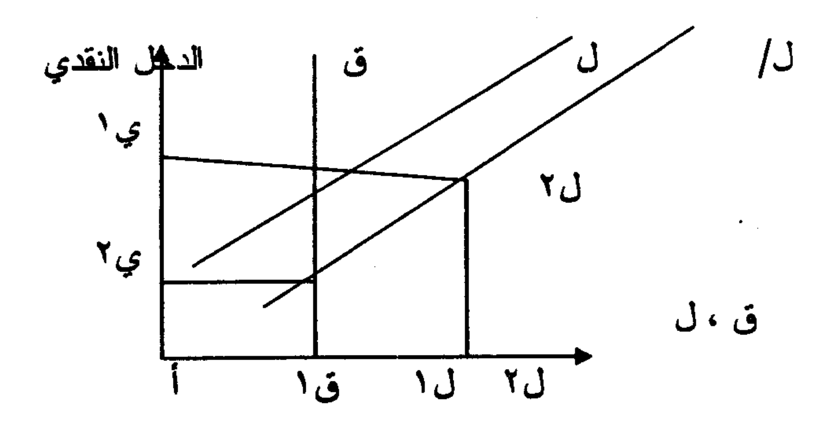
وهكذا يمكن القول بأن نظرية كمية النقود تشكل أساس الطلب الكلى فى النظرية الكلاسيكية .ولو أفترضنا مثلا ثبات الكمية المعروضة من النقود فى ظل افتراض ثبات سرعة التداول الداخلية. فإن معنى ذلك أن مستوى الأسعار
سيتغير فى اتجاه معاكس للتغير فى الناتج الإجمالي فى صورة وحدات عينية ، أى أن منحنى الطلب الكلى فى هذه الحالة هو عبارة عن منحنى قطع زائد شكل رقم (١٠) .



والشكل التالي (شكل رقم ١١) يوضح دالة الطلب على الأرصدة النقدية عند مستويات مختلفة للدخل النقدي . ولنفترض أن كمية النقود المعروضة ثابتة عند مستوى (أ ق ١) حيث يأخذ منحنى عرض النقود (ق ق ١) اتجاها عموديا موازيا للمحور الراسي ،

فالمعروض من النقود هو الكمية الفعلية الموجودة في الاقتصاد القومي والتي تحددها السلطات النقدية ، أي أن عرض النقود مستقل تماما عن الدخل النقدي .

ويتضح من الشكل ان المستوى الفعلي للدخل النقدي يتحدد عند تقاطع منحنى الطلب على النقود بدافع الدخل (حيث يرتبط الطلب على النقود لدافع الدخل تماما لمستوى الدخل النقدي والتغيرات فيه) ل ل مع منحنى عرض النقود ق ق١ حيث يتحدد الدخل عند المستوى أ ى١



أما إذا ارتفع التفضيل النقدي للأفراد فإن الطلب على النقود عند نفس المستويات السابقة يزداد . وتعبر الدالة ل ل عن هذا الوضع الجديد حيث زيادة الطلب على الأرصدة النقدية عند مستوى الدخل أ ى١ من أ ل١ إلى أ ل٢ غير أن كمية النقود الفعلية التي تحددها السلطات النقدية لا تزال ثابتة عند المستوى أ ق١

خامساً : سعر الفائدة في الفكر الكلاسيكي

في الواقع انه ليست هناك نظرية محدودة المعالم تدعي النظرية الكلاسيكية في سعر الفائدة. بل هناك عدد من الآراء والتفسيرات المتشابهة حاولت "مدرسة " الكلاسيكيين أن توضح بها وجهة نظرها في سعر الفائدة وتلك المجموعة من الآراء هي التي كانت تدرس عي علم الاقتصاد ، وهي ذاتها التي تعلمها لورد كينز حتى حاول مهاجمتها وإحلال نظريته محلها عام ١٩٣٦ .

وتنصب أراء الكلاسيكيين المستحدثين وان اختلفت الصيغة من اقتصادي لأخر على فكرة أن سعر الفائدة يتحدد بتوازن عرض وطلب رؤوس الأموال . ولعل مارشال وهو الذي اشتهر بتحليله الاقتصادي المبنى على توازن الطلب والعرض ، وعلى النظرية الحدية هو أول من أوضح ما يقصد بتلك الفكرة .

فيقول مثلا : أن الفائدة هي الثمن الذي يدفع نظير استعمال راس المال ، ويميل سعر الفائدة في السوق إلى مستوى التوازن حيث تكون الكمية المطلوبة من راس المال بهذا السعر متكافئة مع الكمية التي تعرض في السوق من السلع الرأسمالية بهذا السعر .

ويقول مارشال عن طلب رؤوس الأموال انه يتوقف على المنفعة الحدية لراس المال وفي مواضع أخرى يستعمل لفظ الكفاية الحدية الصافية وهذان التعبيران يقصد منهما ما تعودنا على تسميته الإنتاجية الحدية المتناقصة .

والتحليل الكلاسيكي يفترض أن كل فرد يدخر يقوم بالأنفاق في نفس الوقت، فالادخار هو إنفاق على السلع الإنتاجية (الاستثمار) . وطالما أن الادخار هو بالضبط شكل أخر للإنفاق وفقا للكلاسيك فان الدخل كله ينفق كله. ومرونة سعر الفائدة هي الآلية التي من خلالها يتحقق التعادل بين الادخار والاستثمار .

فزيادة سعر الفائدة في المنطق الكلاسيكي تؤدي إلى زيادة عرض المدخرات والعكس صحيح . وزيادة سعر الفائدة تؤدي إلى انخفاض الطلب على الادخار (الاستثمار) والعكس صحيح .

وعند مستوى التشغيل الكامل تمثل الزيادة في الادخار نقصا في الطلب على السلع الاستهلاكية مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار بما يستتبع ذلك من الأرباح الأقل ، والتي بدورها تدفع بالموارد نحو الانتقال من صناعات السلع الاستهلاكية إلى صناعات السلع الاستثمارية .

وهكذا تذهب النظرية الكلاسيكية إلى أن الانخفاض في الاستهلاك يؤدي إلى زيادة الاستثمار دون أن تعترف بان الانخفاض في الاستهلاك قد يؤدي إلى انخفاض في الطلب الكلي .

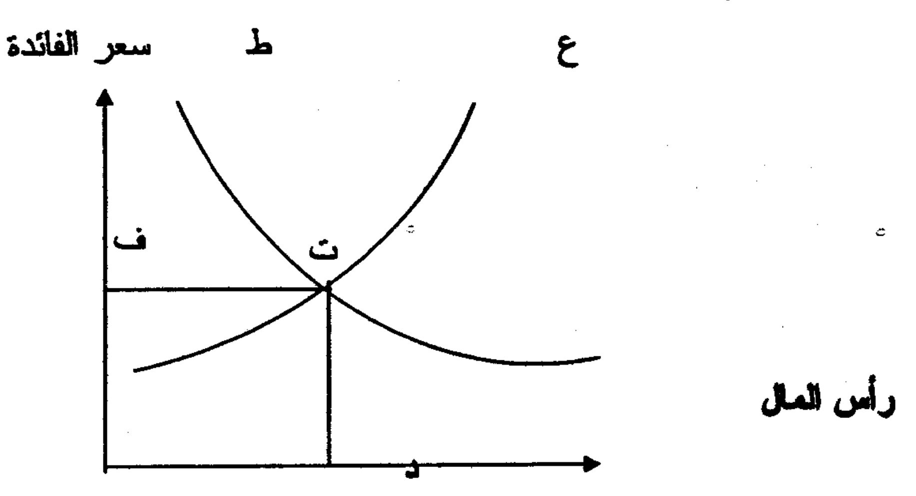
ومن أتباع المدرسة الكلاسيكية من قام بتفسير سعر الفائدة على انه الثمن الذي يحقق التوازن بين الاستثمار والادخار باعتبار أن الاستثمار هو (الطلب على الانتظار دون

الادخار هو (عرض الانتظار) . وقيل في " الانتظار " أيضا أن سعر الفائدة يعادل الفرق بين الإنتاجية الحدية لراس المال وفقد المنفعة الحدية نتيجة الانتظار .

وهكذا نجد أن المدرسة الكلاسيكية وأتباعها تحاول تفسير جانب الطلب على راس المال بأنه يتبع سعر الفائدة فيتمدد بانخفاضه وينكمش بارتفاعه ، علما بان استخدام وحدات متتابعة من راس المال يؤدي إلى حصول المنتج على منفعة متناقصة طبقا لظاهرة الإنتاجية الحدية المتناقصة .

أما جانب عرض راس المال فتفسره المدرسة الكلاسيكية على أنه يأتى من مدخرات الأفراد وان تلك المدخرات تزيد بارتفاع سعر الفائدة وتقل بانخفاضه وذلك على الرغم من ارتفاع سعر الفائدة لازم لإغراء كمية اكبر من المدخرات على النزول إلى ميدان الاستثمار .

ويمكننا توضيح النظرية الكلاسيكية بيانيا كما في شكل رقم (١٢) حيث تكون (ت) هي نقطة التوازن بين عرض راس المال (أي المدخرات) وطلب المنتجين على الأصول الرأسمالية الذي يمثله منحنى الطلب ، فيتحدد سعر الفائدة عند المستوى المبين بالرسم :



سادسا :الانتقادات الموجهة للمدرسة الكلاسيكية فى سعر الفائدة :-

لم تتنبه المدرسة الكلاسيكية إلى وجوب التفرقة بين الأصول الرأسمالية والقروض التى تستخدم لشراء السلع الرأسمالية كالآلات مثلا .حيث أن الثمن الذى يحقق التوازن بين الطلب على الآلات وعرضها هو ثمن الآلات (أو غيرها من الأصول الرأسمالية) وليس سعر الفائدة.

وقد لاحظنا أن مارشال يستعمل كلمة معدات رأسمالية ، وحتى أن سلمنا بأنه يقصد بالطلب على رأس المال الطلب على أموال الشراء لمعدات رأس مالية ، فأن النظرية لا تسلم من الخطأ ، فسعر الفائدة لا يستطيع أن يوازن بين مدخرات ومعدات رأسمالية ، فأن الفائدة هى ثمن يدفع للحصول على قرض ومن ثم فأن سعر الفائدة يمكنه أن يوازن بين الطلب على القروض النقدية وعروض تلك القروض مثلا .

والنقد الثانى للنظرية الكلاسيكية فى سعر الفائدة يظهر لنا عند تحليل أراء الكلاسيك فى الادخار والاستثمار . فهم يعتقدون أن مدخرات الأفراد تزداد بارتفاع سعر الفائدة وتقل بانخفاضه دون النظر لأية اعتبارات أخرى . ومنهم من حاول تفسير التوازن بين الاستثمار والادخار على أساس أن كل زيادة جديدة فى الادخار تقابلها زيادة فى الاستثمار بصرف النظر عن التغير الذى يطرأ على دخل الفرد .

ولم يفكر الكلاسيكيون إذا فى تلك الحقيقة الواضحة وهى أن تغير دخل الفرد قد يؤثر على الكمية التى يدخرها من هذا الدخل . أى تؤثر بمعنى أخر على ميله للادخار ومن ثم فإن الاستنتاج الذى نصل إليه بناء على افتراضاتهم فى تفسير الادخار والاستثمار ، أو كما أسموه عرض وطلب رأس المال هو أنه فى مستوى معين من الدخل يتحدد سعر الفائدة عند نقطة تقاطع المنحنى الذى يمثل الكميات المطلوبة من رأس المال بأسعار الفائدة المختلفة مع المنحنى الذى يمثل المدخرات المصروفة بأسعار الفائدة المختلفة .

وإذا أمعنا النظر فى هذا الاستنتاج لاكتشفنا أنه يؤدى إلى الانزلاق فى خطأ ظاهر . فالنظرية الكلاسيكية وبمعنى أصح الآراء المختلفة للكلاسيكيين . توضح لنا منحنى طلب رأس المال ، كما توضح لنا منحنى عرض المدخرات . ثم نقول أن نقطة تقاطعهما هى النقطة التى يتحدد عندها سعر الفائدة .

ولو أن الاستنتاج أقتصر على ذلك لهان الأمر ، إلا أن النظرية الكلاسيكية تقع فى هوة عميقة من الخطأ عندما تتكلم عن التغيرات فى منحنى الطلب أو منحنى العرض وما يتبع ذلك من تغير فى سعر الفائدة .

فتقول مثلا أن زيادة الطلب على رأس المال أى انتقال منحنى الطلب إلى اليمين سيؤدى إلى ارتفاع سعر الفائدة وتمدد عرض رؤوس الأموال ، كما سيرتفع سعر الفائدة أيضا إذا

أنتقل منحنى العرض إلى اليسار (أى تغير العرض بالنقص) . أو تقول مثلا أن تغيـر الطلب بالنقص أو تغير العرض بالزيادة سيؤديان إلى انخفاض سعر الفائدة .

فكأن النظرية الكلاسيكية تفترض وتستنتج أن معدل الفائدة يتحدد دائما بنقطة تقاطع منحنى الطلب على رأس المال مع منحنى عرض المدخرات أينمـا وقـع أى المنحنـين وهـذه استنتاجات خاطئة أو كما يقول لورد كينز حرفيا " هذه نظرية هوائية " لأنه من المحـال أن ينتقل منحنى العرض أو منحنى الطلب ويبقى مع ذلك الدخل ثابتا . والحقيقـة التـى تجاهلتها النظرية الكلاسيكية هى أن مستوى الدخل لابد وأن يتغير بتغير كمية الاستثمار .

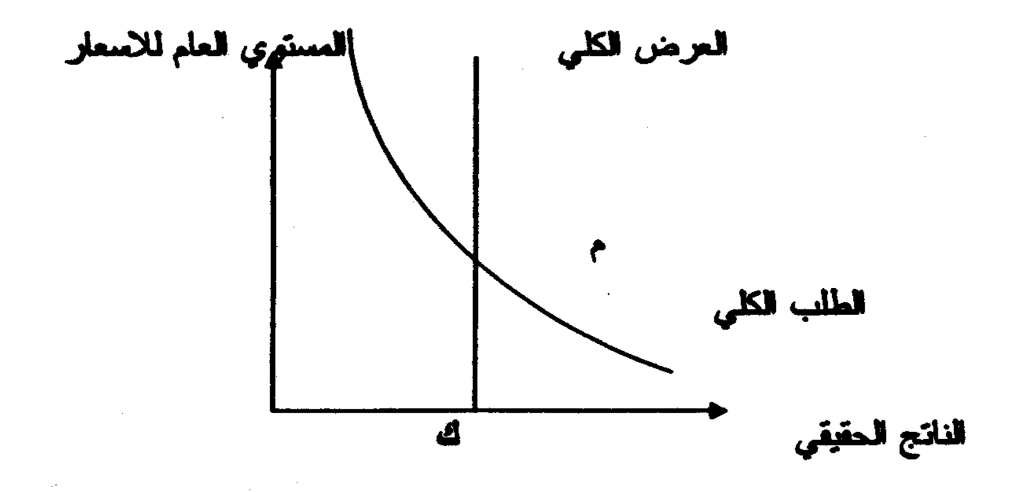
وهكذا نستلخص الخطأ فى النظرية الكلاسيكية كما يلى :

أخطأ الكلاسيكيون فى تحليلهم لسعر الفائدة لخلطهم بين شيئين مختلفـين همـا الادخـار والاستثمار بأعتبار كل منهما لا يؤثر على النظام الاقتصادي بل يتأثر به . فالادخار يتبع الميل للاستهلاك ، والاستثمار يتبع كفاية رأس المال . وكفاية رأس المال نفسها تتوقـف على سعر الفائدة .

كما أن مقدار الادخار أو الميل للادخار يتوقف على مستوى الدخل ومستوى الدخل يتأثر بكمية الاستثمار ، إذ أننا نعلم أن الزيادة فى الاستثمار لها أثر تضاعفى على الدخل . تلك الاعتبارات تجاهلها الكلاسيكيون ولم يتمكنوا من تفسيرها بصورة صحيحة .

سابعاً : توازن النظام الاقتصادي الكلى

من أجل أن يصل النظام الاقتصادي إلى وضع التوازن فلابد من التعادل بـين العـرض الكلى والطلب الكلى . ومن خلال تقاطع منحنى العرض الكلى مع منحنى الطلب الكلـى تتحدد نقطة التوازن (شكل رقم ١٣) .



وستؤدى زيادة عرض النقود إلى انتقال منحنى الطلب الكلى إلى أعلى أى ستؤدى إلى ارتفاع مستوى الأسعار دون تأثير على حجم الإنتاج أو حجم التوظف والعكس صحيح ، حيث سيؤدى الانخفاض فى عرض النقود إلى انتقال منحنى الطلب الكلى إلى أسفل دون تأثير على حجم الإنتاج أو حجم التوظف ، حيث يتأثر الإنتاج والتوظف بالعوامل الحقيقية المتعلقة بعرض العمل والظروف الفنية للإنتاج .

وقد أستبعد الكلاسيك وجود اختلال فى التوازن الكلى وقبلوا فكرة حدوث اختلال فى التوازن الجزئى ، بمعنى انه لا يمكن حدوث عدم توازن فى النشاط الإقتصادى لقطاعات المجتمع ككل ، وإنما هو توازن كامل .

أما التوازن الجزئى والذى يحدث فى المنشأت والمشاريع الاقتصادية على مستوى الوحدة أو المشروع فيمكن إحداث خلل فى التوازن الجزئى ولكن سرعان ما يعالج نفسه بنفسه نتيجة لتحركات الأثمان .

ويلاحظ أن الكلاسيك كان اهتمامهم منصب فى التحليل الاقتصادي على مستوى الوحدة الاقتصادية هادفين إلى دراسة العرض الجزئى والطلب الجزئى والثمن والربح ، فهو يهتم بالتوازن الجزئى بصفة أساسية ولكن معظم أخطاء الكلاسيك أنهم أهملوا نسبياً دراسة المجاميع الاقتصادية الكلية كدراسة العرض الكلى والطلب الكلى ، والدخل القومى إلى أخر ذلك ويرجع ذلك لاعتمادهم فى نظريتهم فى التوازن على قانون " ساى " للأسواق .

ولكى يتم إعداد النموذج الكلاسيكى في التوازن الكلى ، سوف نجمل ما سبق شرحه من معادلات في ظل الإفتراضات الكلاسيكية كالتالى :

د = د (ع) دالة الإنتاج الكلى

(حيث أن أى زيادة تتم بنسبة تقل عن الزيادة في حجم العمالة) .

Δ د ÷ Δ ع = ر ÷ ث   شروط الحصول على أقصى ربحية

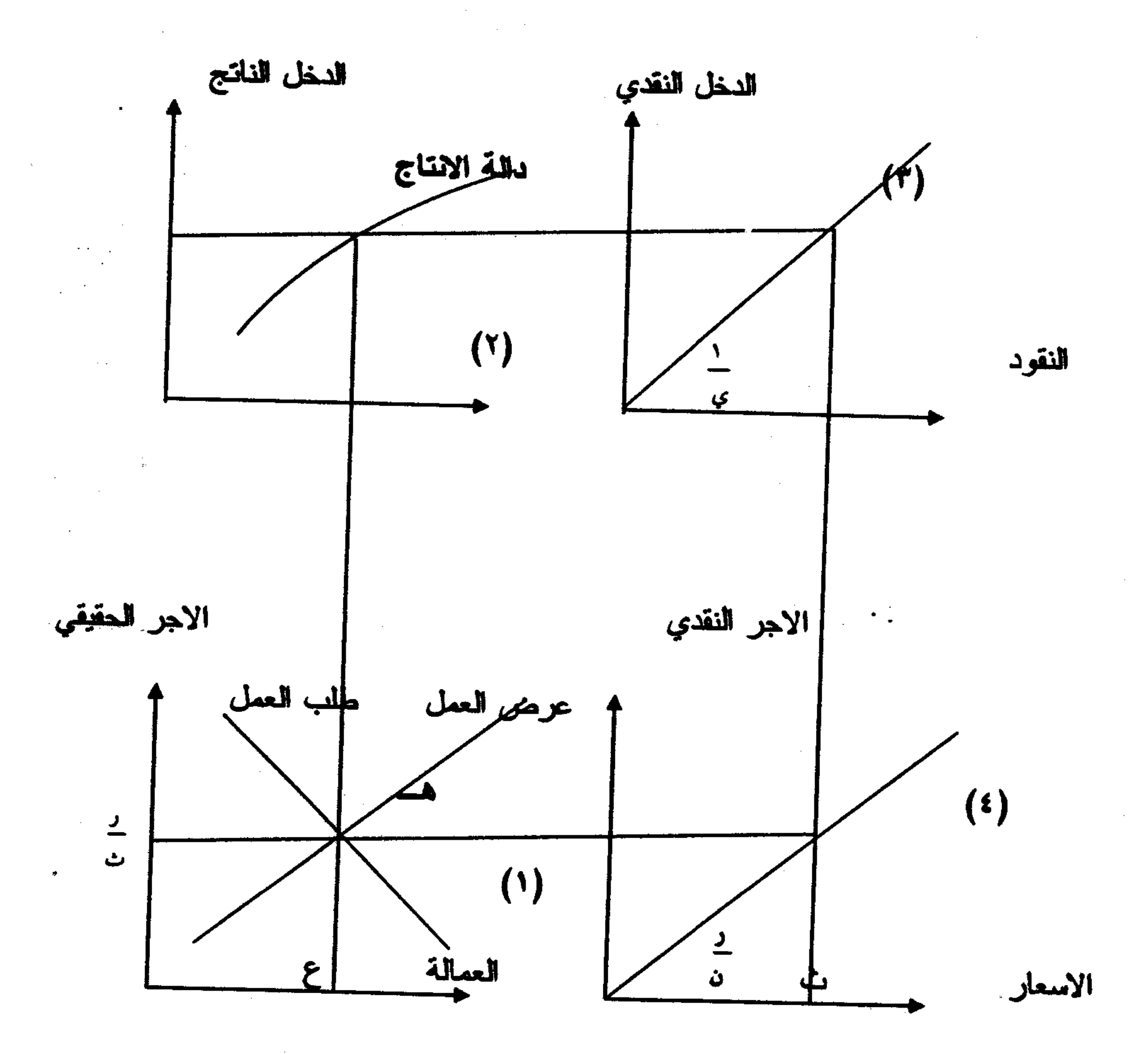
(تشير إلى الطلب على العمال ، حيث تعادل الأجور الحقيقية مع الإنتاجية الحدية للعمل)

ع = ع (ر) ÷ ث   عرض العمل

ن = ى . ل . ث   نظرية كمية النقود

(حيث تشير ى إلى ما يتبقى من الدخل لغرض المعاملات)

وبتجميع الأشكال والرسومات البيانية من العرض السابق نحصل على النموذج التالى (شكل رقم ١٤) .



الدخل الناتج
دالة الانتاج
(٢)
الدخل النقدي
(٣)
١
ي
النقود
الاجر الحقيقي
طلب العمل
عرض العمل
هـ
ر
ث
(١)
ع
العمالة
الاجر النقدي
(٤)
ر
ن
ث
الاسعار

ثامناً : السياسة النقدية والمالية فى النظرية الكلاسيكية

بدون شك إن اللجوء إلى تخفيض الأجور النقدية للحفاظ على التوظف الكامل يمكن أن تنشأ نتيجة لبعض التصرفات فى الجانب النقدى مثل الاكتناز أو تخفيض عرض النقود ، أو نتيجة لحدوث بعض الصعوبات فى الميل للادخار أو الاستثمار مع إساءة التصرف بواسطة البنوك التجارية والتى قد يترتب عليها منع أسعار الفائدة من الانخفاض بقدر كافى فى أوقات الكساد .

وفى هذه الحالات فإن مرونة الأجور النقدية تؤدى إلى معالجة المشكلة بشكل كافى وأوتوماتيكى فى الوقت نفسه . ومن الناحية العملية قد لا يكون من الملائم إلقاء عبء التعديلات بأكملها على مستوى الأجور النقدية . ولهذا فمن الممكن تخفيض الحاجة لتحقيق تعديلات فى الأجور بشكل واضح عن طريق السياسة التى يحددها البنك المركزى والتى يتم تصميمها لمواجهة تصرفات البنوك التجارية .

وقد سبق وأشرنا إلى أن الإبقاء على عرض النقود على ما هو عليه يؤدى إلى إلقاء عبء التغير فى الميل للادخار أو الاستثمار على سعر الفائدة بدون الحاجة إلى حدوث تغيرات فى الأسعار والأجور النقدية .

ولكن العمل على تثبيت كل من الأجور النقدية والأسعار فى مواجهة الآثار التى تنجم من التغير فى عرض العمل ، أو إنتاجية العمل ، أو نتيجة للتغير فى طلب الأفراد للنقود أما نتيجة للتغير فى العوامل الموضوعية التى تحدد سرعة التداول الداخلية أو نتيجة لرغبة الأفراد فى الاكتناز قد يحتم اللجوء إلى إحداث تغييرات محددة فى عرض النقود بواسطة البنك المركزى .

ولهذا السبب فقد بدت السياسة النقدية كأداة مفيدة لتلافى ضرورة حدوث التقلبات فى كل من الأسعار والأجور . وفى حالة عدم استخدام السياسة النقدية ، فإن التأثيرات الخارجية ستؤدى إلى تضخم أو انكماش مستوى الأسعار ، مع ما يمكن أن يؤدى إليه الانكماش من بعض البطالة نتيجة لصعوبة تخفيض الأجور أو للحاجة إلى وقت طويل لتحقيقها .

وهذا كله يمكن تلافيه تماما عن طريق استخدام السياسة النقدية والسياسة النقدية لدى الكلاسيك هى الطريق إلى رفع الأسعار من خلال زيادة عرض النقود إلى الوضع الذى يؤدى بالأجور الحقيقية إلى أن تكون عند المستوى التوازنى المناظر للتوظف الكامل .

والفكر الكلاسيكى يعتبر التوسع النقدى أداة فعالة لاستعادة التوظف الكامل ، وذلك فى إطار اهتمام الكلاسيك بدرجة كبيرة باستخدام السياسية النقدية فى التأثير على مستوى النشاط الإقتصادى وتثبيته .

وتتضمن السياسة النقدية قيام البنك المركزى بالتأثير على حجم أو مستوى الائتمان باستخدام بعض الأدوات كسعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة وتغيير نسبة الاحتياطي النقدى ... الخ ، والتى من خلالها يمكن للبنك المركزى التأثير فى سعر الفائدة ، ومن خلال ذلك يمكن التأثير بشكل غير مباشر فى قرارات الأفراد الخاصة بالاستثمار أو الادخار (الاستهلاك) .

وعلى العكس من ذلك فإن السياسة المالية والتى تتضمن التغيير فى الأنفاق الحكومى على السلع والخدمات أو التغيير فى معدلات الضرائب تزاول تأثيرها بشكل مباشر سواء عن طريق التأثير المباشر فى تيار الأنفاق (فى حالة تغيير حجم الأنفاق الحكومى) ، أو عن طريق التأثير المباشر على أوجه الأنفاق الخاصة بالأفراد ورجال الأعمال (فى حالة تغيير معدلات الضرائب) .

وبالرغم من هذا التأثير المباشر للسياسة المالية فإنها لم تحتل مكانا هاما بين السياسات الاقتصادية التى يمكن استخدامها للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي وتثبيته فى الفكر الكلاسيكى ، وأنصب الاهتمام نحو استخدام السياسة النقدية .

وقد أدت الظروف التى مرت بها المجتمعات الرأسمالية خلال فترة الثلاثينات وما بعدها إلى تزايد الحاجة إلى استخدام السياسة المالية للتأثير بشكل مباشر فى مستوى النشاط الإقتصادى . وفيما يتعلق بسياسات العمل والأجور ، فقد ذهب الكلاسيك إلى أن البطالة ستختفى إذا وافق العمال على تخفيض كافى الأجور ، أى أن فرص العمال ستتاح فى ظل الأجور المرنة . وهذا يمكن تصوره فقط فى سوق عمل تنافسى تنافسا كاملا أو فى اقتصاد جماعى الأمر الذى ينتفى فى المجتمعات الديمقراطية الحديثة حيث نقابات العمال وتشريعات العمل وتشريعات الرفاهية مثل قوانين الحد الأدنى للأجور وتأمينات البطالة .

الباب الرابع : النظرية الكينزية

الفصل الأول : اتجاهات الفكر الكينزى - المبادئ والفروض

أولاً : مبادئ الفكر الكينزى

بدون شك أن الأزمات الأقتصادية التى مر بها النظام الرأسمالى عبر مراحله المختلفة كان ينظر إليها المفكرين الرأسماليين على أنها مراحل عابرة لا تنتج من طبيعة النظام ولكن من فعل السياسة الاقتصادية بجانب مظاهر عدم الكمال التى تحدث فى الأسواق بسبب جمود الأسعار والأجور وموقف النقابات العمالية وعدم إستجابتها للتغيرات المطلوبة التى يتطلبها وضع توازن التشغيل الكامل .

ولكن مع مرور الوقت وبداية أزمة الكساد الكبير عام ١٩٢٩ التى تعرضت لها الدول الرأسمالية والتى لم تألفها أقتصاديات هذه الدول من قبل والتى ادت فى نهاية المطاف إلى الأطاحة بالفكر الكلاسيكى ومهدت الطريق لظهور الفكر الكينزى . فقد أثبتت هذه الأزمة الكبيرة أن الواقع مختلف تماماً عن الإفتراضات النظرية الاقتصادية التى تبنتها النظرية الكلاسيكية .

وفى خلال هذه الحقبة المليئة بالاضطرابات الاقتصادية برزت مشكلتان فى مجال الاقتصاد الرأسمالى وهما :-

- القضايا المتعلقة بالنقود بسبب ما ظهر من علاقتها بالتضخم والأنكماش وما يرتبط بذلك من إضطرابات فى الأسعار والمدفوعات الدولية والتبادل الخارجى .
- كيفية اداء الاقتصاد الرأسمالى لبيان العوامل التى تحدد مستوى إستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة وبيان أسباب إهدار هذه الموارد وعدم استخدام الطاقة الإنتاجية المتاحة وظهور مشاكل البطالة والنظر فى إمكانية تدخل الحكومات من أجل إيجاد علاج لهذه الحالة . وفى ضوء ذلك قام الاقتصادى " جون ماينازد كينز " بإصدار كتابه عن النظرية العامة في التوظف والفائدة والنقود عام ١٩٣٦

والتى مثلت نظريته نقطة تحول واضحة فى الفكر الاقتصادى بعد أزمة الكساد الكبير . وقد رأى كينز أن بديهات النظرية الكلاسيكية لا يمكن تطبيقها إلا على حالة خاصة وليست عامة لأنها تفترض وضعاً يمثل منتهى أوضاع التوازن الممكنة . بجانب ذلك فإن خصائص الحالة التى تطبق عليها هذه النظرية ليست ممثلة لخصائص المجتمع الاقتصادى الذى نعيش فيه واقعياً

ولعل أهم ما يوضح حرص كينز على تسمية نظريته بالنظرية العامة ويميزها عن النظريات التقليدية ما يلى :-

أ- تتمثل النظريات التقليدية فى مجموعة أفكار تحاول كل واحدة منها دراسة وتحليل جزء او ناحية من الاقتصاد دون أن يكون هناك أى أرتباط وثيق يجمعها فى وحدة متماسكة ومتكاملة . ولهذا رأى كينز ضرورة وضع نظرية عامة واحدة تجمع ما كان مشتتا لدى أسلافه فى نظريات متفرقة وتعطى تحليلاً وتفسيراً للإقتصاد بأكمله سواء أكان الإقتصاد فى وضع توازن أو فى حالة خلل .

ب-لم تكن النظريات الإقتصادية التقليدية تعطى النقود أية مكانة أو تعترف لها بأى دور سوى كونها وسيطا حياديا فى المبادلات . وجاء كينز ليوضح فى نظريته العامة أهمية النقود ودور السياسة النقدية التى تتبعها الدولة والمؤسسات المصرفية المختلفة فيها فى تحديد مقدار الدخل القومى للمجتمع ، وبالتالى تأثير هذه السياسة على النشاط الاقتصادى بأكمله .

ج- كانت نظرة التقليديون إلى الدخل فى المجتمع على أنه مقدار ثابت معين ولكن كينز قد أوضح أن هذا الدخل ليس ثابت المقدار بل قابل للتغير .

د - كان التقليديون يبحثون عن الارتباط بين الظواهر والعوامل الاقتصادية المختلفة . ولكن كينز كان يرى أن هذه الأمور لا يجوز أن تقتصر على مجرد بحث الإرتباط فيما بينها ، بل يجب عليه أن يبحث عن العلاقات السببية فى هذه العوامل لأن بعضا منها قد يكون ذا دور إيجابى من حيث التأثير ، ولا يكون لد دور سلبى فيؤثر فى غيره العوامل
دون أن يتأثر بها .

هـ- كانت نظرية التقليدين عندما تتناول بالدراسة الدخل والعمالة والعرض والطلب والإدخار وغيرها من الكميات الإقتصادية تنظر إلى هذه الكميات بالنسبة للفرد أو المشروع على أستقلال ولا تنظر إليها جميعا على أنها تشكل وحدة متكاملة على مستوى الإقتصاد القومى .

أما " كينز" فقد نظر إلى هذه الأمور نظرة عامة وشاملة لا تقتصر اهتماماتها فقط على دراسة الوحدات والأجزاء بل تجاوز ذلك إلى الإهتمام بما يسمى الإقتصاد الجمعى الذى يعنى أساسا بالتحليل الإقتصادى على مستوى الإقتصاد القومى فى مجموعه .

و- أخذ كينز بالفترة القصيرة كإطار للتحليل . وقد أفترض كينز ثبات السكان وثبات حجم رأس المال والفن الإنتاجى ونظر إلى المتغيرات التى تحدث فى إطار هذه الفترة القصيرة وقد ترتب على الأخذ بالفترة القصيرة كإطار للتحليل أن ربط كنز بين المتغيرات فى الدخل القومى من ناحية والعمالة من ناحية أخرى .

ز- لا تستند نظرية كينز فى التوظف والبطاله على فكرة جمود إذ يقرر أن حجم التوظف يحدده الطلب الفعال وليس مساومات الأجور بين العمال وأرباب الأعمال . والمتغير الإيجابى فى الطلب الفعال هو قرارات رجال الأعمال بالإستثمار .

حيث أن تعطل العمال من وجهة نظر كينز يرجع إلى أن حوافز الإستثمار عند رجال الأعمال لا تشجعهم على مزيد من الاستثمار ، ولذلك يلقى كينز مسئولية البطالة على عاتق رجال الأعمال ، بينما ألقاها الكلاسيك على عاتق العمال .

ى- يرى كينز أن التوظف الفعلى فى المجتمعات يتوقف على الطلب الفعال (العرض الكلى والطلب الكلى) ، وهذا يختلف عما قدمته النظرية الكلاسيكية ، حيث أدعى الكلاسيك أن هناك توظف كامل ، أى كل فرد يطلب عمل ويبحث عن عمل ولديه قدرة على العمل لابد وأن يجد عملاً .

إلا أن كينز يرى أنه رغم ذلك فإن قدرة العامل ورغبته فى العمل وبحثه عن عمل ليس كافياً لإحداث التوظف الكامل ، بل أن هناك توظف غير كامل وهناك بطالة إجبارية.

ومن هنا فإن البطالة فى المجتمع تتضمن بجانب البطالة الأحتكاكية والموسمية والأختيارية بطالة إجبارية حيث أن العامل يعتبر عاطلاً إذ كان على أستعداد للعمل بأجر نقدى أقـل من الأجر الحقيقى الذى يسود المجتمع ولا يجد هذا العمل .

كما يتطلب شرح العوامل التى يتوقف عليها التوظف ، أن نوضـح المقصـود بالطلـب الفعال حيث هو المعادل لكمية النقود التى يحصل عليه أفراد المجتمع فى شـكل أجـور وفوائد وربح وريع .

الطلب الفعال = الدخل القومى = الإنتاج القومى = الإنفاق القومى

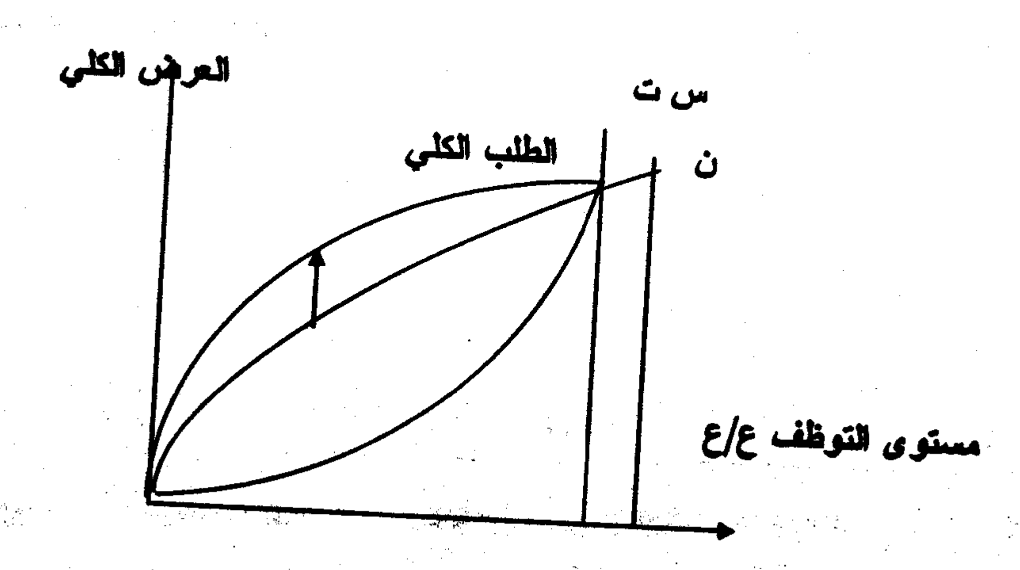
كما أن الطلب الفعال ، يتمثل فى نقطة التعادل بين ثمن العرض الكلى مع ثمـن الطلـب الكلى ، وهو الذى يحدد مستوى التوظف فى المدى القصير .

ونظراً لأن العوامل التى تحدد مستوى التوظف فى المجتمع هى العرض الكلى والطلـب الكلى فسوف نناقش كل منها بإيجاز ، ثم نوضح كيفية إحداث التوازن الكلى :

العرض الكلى . هو كمية النقود التى يرى المنظمون ضرورة الحصول عليها مـن بيـع منتجاتهم والتى يكفى لتبرير توظيف عدد معين من العمال .

أما الطلب الكلى . هو كمية النقود التى يتوقع المنظمون فى المجتمع الحصول عليها مـن بيع منتجاتهم التى ينتجها عدد معين من العمال .

إن الشرط الأساسى لتحقيق التوازن الكلى هو تحقيق التعادل بين الطلـب الكلـى وبـين العرض الكلى ، كما يوضحه الشكل البيانى الأتى (شكل رقم ١٥) .



حيث انه فى حالة التوازن الكلى يتبين أن الطلب يشير إلى رغبة المشترين النهائيين فـــى إنفاق مبلغ معين فى حين أن العرض الكلى يشير إلى رغبة وأستعداد البائعيين النهائيين لعرض كمية محددة من السلع والخدمات تصل قيمتها إلى مبلغ معين .

وهنا يتحقق التوازن عند تعادل كمية النقود التى يرغب المشترون فى إنفاقها مـــع قـــيم السلع والخدمات التى يعرضها البائعون ، أى يتحقق التعادل عندما يتساوى الطلب الكلى (الطلب الاستهلاكى والطلب الحكومى والطلب الاستثمارى وصافى الصادرات) مع الناتج القومى باسعار السوق ويتحدد حجم العمالة فى المجتمع .

ويلاحظ من الشكل السابق ، إن منحنى الطلب الكلى يتزايد وبسرعة إلى حد معين ، ثـــم يبدأ فى التزايد البطئ وهو ما يشير إلى أن ما يتم إنفاقه من قبل المجتمع كبير جداً وذلك في بداية توظيف الموارد الإنتاجية والحصول على ناتج . وبزيادة توظيف الموارد يصل المجتمع إلى مستوى الرفاهية ويقل معدل إنفاقه على السلع والخدمات .

أما بالنسبة لمنحنىّ العرض ، نراه فى البداية يرتفع ببطء ، حيث بزيادة العمالة والإنتـــاج تزداد التكاليف وذلك بإفتراض أن الإنتاج يخضع لقانون تناقص الغلة ثـــم يـــزداد معـــدل إرتفاع التكاليف باستخدام المزيد من العمالة ، حيث يرتفع منحنى العرض إلى الحد الذى يصبح فيه تقريباً كخط مستقيم موازى للمحور الرأسى .

وهذا ما يشير إلى عدم إمكانية تشغيل عمالة جديدة . هذا وتجدر الإشارة إلى أن النقطـــة (ع) فى الشكل السابق والناتجة من تقاطع منحنى الطلب الكلى مع منحنى العرض الكلـــى لا تعنى بالضرورة مستوى العمالة الكاملة أو التوظيف الكامل لكافة الموارد الإنتاجيـــة ، وهو ما يشير إلى أن الفرض الكينزى بأن المجتمع يمكن أن يكون فى حالة توازن كامـــل ليس فقط عند العمالة الكاملة ، بل يمكن أن يتحقق ذلك فى حالة البطالة أو التضخم ، كما يلاحظ من الشكل السابق.

أيضاً أن منحنى الطلب الكلى أنتقل إلى أعلى ليتقاطع مع منحنى العرض الأصـــلى فـــى النقطة ن١ ليحدث توازن جديد وحجم جديد للعمالة (ع١) ، وفى حالة ما إذا كانت توقعات المنظمون غير سليمة ، وما تحقق من مستويات الطلب الفعلى كان أكثـــر ممـــا توقعـــه المنظمون ، فإن نقطة التوازن الجديدة (ن ١) تظهر مستوى أعلى من الطلـــب الفعلـــى وزيادة حجم العمالة .

وجدير بالذكر أن كينز حينما كان يعالج المشاكل الاقتصادية ويتحرى الدوافع وراء الأزمات لم يكن يفكر فى النظام السائد فى الدول غير الصناعية أو الدول المتخلفة . حيث أن الأراء والاستنتاجات التى اوردها لا تنطبق برمتها على الاوضاع الاقتصادية فى جمهوريتنا أو الهند مثلاً وأن كان الجائز القول بأن بعض الظواهر الاقتصادية والبعض فقط قد يمكن تفسيرها جزئيا على ضوء الأراء الكينزية .

وأن كان هذا التحذير ينطبق بصورة عامة على أراء كينز فيما يتعلق بمستوى التوظف والدخل ومضاعف الاستثمار مثلا فإنه ينطبق بصورة خاصة على أرائه فى معدل الفائدة . فدراسة التحليل الكينزى لمعدل الفائدة تفترض نموذجا لنظام أقتصادى قائم على أساس الرأسمالية الحرة حيث لا تتدخل السلطات المركزية إلا فى توجيه السياسة النقدية للبلاد بالأساليب التقليدية المعروفة . فالنظام الاقتصادى الذى أفترضه كينز أو الذى بنى عليه أستنتاجاته نظام يسود مجتمعا متقدما من الناحيتين الصناعية والرأسمالية ، تتوافر فيه وسائل الائتمان المصرفى ، ويقوم على أساس حرية النشاط الخاص مع قيام السلطة المركزية بكل ما من شأنه خدمة هذا النشاط وحمايته ، لا منافسته أو محاولة القضاء عليه.

ثانياً :- فروض النظرية الكينزية

١- رفض كينز فروض الكلاسيك والتى يرى أن المجتمعات تسودها حالة من التوظف الكامل عند وجود التوازن الكلى ورأى كينز أن هناك حالة من التوظف غير الكامل نتيجة التغيرات فى كمية عناصر الإنتاج المستخدمة . كما إفترض أن يكون هناك توازن كلى فى حالة التوظف غير الكامل .

٢- نادى كينز فى نظريته التى أسماها بالنظرية العامة بضرورة توافر شروط المنافسة الكاملة كشرط لقيام هذه النظرية .

٣- أهمية تدخل الدولة لتنظيم ومراقبة الاستثمار ، بهذا الفرض انتقلت النظرية من الفكر التقليدى للدولة الحديثة إلى فكر حديث للتوجيه الحكومى . وإن كان قد جعل التدخل بصفة مؤقتة . كما رأى أن التدخل عن طريق السياسات الاقتصادية يعمل على تحقيق صالح المجتمع ككل .

٤- ليست النقود محايدة بل لها أثار إيجابية .
٥- أن أسباب البطالة فى المجتمع هم رجال الأعمال وليس كما قال الكلاسيك أن سبب البطالة هم العمال ومطالبتهم برفع الأجور وعدم تخفيض الأجور كما يرى كينز أن البطالة سببها عدم كفاية الاستثمارات .
٦- أن الاستهلاك وليس الادخار هو الذى يؤدى إلى تشجيع الاستثمارات ، حيث يفتح الاستهلاك أسواقاً جديدة تدفع أصحاب المشروعات إلى القيام باستثمارات جديدة وأن وسيلة زيادة رأس المال هى زيادة الإنفاق الاستهلاكى ، وأن نقص الاستهلاك هو سبب الركود الاقتصادى ، كما أن الإفراط فى الادخار هو السبب الأول فى إنخفاض الإنتاج .

ثالثاً : الأنتقادات الموجهة للنظرية الكينزية

أثارت النظرية الكينزية العديد من الأنتقادات من أهمها

١- أنها نظرية خاصة بالأجل القصير فقط وبالتالى فهى لا تصلح لتفسير التطورات طويلة المدى
٢- تتسم هذه النظرية بالطابع الأستاتيكى (السكونى) وبالتالى فهى لا تأخذ بعين الأعتبار حركة النظام الرأسمالى ومستقبل النمو فيه وتوازنه الديناميكى (الحركى) عبر الزمن .

لذلك فإن هذه النظرية تظل عاجزة عن تفسير حدوث الأزمات على المدى الطويل لإفتقارها للبعد الزمنى وعجزها عن توضيح أسباب إبتعاد النظام الأقتصادى بين فترة وأخرى تحقيق التوازن الكلى المستقر .

٣- أتفاق الفكر الكينزى مع الفكر الماركسى فى أن الدافع لإنهيار للرأسمالية يأتى من أسباب كامنة فى سير الألة الإقتصادية وليس من عوامل خارجة عنها ، حيث رأى كينز أن الرأسمالية قد فقدت قدرتها على النمو التلقائى وأنها نظام ينطوى على وجود عدم الإستقرار والميل الشديد نحو الركود والقصور المزمن فى إستخدام الموارد البشرية والإقتصادية .

وكان دليل كينز فى ذلك ما أثبته من اتجاه معدل الربح (أو ما أسماه بالكفاية الحديد لرأس المال) نحو الإنخفاض عبر الزمن . غير أنه يمكن القول بأن

الفكر الكلاسيكى كان قد توصل إلى نفس النتيجة وهى الإتجاه الحتمى لمعدل الربح نحو التناقص

٤- ذهب بعض الاقتصاديين ومنهم " هايك " إلى أن تطبيق الكنزية قد أدى إلى زيادة تدخل الدولة فى الحياة الإقتصادية لضمان التوظف الكامل . والمحافظة على هدف التوظيف الكامل أدى فى النهاية إلى عدم قياس سوق العمل بوظائفها التقليدية التى كانت تقوم بها فى الماضى لعلاج ازمات البطالة .

فقبل تدخل الحكومات لضمان هدف التوظف الكامل كانت علاقات العرض والطلب فى سوق العمل تعمل على تغيير معدلات الأجور النقدية بما يتناسب مع هذه العلاقة وعلى النحو الذى يكفى علاج البطالة بدون ظهور التضخم . ومن وجهة النظر هذه إذا لم توجد سوق حرة للعمل فليس من الممكن الوصول إلى أوضاع سليمة ومعقولة فيما يتعلق بحساب تكلفة العمل وتوزيع الموارد وتخصيصها على نحو أمثل .

٥- ذهب البعض إلى أن الكينزية أدت إلى زيادة تدخل الدولة فى الحياة الإقتصادية الأمر الذى نتج عنه زيادة الإنفاق العام زيادة كبيرة مما أدى إلى ظهور العجز بالموازنة العامة للدولة . وهذا العجز قد مول عن طريق زيادة الضرائب (وبالذات الضرائب على الدخل) وعن طريق الإصدار النقدى وزيادة الدين العام الحكومى .وهو الأمر الذى أدى إلى سلبيات متعددة أهمها :

- لقد أدى تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى لزيادة نصيب الأنفاق العام الحكومى فى الناتج المحلى الأجمالى .
- زيادة الضرائب على الدخول ورأس المال أدى إلى إضعاف الحوافز الاستثمارية الفردية مما أدى إلى تراخى حالة النمو والركود فى الدول الرأسمالية .
- لقد أدى زيادة الأصدار النقدى إلى عدم الأستقرار النقدى وظهور التضخم . وقد كانت الزيادة فى الأصدار تتم بغرض تمويل العجز المتزايد فى الموازنة العامة للدولة . كما أن زيادة الدين العام الحكومى قد أدت إلى زيادة فوائد الدين وتحميل الأجيال القادمة أعباء القروض .

٦- كما أن النظرية الكينزية قد تمخضت عن أهتمام الدولة بتوجيه جانب كبير من الموارد للتخصيص للأغراض الاجتماعية مثل الضمان الاجتماعى والخدمات الصحية والتوسع فى إشباع الحاجات الأجتماعية .

الفصل الثانى :الطلب الإستهلاكى

أولاً : مفهوم الطلب الاستهلاكى

يتوقف مستوى الدخل والتوظف فى الاقتصاد على الطلب الفعال الذى يتكون بـــدوره من الانفاق على الاستهلاك والانفاق على الاستثمار . فالتغيرات فى إنفاق العـــائلات على الاستهلاك أو فى إنفاق مؤسسات الأعمال على الاستهلاك أو فى إنفاق مؤسسات الأعمال على الاستثمار محددات هامة لمستوى النشاط الاقتصادى داخل الدولة .

ويعتبر الاستهلاك من أكثر الوظائف الاقتصادية أهمية ، لارتباطه المباشر بالهـــدف النهائى للنشاط الانسانى ككل والذى يتمثل فى تحقيق أكبر قدر من الرفاهية لكل أفراد المجتمع ، فالانسان مستهلك قبل أن يكون منتجاً أو مدخراً أو مستثمراً .

كما أنه يمكن أن يكون مستهلكاً سواء كان منتجاً أم غير منتج والعكس غير صحيح ، فالاستهلاك من الوظائف الاقتصادية التى ترتبط مباشرة بالحياة اليومية لكـــل أفـــراد المجتع .

حيث أن الفرد قد ينفق بعض أو كل ما يحصل عليه من دخل نقـــدى علـــى الســـلع والخدمات الاستهلاكية التى تم إنتاجها وطرحت فى السوق . ومقدار ما سينفقة الفرد من دخله الجارى على السلع والخدمات الاستهلاكية الجارية ، وبالتالى مقدار ما سوف يتبقى كأدخار من هذا الدخل يتوقف على ما يسمى بالميل للأستهلاك .

ومن المشاهد فى جميع المجتمعات المعاصرة المتقدمة منهـــا والناميـــة أن الأنفـــاق الاستهلاكى يشكل الجزء الأكبر من مجموع الأنفاق فى المجتمع. ولذا فإن دراســـة محددات الطلب الكلى الفعال لابد ولن تهتم بالانفاق الاستهلاكى ، ومن ثـــم بحجـــم الادخار من دخل معين حيث أن الادخار سيكون نواة التكوين الرأسمالى الذى سيزيد من طاقات المجتمع الإنتاجية .

بجانب ذلك فإن نقص الاستهلاك الكلى باعتباره احد المكونات الهامة للطلب الكلـــى ، يعنى ضعف قدرة المجتمع الانفاقية وعدم قدرته على شراء ما قام بإنتاجه .وبالتـــالى



ينتهى الوضع بوجود مشكلة فائض فى الإنتاج وينعكس فائض العرض فى أسواق السلع إلى فائض عرض فى أسواق العمل (بطالة) ويؤدى هذا بدوره إلى نقص جديد فى القوة الشرائية أى إنخفاض فى الدخول وإنخفاض فى الإنفاق . مما يزيد من حدة الفائض والمخزون فى القطاع الإنتاجى .

وهذا تنتقل الأثار وتتراكم على مستوى المتغيرات الكلية حتى تصل إلى إنخفاض فى مستوى الناتج القومى وزيادة العاطلين وإنهيار للنشاط الاقتصادى بأكمله . وفى مثل هذه الحالات قد يستلزم العلاج تشجيع الإنفاق الاستهلاكى حتى ولو كان ذلك عن طريق توزيع دخول من خلال تنفيذ برامج ومشروعات غير إنتاجية .

هذا وتتراوح حدود الاستهلاك وأنواعه ، من إستهلاك يكاد يكفى فقط الاحتياجات الضرورية إلى استهلاك الوفرة أو الاستهلاك بلا حدود ، كما يحدث فى بعض المجتمعات الغنية ، حيث يطلق العنان لشتى أنواع الرغبات والتى يتطلب إشباعها المزيد من الاستهلاك الغذائى ، وإستهلاك السلع المعمرة ونصف المعمرة .

ولقد حدد الاقتصادى الفرنسى المشهور " فرنسوا بيرو " الأنواع المختلفة لمستويات الاستهلاك على النحو الأتى :-

١- الاستهلاك الذى يكفى لمجرد بقاء الأنسان على قيد الحياة .

٢- الاستهلاك الذى يضمن لكل أفراد المجتمع الحد الأدنى من متطلبات الحياة من إشباع للحاجات المادية وغير المادية ، شاملاً المتطلبات الصحية وكذا مساعدات العجزة والعاطلين وغيرهما .

٣- الاستهلاك الذى يسمح لكل أفراد المجتمع أن يعيشوا حياة عصرية متميزة بحيث يغطى هذا النوع من الاستهلاك التجديد والتنويع ، وكذلك الاستمتاع بأوقات الفراغ .

كما يشكل الاستهلاك القومى المكون الرئيسى فى انفاق الناتج القومى الاجمالى . ويمكن أن نعرف الاستهلاك على انه القدر من الدخل المنفق على السلع والخدمات التى تحقق أشباعاً ماشراً .

وبطبيعة الحال يتأثر الاستهلاك بعديد من العوامل وإن كان من أهم هذه العوامل دخل الفرد والعلاقة بين الاستهلاك والدخل يعرف في الدراسات الاقتصادية بالدالة الاستهلاكية أو الميل للأستهلاك .

ولقد تطور مفهوم الاستهلاك الكلى وإتسع نطاقة ليشمل العديد من السلع والخدمات التى تقدم إلى أفراد المجتمع فى الاقتصاد المعاصر . وق يرجع السبب الرئيسى فى ذلك إلى تزايد دور الدولة فى الاقتصاد المعاصر وتعدد وتنوع ما يقدم بطريقة مباشرة وغير مباشرة من سلع وخدمات إلى الأفراد تمثل كلها عناصر هامة فى الإستهلاك الكلى .

ومن الجدير بالذكر أن توسع الاستهلاك الكلى ليشمل عدداً أكبر من السلع والخدمات مازال مستمراً ، وهذا ما يدعو إلى ضرورة البحث عن طرق وأدوات أكثر دقة لحسابه وتقديره ولقد أصبحت ظاهرة الاستهلاك العام من الظواهر الاقتصادية ذات التأثير المباشر على المتغيرات الاقتصادية الأخرى ، وذلك نظراً لإرتباطه الوثيق بميزانية الدولة (إيرادات ، نفقات) ، وإرتباطها أيضاً بالسياسات الاقتصادية (مالية ، نقدية) والتى تلجأ إليها الحكومة باستمرار لتعديل مسار النشاط الاقتصادى ، ومواجهة التضخم أو الركود

ثانياً : الدالة الاستهلاكية :

يعتبر الدخل الكلى من أهم العوامل المؤثرة على الاستهلاك الكلى فى المجتمع إذا انه بزيادة الدخل الكلى يزداد الاستهلاك الكلى والعكس صحيح . وقد افترض كينز وجود علاقة ثابتة بين الإنفاق على الإستهلاك وبين دخل الفرد .

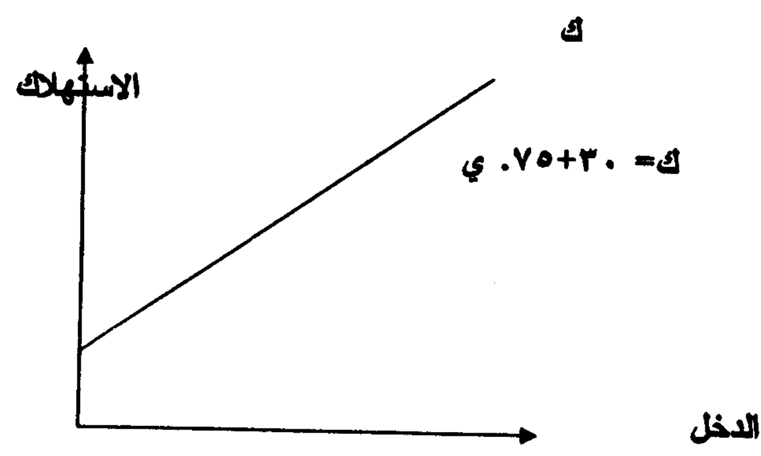
فكما هو معروف فى الاقتصاد الجزئى ان الكمية المطلوبة تعتمد على السعر فإن الأستهلاك يتوقف على حجم الدخل ، أى أن هناك علاقة دالية بين حجم الدخل وبين الانفاق على الاستهلاك .

فإذا رمزنا للاستهلاك بالرمز (ك) وللدخل بالرمز (ى) فإن الدالة التالية يمكن أن توضح الدالة الاستهلاكية ك = د (ى)

حيث ك = الاستهلاك أو الإنفاق الاستهلاكى

ى = الدخل .

ويمكن توضيح الدالة الاستهلاكية بالعلاقة الخطية المبينة بالشكل رقم (١٦) حيث يتبين أنه بزيادة الدخل يزداد الاستهلاك والعكس صحيح .



ومثال على ذلك إذا كان مستوى دخل الإقتصاد هو ١٠٠ مليون جنيه الميل الحدى للاستهلاك هو ٧٥ر٠ ، كان الجزء الثابت فى الدالة ٣٠ فبالتالى يمكن تقدير الإنفاق الاستهلاكى من دالة الاستهلاك كما يلى :

ك = ٣٠ + ٧٥ر٠ ى

= ٣٠ + ٧٥ر٠ x١٠٠

= ٣٠ +٧٥ = ١٠٥ مليون جنيه

ويتبين من المثال السابق ان هناك علاقة خطية بين الانفاق الاستهلاكى والخل ، وبالمثل إذا كان مستوى الدخل فى الاقتصاد ٢٠٠ مليون جنيه فإن إنفاقه الاستهلاكى سيكون ١٨٠ مليون جنيه .

قانون السلوك الاستهلاكى

أستنتج كينز بتحليلة الدالة الاستهلاكية ظاهرة سلوكية (أو كما سماها قانونا نفسيا) وتتكون هذه الظاهرة من ثلاث مشاهدات مترابطة .

أولاً : إذا زاد الدخل الكلى زاد معه الإنفاق الاستهلاكى بمعدل أقل من زيادة الدخل حيث أن الإنفاق الاستهلاكى لاشك سيزيد بأزياد الدخل وسوف يتحسن بالتالى مستوى المعيشة للفرد الذى زاد دخله، ولكنه لن ينفق على حاجاته التى سبق أن أشبعها مقادير إضافية بنفس نسبة زيادة الدخل أى أن مضاعفة الدخل مثلا لا يشترط أن تؤدى إلى مضاعفة الإنفاق على الأكل والملابس والسكن ، .....) .

ثانياً :إذا ما أرتفع مستوى الدخل سوف توزع الزيادة الأضافية ما بين إنفاق وادخار وهذه ظاهرة مرتبطة بالظاهرة الأولى حيث أن الإدخار هو فائض من الدخل بعد الاستهلاك ، وطالما أن الزيادة في الدخل لم تستنفذ بكاملها في الإنفاق الاستهلاكي الاضافي فمعنى ذلك أن ارتفاع مستوى الدخل سيؤدى إلى أدخار كميات اضافية .

ثالثاً : يفترض كينز أن كل زيادة في الدخل سوف تؤدى إلى زيادة في مقادير الاستهلاك وكذا إلى زيادة في مقادير الادخار . حيث لا يعقل أن يؤدى أرتفاع مستوى الدخل إلى انفاق استهلاكى أقل مما كان عليه ، ولا إلى أدخار المجتمع مقادير أقل مما كان يدخر قبل أرتفاع الدخل .

وهناك بعض أفتراضات لابد من توافرها لكي يكون هذا السلوك الاستهلاكي مطابقا للوقع . ومن ذلك ان تفترض أستقرار الميل للأستهلاك ، أى عدم تغير العادات الاستهلاكية للأفراد ، وإن الدخل فقط هو الذى يتغير بينما تبقى المتغيرات الأخرى ثابتة (كتوزيع الدخل ، والنمو السكانى ، تحركات الأسعار) .

مثل هذه الافتراضات يمكن أن تتحقق في المدة القصيرة وفى الظروف العادية . ومعنى هذا أننا نستطيع أعتبار قانون كينز للسلوك الاستهلاكى أستنتاجا قريبا من الواقع بالنسبة لمجمل السلوك الاستهلاكى لمجموعة من الأفراد يعيشون في مجتمع يخلو من القيود الاقتصادية في فترة محددة المدى .

ومما سبق يمكن أستنتاج أهم فروض الدالة الاستهلاكية :

أ- الإنفاق الاستهلاكلى الحقيقى دالة ثابتة للدخل الحقيقى ك = د (ى)

ب- الميل الحدى للأستهلاك موجب وأقل من الوحدة

$$\text{هـ} < \frac{\text{د ك}}{\text{د ى}} < ١$$

ج- الميل الحدى للاستهلاك أقل من الميل المتوسط للاستهلاك وهذا يعنى أن الأخير ينخفض بأرتفاع الدخل . $\frac{\text{ك}}{\text{ى}} > \frac{\text{د ك}}{\text{د ى}}$

د – الميل الحدى للأستهلاك ينخفض بأرتفاع الدخل .

ثالثاً : الدالة الأدخارية

المدخل البديل لتصوير مستوى الإنفاق الاستهلاكى في الاقتصاد يتضمن الجزء من دخل الاقتصاد الذى لا ينفقه الأفراد على الأغراض الاستهلاكية ، ومثل هذا الجزء من الدخل يعرف بالإدخار أياً كان الاستعمال الذى وضع فيه ، وبالتالى نجد أن الإدخار مرتبط مباشرة بالإستهلاك حيث أن :

الدخل = الإستهلاك + الإدخار

ودالة الإدخار تصور مستوى الإدخار الشخصى عند كل مستوى للدخل ، وتتوقف السرعة التى تنمو بها المدخرات فى المجتمع على نفس المجموعة من العوامل والمؤثرات التى تؤثر على مستوى الإنفاق الإستهلاكى .

وتأخذ دالة الإدخار الصورة التالية :

خ = – أ + م ح خ x ى

أو خ = – أ + (١– م ح ك) ى حيث :

خ يمثل الأدخار

أ الجزء المقطوع من المحور الرأسى (ثابت)

م ح خ الميل الحدى لإدخار

م ح ك الميل الحدى للإستهلاك

ى الدخل

الميل الحدى للإدخار (م ح خ) = $\frac{\text{التغير فى الاستهلاك}}{\text{التغير فى الدخل}}$ = $\frac{\Delta \text{ خ}}{\Delta \text{ ى}}$

بما أن

ى = ك + خ

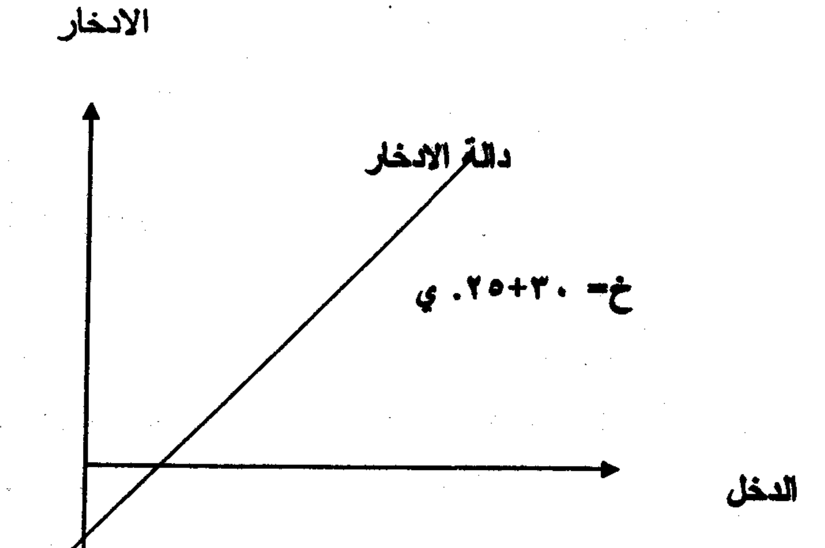
. م ح ك + م ح خ = ١

ويقدر مقدار الإدخار الذى سيحدث فى الاقتصاد عند كل مستوى للدخل بـالتعويض فـى المعادلة السابقة ، فعلى سبيل المثال إذا كان مستوى الدخل ٢٠٠ مليون جنيه تبعاً للمثـال السابق فإن :

م ح خ = ١ – ٧٥ر٠ = ٢٥ر٠

خ = ٢٠ مليون جنيه

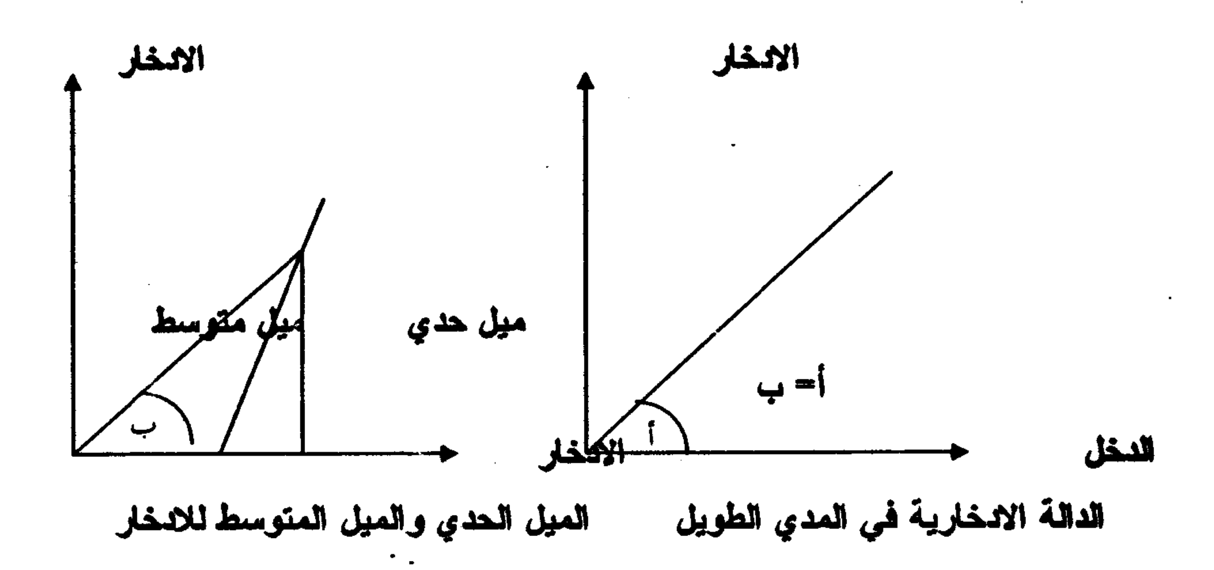
وتصور دالة الإدخار بيانياً كما فى الشكل التالى (شكل رقم ١٧) :



ويمكن توضيح العلاقة بين الاستهلاك والادخار والدخل بالجدول التالى :

ى	ك	خ	م ح ك	م ح خ
صفر	٤٠	٤٠ –	–	–
١٠٠	١٢٠	٢٠ –	٨ر٠	٢ر٠
٢٠٠	٢٠٠	صفر	٨ر٠	٢ر٠
٣٠٠	٢٨٠	٢٠	٨ر٠	٢ر٠
٤٠٠	٣٦٠	٤٠	٨ر٠	٢ر٠
٥٠٠	٤٤٠	٦٠	٨ر٠	٢ر٠
٦٠٠	٥٢٠	٨٠	٨ر٠	٢ر٠

وبالنسبة للدالة الادخارية يمكن توضيحها بيانياً كما يلى (شكل رقم ١٨) :



الميل الحدي والميل المتوسط للادخار   الدالة الادخارية في المدي الطويل

ويمكن التعبير جبريا عن العلاقة بين الاستهلاك والدخل والادخار على النحو التالى:

خ = ى ـ ك (حيث الادخار يساوى الدخل المتاح مطروحا منه الانفاق الاستهلاكى).

خ = ى ـ (أ + ب ى) حيث ب = الميل الحدى للاستهلاك .

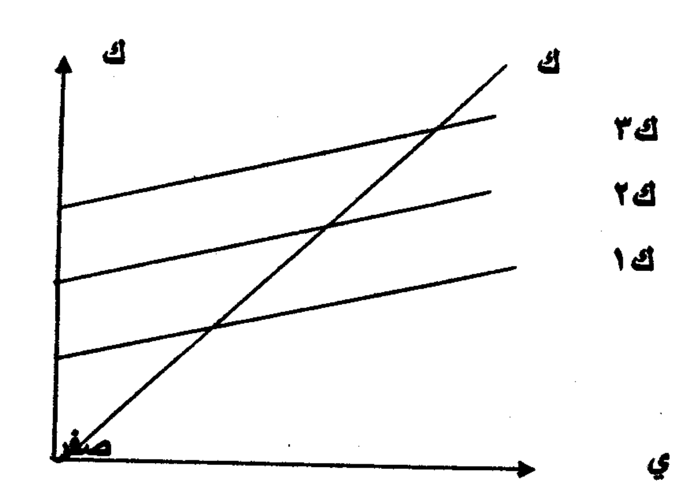
= - أ + ى ـ ب ى

= ـ أ + ى (أ ـ ب) حيث (أ ـ ب) عبارة عن الميل الحدى للأدخار ويمكن التعبير عنه بالرمز (١ـ الميل الحدى للاستهلاك) .

رابعا": دالة الاستهلاك فى المدى الطويل :

The Long Run Consumption Function

يلاحظ فيما سبق أن الدالة الاستهلاكية للمدى القصير تتميز بتناقص الميل المتوسط للأستهلاك كذلك أرتفاع هذا الميل المتوسط عن الميل الحدى للاستهلاك وقد دلت الدراسات الاحصائية للدالة الاستهلاكية القومية خاصة الدراسات التى أجراها سيمون كوننتز Simon Kusnets أن دالة الاستهلاك فى الأجل الطويل تتميز بأنها تناسبية Proportional أن أن الميل المتوسط للاستهلاك ثابت عند جميع المستويات الداخلية ويتقاطع طبيعيا مع الميل الحدى للاستهلاك كما هو مبين بالشكل رقم (١٩) .



وقد بنيت أيضاً هذه الدراسات ان دوال الاستهلاك للمدى القصير قد أنتقلت إلـــى أعلـــى خلال لفترة الدراسية المذكورة أى أنتقلت من ك ١ إلى ك ٢ إلى ك ٣ مثلا .

وقد قام الاقتصاديون بتفسير أنتقال الدالة الاستهلاكية فى المدى القصير كـذلك أسـباب أختلاف الدالة الاستهلاكية فى المدى القصير عن نظيرتها فى المدى الطويل.

أى فى المدى القصير $\frac{د ك}{د ى} > \frac{ك}{ى}$ بينما فى المدى الطويل $\frac{د ك}{د ى} = \frac{ك}{ى}$

والتفسير الأول يبين أن أنتقال دالة الاستهلاك للمدى القصير بمرور الزمن من ك ١ إلى ك ٢ إلى ك ٣ مثلا يرجع إلى ظهور سلع جديدة مثـل التليفزيـون والراديـو والسـيارة وغيرها. كما قد يرجع إلى عوامل سكانية مثل التغير فى التركيب العمرى للسكان .

أما التفسير الثانى فيبنى على الأساس السيكولوجى الاقتصادى لسلوك المستهلك وصاحب هذا الرأى جيمس دوزنبرى James Duscsenberry . ويعتقـد دوزنبـرى أن الدالـة الأستهلاكية فى المدى الطويل تناسبية ولكنه يرجع اختلاف الدالة الاستهلاكية فى المـدى القصير عن نظيرتها فى المدى الطويل إلـى أن المسـتهلك لا يمكـن تكييـف عاداتـه الاستهلاكية ومستواه الاستهلاكى قد بنيا على أساس دخل مرتفع هو دخل الرواج السابق فى دورة الأعمال الاقتصادية .

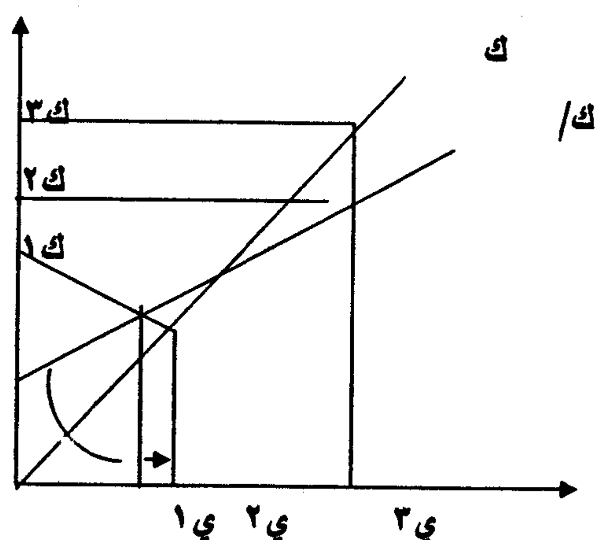
في حين التفسير الثالث فيقدمه الاقتصادى ميلتون فرمان Milton Friedman ويرجع فردمان الاختلاف بين استهلاك المدى القصير والطويل إلى فرض أساسى يسمى بفرض الدخل المستديم

Permanent Income Hypothesis وهذا الفرض يتضمن ان دخل المدى القصير ينقسم إلى قسمين دخل مستديم Permanat Income ودخل انتقالى Tranistory Income أما الدخل المستديم فهو دخل المدى الطويل ويفترض فردمان أن القيمة المتوقعة للدخل الانتقالى تساوى صفر . ويرجع هذا الدخل الانتقالى إلى مكاسب متوقعة Windfall Gains أو خسائر غير متوقعة Windfall Losses .

ومن الجائز أن يكون الدخل فى المدى القصير أعلى أو أقل من نظيرة فى المدى الطويل وذلك يتوقف على ما إذا كان الدخل الانتقالى موجبا أو سالبا .

كما أن فردمان يبين أن الاستهلاك فى المدى القصير أيضاً ينقسم إلى استهلاك مستديم واستهلاك انتقالى . ويعتبر الاستهلاك الانتقالى أيضاً متغيرا عشوائيا أى قيمته المتوقعة تساوى صفر . ومن الطبيعى أن يكون الاستهلاك المستديم دالة للدخل المستديم او الاستهلاك الانتقالى دالة للدخل الانتقالى .

ويبين الشكل التالى (شكل رقم ٢٠) . هذا الرأى حيث يمثل المنحنى ك أستهلاك المدى القصير ك استهلاك المدى الطويل وتظهر نقطة تقاطع هذين المنحنيين أن كل من الدخل الانتقالى والاستهلاك الانتقالى يساويان الصفر فى حين النقط الأخرى على الدالة تمثل هذه المتغيرات الانتقالية،



سواء بالموجب او السالب فمثلا عند مستوى الاستهلاك (ك١) فإن الدخل المستديم هـو (ى ٢)فى حين أن الدخل الانتقالى(ى٢-ى١) والمدى القصير هو (ى١) إذا الـدخل الانتقالى بالسالب. وكما أنه عند مستوى الدخل ى٣ فإن استهلاك المدى القصير يختلـف عن نظيرة فى المدى الطويل .

خامساً : النموذج الكينزى وتحديد مستوى الدخل التوازنى :

أ-حالة إقتصاد ذو قطاعين

هناك طريقتان لتحديد مستوى الدخل القومى الأولى بأستخدام الطلب الكلى والعرض الكلى ، والثانية باستخدام المكون الثانى للطلب هو الإنفاق الاستثمارى فقط . وسوف نفتـرض فى هذه الحالة أن الاستثمار تلقائيا اى أنه لا يتأثر بمستوى الدخل القـومى ، والطريقـة الأولى تعتمد فى تحديد الدخل القومى على كل من الطلب الكلى أى الإنفاق الاسـتهلاكى والاستثمارى ، والعرض الكلى اى الاستهلاك والادخار .

ويوضح الشكل رقم (٢١) كيفية أستخدام هذه الطريقة فى تحديد مستوى الـدخل القـومى حيث يتبين ان الخط المنبثق من نقطة الأصل بزاوية (٤٥) يوضح كيفية التصرف فـى الدخل بين الاستهلاك والادخار . كما يبين المنحنى (ك) الانفاق الاستهلاكى ، والمنحنى (ك + ث) مجموع الاتفاق الاستهلاكى والاستثمارى ، والمنحنـى (ك + ث) يكـون ثابتا بغض النظر عن مستوى الدخل وذلك تمشيا مع افتراض أن الاستثمار يكون تلقائيا .

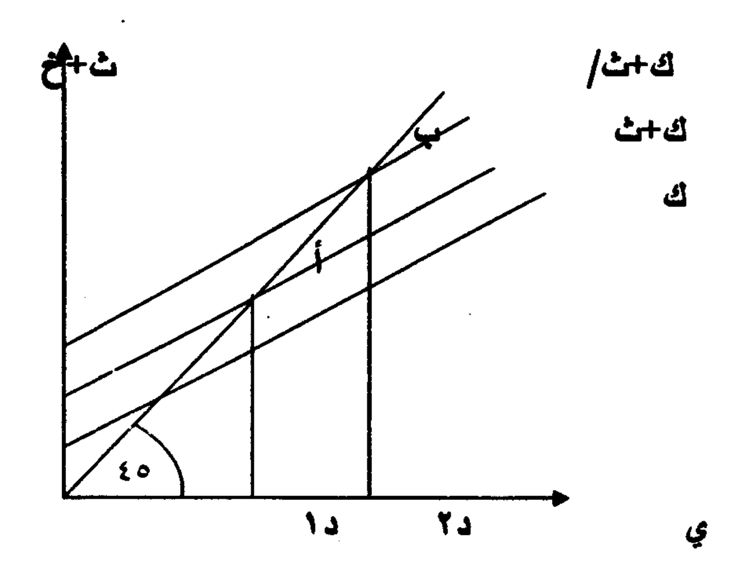
ومن الشكل يتبين أن نقطة التعادل بين الطلب الكلى (ك + ث) ، والعرض الكلى (ك + خ) هى النقطة (أ) ، وعند النقطة يتحدد مستوى الدخل القومى على المحور الأفقى (د أ). ويتبين انه إذا اراد المجتمع رفع مستوى الدخل القومى فإنـه يجـب رفـع مسـتوى الاستثمار من (ث) إلى ث / وبذلك يتحقق مستوى اعلى من الدخل (د٢) والذى يتحدد فى مقابل نقطة التعادل (ب) ومن الملاحظ انه عند نقطة التعادل يتسـاوى كـل مـن الاستثمار والادخار .

د = ك + ث

د = ك + خ

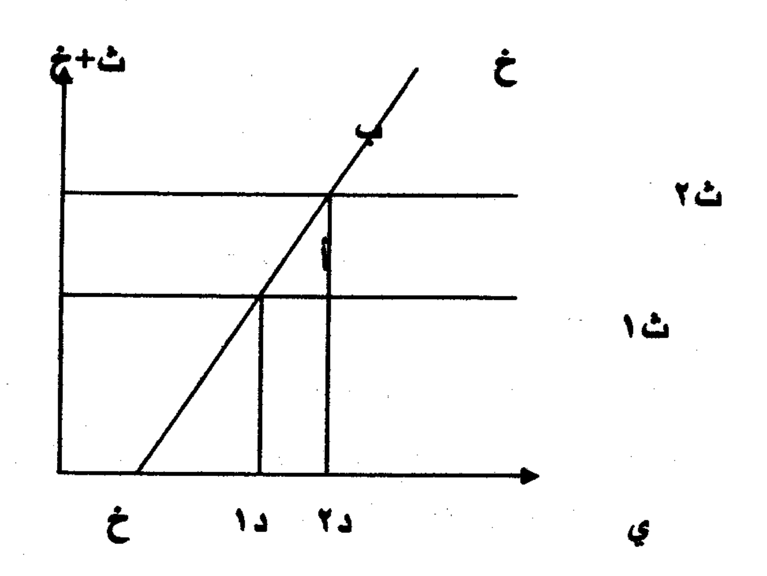
د = ك + ث = خ عند نقطة التعادل

ث = خ عند نقطة التعادل .



ويتبين من الشكل رقم (٢٢) كيفية تحديد الدخل القومى باستخدام الطريقة الثانية اى بأستخدام الاتفاق الاستثمارى والادخار ، حيث يمثل المنحنى (ث ١) ، الانفاق الاستثمارى التلقائى وهو فى هذه الحالة يكون عبارة عن خط مستقيم موازى للمحور الافقى ، كما يمثل المنحنى (ح) الدالة الادخارية ويتبين أن نقطة التعادل بين الادخار والاستثمار هى النقطة (أ) وفى مقابل هذه النقطة على المحور الأفقى يتحدد مستوى الدخل القومى (د ١) . وإذا فرض ان زاد الإنفاق الاستثمارى من (ث١) إلى (ث ٢) فإن نقطة التعادل الجديدة هى النقطة (ب) ويكون مستوى الدخل القومى هو (د٢) .

وعموما يعاب على كلا الطريقتين السابق الإشارة إليهما افتراضهم أن الاستثمار يكون تلقائيا فى حين أن هناك بعض مكونات الاستثمار التى تتأثر بمستوى الدخل أو ما يطلق عليه الاستثمار التبعى (شكل رقم ٢٢).



ثانياً : حالة إقتصاد ذو قطاعات ثلاثة :

بعد العرض السابق لكيفية تحديد المستوى التوازنى للدخل فى إقتصاد ذو قطاعين ، سوف نناقش الأن إضافة قطاع ثالث وهو القطاع الحكومى ثم نوضح كيفية إحداث التوازن .

كما نعلم أن كينز طالب بالتدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى للتأثير عليه وذلك لزيادة أو نقص الطلب الكلى ، حيث وكما أوضح كينز ، أن التدخل الحكومى يتم فى حالة وجود بطالة فى المجتمع ، بهدف زيادة الطلب الكلى وبالتالى يزيد الإنتاج ، وأيضاً حالة وجود تضخم فى المجتمع ، حيث التدخل الحكومى بهدف تخفيض الطلب الكلى وذلك بخفض النفقات ، وهو ما يدعونا للقول بأن كينز أهتم بجانب الطلب ولم يعى إهتماماً بتحرك جانب العرض وقد سبق توضيح ذلك .

وبإدخال النشاط الحكومى فى التوازن الكلى ، ينبغى الأخذ فى الحسبان ما تستطيع الحكومة التأثير بهما على النشاط الاقتصادي وهما الإنفاق العام و الضرائب وذلك للتأثير على مستوى توازن الدخل / الناتج وهذا هو ما يطلق عليه بالسياسة المالية .

وتكون معادلة التوازن بناءاً على ما تقدم كالأتى :

ى = س + ث + ح حيث ح : الإنفاق الحكومى

إن التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى يستهدف إحداث تغيير فى حجم الناتج القومى عن طريق إحداث تغيير فى الإنفاق الحكومى عن طريق التأثير على حجم الإنفاق العام او الضرائب او الاثنين معاً وذلك على النحو التالى :

أولاً : سياسة الإنفاق العام :

لمعرفة أثر الإنفاق العام على التوازن الكلى ، نفترض أن إيرادات الدولة تساوى نفقاتها ،أى أن الطلب الكلى = العرض الكلى (حالة توازن) . كما نفترض أن المجتمع يسوده حالة من البطالة ، كذلك نفترض ثبات حجم المتحصلات الضريبية حتى لا يكون لها تأثير على النشاط الاقتصادى. بجانب ذلك أن الهدف من زيادة الإنفاق العام هو زيادة الإنتاج ، وأخيراً فإنه يتم تمويل العجز فى ميزانية الدولة عن طريق الإقتراض حيث أن زيادة الإنفاق العام من شأنها حدوث عجز .

وبتحليل أثر الإنفاق العام على التوازن الكلى ، بعد الأخذ فى الحسبان ما سبق إفتراضه ، نجد أن زيادة الإنفاق العام سوف تؤدى إلى زيادة الطلب الكلى ، ذلك أن الطلب الإضافى يتطلب زيادة الإنتاج ، حيث يمتلك المجتمع إحتياط من عوامل الإنتاج ومع إفتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها ، فإن زيادة الإنفاق العام بمقدار معين سوف يترتب عليها زيادة أكبر فى الدخل / الناتج تحت تأثير المضاعف .

ثانياً : السياسة الضريبية :

وهى السياسة التى لها تأثيرها غير المباشر على الطلب الكلى ، حيث تأثيرها على الإستهلاك للأفراد فى المجتمع ، ذلك أن الإستهلاك كما نعلم دالة للدخل و هو ما يعنى أن زيادة الدخل سوف يترتب عليها زيادة فى الإستهلاك ولكن بنسبة أقل من الزيادة فى الدخل ، وكنتيجة لفرض ضريبة أو التلاعب فى سعرها بالإنخفاض يزيد الدخل ، وبالتالى يزيد الإستهلاك والعكس صحيح .

وفى حقيقة الأمر ، فإن الزيادة فى الإنفاق العام سوف يترتب عليها زيادة فى الناتج الكلى أكبر مما يحدثه أثر إنخفاض الضرائب عليه وبنفس القدر ، وهذا يرجع إلى أن خفض الضرائب كما سبق الأشارة من شأنه إحداث زيادة فى الدخل المتاح ، ولا

تأثير منه مباشرة على الناتج وزيادة الدخل المتاح مما يترتب عليه زيادة الإستهلاك على عكس الإنفاق العام والذى له تأثير مباشر على الناتج .

ثالثاً : حالة إقتصاد مفتوح :

لتحديد مستوى الدخل التوازنى فى ظل إقتصاد مفتوح على العالم الخارجى ، يتم إدخال الصادرات والواردات كمتغيرين جديدين .

ونظراً لأن :

أ) الصادرات ، تمثل مشتريات العالم الخارجى ، وبالتالى لها تأثير فى وضع التوازن ، تماماً ، كالإستهلاك ، الإستثمار ، الإنفاق الحكومى .

ب) الواردات ، رغم ان المشتريات من المنتجات المحلية فقط هى المؤثرة فى حجم الطلب الكلى ، وأن الطلب على المنتجات الأجنبية لا تأثير منه على الدخل / الناتج القومى ، فإنه يتم خصم الواردات من الطلب الكلى .

وبذلك تصبح معادلة التوازن :

ى = س + ث + ح + (ص – و)

حيث ، ص = الصادرات

و = الواردات

هذا ويلاحظ أن المستوى التوازنى للدخل والتشغيل أيضاً يأخذ فى الإرتفاع عندما تكون قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات والعكس ، إذا تجاوزت قيمة الواردات قيمة الصادرات ، فإن مستوى التوازن يتجه للإنخفاض . وبناءاً على ما تقدم يمكن القول ، بأن شرط توازن الدخل / الناتج فى ظل إقتصاد مفتوح هو :

الإنفاق الاستثمارى + الإنفاق الحكومى + الصادرات = الإدخار + الضرائب + الواردات

أى أن : إجمالى الحقن = إجمالى التسرب .



الفصل الثالث : الطلب الاستثمارى
Investment Demand

أولاً : مفهوم الطلب الاستثمارى :

يقصد بالاستثمار زيادة راس المال ، أى الإضافات الحديثة إلى الأصول الرأسمالية الموجودة ، أى الإضافة إلى ثروة المجتمع وطاقاته الإنتاجية ، فضلا عن التغير فى المخزون من السلع النهائية .

ويعتقد " كينز " أن المنظم عندما يتخذ قرارا بالإستثمار أى عندما يطلب وحدة جديدة من سلعة استثمارية أى أداة إنتاجية (آلة مثلا) فإنه يقارن بين الكفاءة الحدية لرأس المال (الآلة) وبين سعر الفائدة الذى يدفعه على إقتراض النقود اللازمة له لشراء هذه الآلة . فإذا كانت الكفاءة الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة فإنه يطلب الوحدة الإضافية من السلع الاستثمارية ، أما إن حدث العكس فإنه يتوقف عن الطلب .

ويشير مفهوم الطلب الاستثمارى إلى العلاقة بين حجم الاستثمارات المخططة وسعر الفائدة الحقيقى بفرض ثبات كل العوامل الأخرى التى تؤثر على هذا الطلب . ومن العوامل المؤثرة على القرار الاستثمارى فى المشروعات المختلفة عاملين أساسيين هما معدل الربح المتوقع ومعدل الفائدة الحقيقى .

وبالنظر فى تكوين المدخرات نجد أنها لا تكفى حتى تتم عملية التراكم أو التكوين الراسمالى بل يجب أن تتجه هذه المدخرات لبناء رأس مال جديد ويطلق على هذه العملية كلمة "أستثمار" ، فالاستثمار يعنى تحويل المدخرات النقدية إلى أصول رأسمالية .

ويتم الاستثمار إذا ما وجدت فكرة التفضيل الزمنى لدى الأفراد بأنهم يفضلون تأجيل أستخدامهم لرؤوس أموالهم المتوفرة لديهم لأعادة استخدامها فى أغراض انتاجية تعود عليهم بالربح أو الفائدة . والاستثمار يحتاج لتوظيف عناصر الإنتاج المختلفة وهى تحصل بالتالى على دخل نتيجة لمساهمتها فى العملية الإنتاجية ، وغالباً ما تحصل تلك العناصر على دخلها من رؤوس الأموال المستخدمة .



ويعتبر الإدخار من أهم مصادر الاستثمار ، وقد لا يستثمر الفرد مدخراته بنفسه وإنما يقوم المنظمون في المشروعات الاقتصادية بإستخدام تلك المدخرات فى المجـالات التى تتيحها الظروف الإقتصادية القائمة .

وتتوقف فرص الاستثمار على الابتكار التى تنتج عن البحوث والاختراعات ، كما تتوقف على مدى التوسع في حجم الأسواق الموجودة وبالتالى عدد المسـتهلكين وكـذلك زيـادة الدخول وبالتالى زيادة الاستهلاك . كما قد يتأثر الاستثمار بعدة عوامل غير اقتصادية مثل الظروف السياسية أو التشريعات والقوانين فى الدولة .

وفي ضوء هذا المفهوم سوف نستعرض العلاقة بين الاستثمار والدخل أو مـا يعـرف بالدالة الاستثمارية هذا بالأضافة إلى العلاقة بين الاستثمار والأرباح المتوقعة وسعر الفائدة وأيضاً دراسة العوامل المختلفة المؤثرة على الإنفاق الاستثمارى فى البنيان الاقتصـادى القومي..

ثانياً: : الاستثمار التلقائي والاستثمار التبعى (أنواع الاستثمار والدالة الاستثمارية).

أستندت نظرية كينز في تحديد مستوى الدخل القومى ككل على أفتـراض أن الاسـتثمار يعتبر متغير مستقل وذلك أستنتاجا من أن فرص الاستثمار تكون محددة مسبقا وقد يكون لهذا الافتراض مبرره وخاصة أن هناك العديد من العوامل المترابطة والمتشابكة المؤثرة على الإنفاق الاستثمارى .

وقد أفترض كينز في نظريته الخاصة بالكفاءة الحدية للاستثمار أن الإنفاق الاسـتثمارى يعتبر متغيرا تابعا والدالة للمتغيرات مثل الربع وسعر الفائدة. كما أن كينز قـد أعتبـر الاستثمار متغيرا تابعا لمتغير أخر وهو تراكم رأس المال . وقد أعتبرا هارود وأخرين أن الاستثمار يعتمد بالدرجة الأولى على معدل النمو فى الدخل .

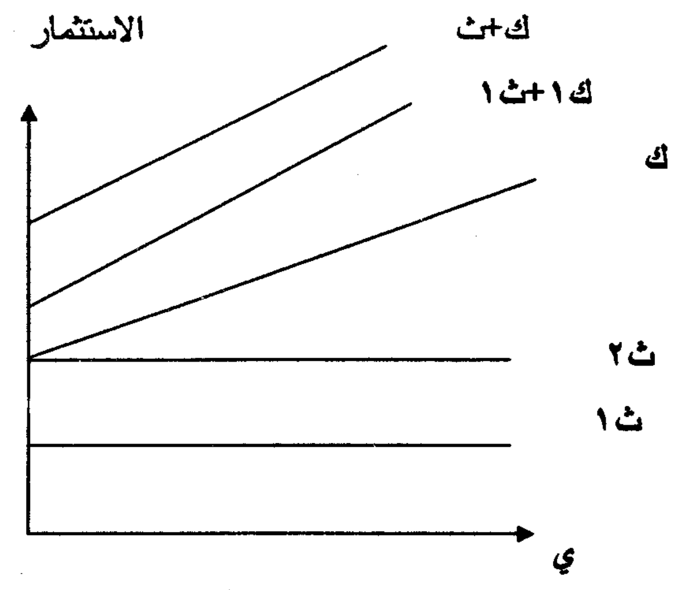
١-١ الاستثمار التلقائي **Autonomous Investment** .

يعرف الاستثمار التلقائي أو المستقل على أنه الاستثمار الذى لا يتبع مستوى الدخل أو أن قيمته لا تتوقف على مستوى الدخل . بل انه يتأثر بعوامل أخرى كالسياسـة العامـة أو التطورات التكنولوجية .

وأستنادا إلى المفهوم السابق فيمكن توضيح الاستثمار التلقائى فى الصورة التالية :

ث = مقدار ثابت .

وهذا يعنى أن الإنفاق الاستثمارى على السلع الرأسمالية الجديدة يظل ثابتا على الرغم من تغير الدخل القومى أو أنه يمكن أن يتغير على الرغم من ثبات الدخل القـــومى ويوضـــح الشكل رقم (٢٣) طبيعة الدالة الاستثمارية فى حالة ما إذا كان الاستثمار تلقائيا .



ويتضح من الشكل رقم (٢٣) المشار إليه أن الاستثمار التلقائى يقـــاس علـــى المحـــور الرأسى ، فى حين يقاس الدخل على المحور الأفقى . ويتبين أن الخطـــين الأفقـــى ث١ ، ث٢ يمثلان مستويين للأستثمار التلقائى . حيث أن كل منهما يمثل مستوى من الاستثمار لا يتغير بتغير الدخل القومى .

وبطبيعة الحال يمثل المستوى (ث٢) مستوى أعلى من الاستثمار (ث١) . وهكـــذا فـــإن الانتقال لمستوى الدالة الاستثمارية لا يكون بتأثير الدخل وأنما بتأثير عوامل أخرى مثـــل المستوى التكنولوجى .

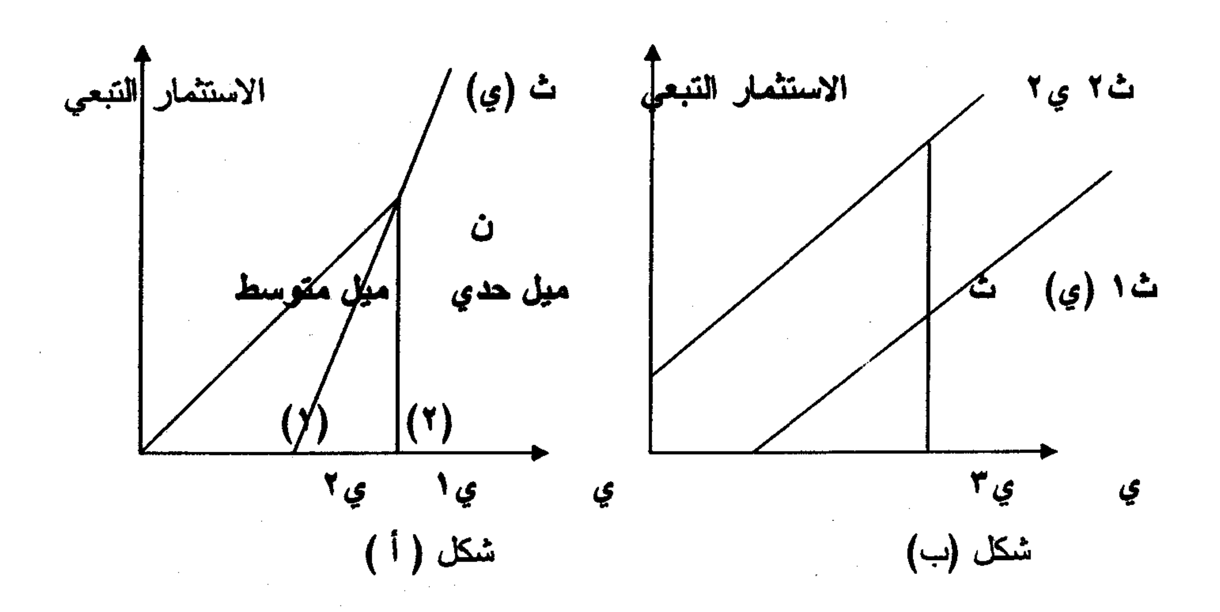
وإذا كان الهدف هو تحديد مستوى الدخل كما سبق توضيحه فيجب أضافة قـــدر الاستثمار الثابت (التلقائى) إلى منحنى الاستهلاك (ك). وبطبيعة الحال تكون المسافة بين منحنى الاستثمار ث١ ، ث٢ هى مساوية للمسافة بين (ك + ث١) .

ويعتبر الاستثمار التلقائى مفهوما مقبولا فى الاقتصاديات المخططة خاصة فـــى الدول الاشتراكية ، وكذلك فى حالة اقتصاديات الحروب حيث يحدد الاستثمار فى مثل هذه الحالات مسبقا .

٢- الاستثمار التبعى Induced Investment

يعتبر الاستثمار فى بعض الاحيان كما ذكرنا دالة للدخل أو ث = (ى) حيث يتغير بتغير المستويات الدخلية . وهناك أعتراضا ضمنيا لهذه الظاهرة وهو أن التقلبات فى الربح كثيرا ما تكون متوازية مع التقلبات الدخلية .

ومن الطبيعى أن تؤثر هذه التقلبات الدخلية على الاستثمار الخاص الجارى ويمكن التعرف على طبيعة العلاقة الدالية بين الاستثمار (ث) والدخل (ى) ومشتقات هذه الدالة بدراسة الشكل رقم (٢٤) .



ويتبين فى الشكل رقم (٢٤) المحور الرأسى للإستثمار التبعى ويبين المحور الافقى الدخل . ويبين المنحنى ث (ى) فى الشكل كمية الاستثمار التبعى عند المستويات الدخلية المختلفة . وينحدر هذا المنحنى إلى أعلى أى موجب الاتجاه ليبين ان الاستثمار التبعى دالة متزايدة للدخل .

وعند تقاطع المنحنى ث (ى) مع المحور الافقى (ى) من أسفل يتضح أمكانية وجود أستثمار سالب عند مستويات دخلية منخفضة .وقد أفترضنا فى ذلك أن المنظمين يفسرون المستويات المنخفضة من الدخل القومي على إنها علاقة سيئة لمبيعاتهم المستقبلية .

ويتبين من الشكل أيضاً أن كمية الاستثمار التبعى تبلغ ن ى ١ ، عند المستوى الدخلى ى١ ، صفر عند المستوى الدخلى ى ٢ .

وفى هذا الاطار يمكن أستنتاج مفهومين رئيسيين للدالة الاستثمارية الأول يطلق عليه الميل المتوسط للاستثمار والثانى ويطلق عليه الميل الحدى للاستثمار .

ويمكن أن يعرف المفهوم الأول (الميل المتوسط للأستثمار على أنه النسبة بين الاستثمار والدخل . كما يمكن أن يعرف المفهوم الثانى (الميل الحدى للاستثمار) على أنه التغير فى الاستثمار منسوبا إلى التغير فى الدخل . وتوضح العلاقتين التاليتين المفهومين السابق الإشارة إليهما .

$$\text{الميل المتوسط للإستثمار} = \frac{\text{ث}}{\text{د}} = \frac{\text{الاستثمار}}{\text{الدخل}}$$

$$\text{الميل الحدى للاستثمار} = \frac{\text{ث}}{\text{د}} = \frac{\text{التغير في الاستثمار}}{\text{التغير فى الدخل}}$$

ويلعب الميل المتوسط للاستثمار والميل الحدى للاستثمار أهمية كبيرة فى النظام الاقتصادى حيث يساعد على معرفة ذلك الجزء من الدخل الذى يوجه إلى أستثمار فى معدات رأسمالية جديدة او النسبة المئوية من الموارد الكلية التى تخصص لإنتاج المعدات الرأسمالية .

اما الميل الحدى للاستثمار فإنه يساعد على تفسير مقادير التقلبات فى حجم الإنفاق الاستثمارى الخاص عند ما يتغير مستوى الدخل أى يساعد إلى حد ما فى إلقاء بعض الضوء على ما يسمى بظاهرة المعجل .ويوضح الشكل رقم (٢٤) أنتقال الدالة الاستثمارية وبمعنى أنتقال هذه الدالة وأرتفاع الاستثمار بمقدار (ث ١ ث ٢) على الرغم

من عدم تغير مستوى الدخل القومي ويمكن تفسير انتقال منحنى الاستثمار التبعى على أنه تغير فى أحد معالم أو فروض هذه العلاقة الدالية مثل سعر الفائدة .

٣- عوامل إنتقال الدالة الاستثمارية :-

نظرا لأهمية التغيرات الناشئة عن أنتقال الدالة الاستثمارية فيجب الوقوف على العوامل المؤدية لهذا الأنتقال أو المؤثرة عليه . ويعتقد كينز وكثير من المفكرين الاقتصاديين أن جميع العوامل التى من شأنها أن تزيد الثقة لدى قطاع الأعمال تعتبر من القوى الديناميكية المؤثرة على أنتقال الدالة الاستثمارية .

وعموماً يمكن تقسيم العوامل المؤدية إلى أنتقال الدالة الاستثمارية إلى مجموعتين من العوامل الأولى وتمثل أو المتغيرات الداخلية ، والثانية وتمثل المتغيرات الخارجية .

وفيما يتعلق بالمتغيرات الداخلية ، فتتمثل فى قوى النظام الاقتصادى نفسه ، وفيما يتعلق بالتغيرات الخارجية فهى قوى خارجية ذات أثر على النظام الاقتصادى .

وتتمثل العوامل الداخلية فى مستوى الدخل او معدل تغيره ومستوى وأتجاه الطلب الاستهلاكى ورصيد رأس المال الراهن والأجور النقدية وأسعار عناصر الإنتاج ونشاط التبادل فى الأوراق المالية .

أما العوامل الخارجية فتتمثل فى الأختراع والتكنولوجيا ونمو وتركيب السكان والموارد الطبيعية ونفسية المستهلك والسياسة المالية والنقدية للحكومة والمناخ السياسى والحركات العمالية والمنظمات القانونية والاجتماعية والتجارة الخارجية والحروب والثورات .

ويعتبر التمييز بين المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة على أنتقال الدالة الاستثمارية ذو أهمية خاصة عند رسم السياسة الحكومية او حساب التوقعات فإذا كان الهدف هو رسم سياسة قصيرة المدى فإننا نفترض أستقرار وثبات العوامل أو المتغيرات الخارجية ، وبذلك فإن حجم الاستثمار ، يتوقف فقط على المتغيرات الداخلية .

أما إذا كان الهدف هو رسم سياسة الاستقرار لمعدل الاستثمار فإنه يمكن افتراض ان العوامل الداخلية سهلة المنال ويمكن التحكم فيها فى المدى الطويل وذلك بالمقارنة بالعوامل الخارجية .

ومن الجدير بالذكر في ضوء ما سبق أن الدالة الاستثمارية تعتبر دالة غير مستقرة وغير متوقعة فى معظم الأحوال بعكس الحال بالنسبة للدالة الاستهلاكية .

ثالثاً : محددات الطلب الاستثمارى :

عرفنا أن الإدخار لا يعدو أن يكون قراراً بعد الاستهلاك ، وأن مجرد هذا الامتناع لا يعنى بالضرورة زيادة التكوين الرأسمالى ، بل لابد ان يتحول هذا الادخار إلى الاستثمار ومع ذلك فقد ذهبت النظرية التقليدية على أن كل ادخار استثمار وأن الادخار لابد أن يتحول إلى استثمار ويرجع ذلك إلى أن النظرية التقليدية لم تعترف للنقود بقيمتها كمخزون للقيم وكذلك لم تسلم هذه النظرية بإمكانية الاكتناز .

وقد أنتقد كينز هذا الإتجاه ، وذهب إلى أن الادخار ليس إلا قرار بعدم الاستهلاك ولا يتحول بالضرورة إلى استثمار ويرجع ذلك إلى وجود الميل للاكتناز أى الميل للاحتفاظ بالنقود فى شكل سائل .

ولا يتوقف الاستثمار على حجم الدخل القومى ، بل يتوقف على الميل للاستثمار ويتوقف الميل للاستثمار على عاملين :

١- سعر الفائدة النقدى وهو ما يدفعه المنظم للحصول على القروض من السوق النقدى .

٢- الكفاية الحدية لرأس المال وهى عبارة عن نسبة العائد المتوقع من الاستثمارات الاضافية إلى تكاليف أقامتها .

أ- سعر الفائدة :

كان الاقتصاديون التقليديون ينظرون إلى الفائدة على أنها ثمن الادخار وعلى ذلك فهى تتحدد بعرض رؤوس الأموال والطلب عليها أما كينز فقد ذهب إلى أن الفائدة ثمن النقود ، بمعنى أنها ثمن التنازل عن السيولة . ولذلك فهى تتحدد كأى سلعة أخرى بعرض وطلب النقود أى بكمية النقود الموجودة وبتفضيل السيوله .

وعرض النقود عبارة عن الكمية النقدية الموجودة فى بلد معين فى زمن معين ، أما طلب النقود فيتمثل فى كمية النقود التى يرغب الأفراد فى الاحتفاظ بها فى شكل سائل ، ويعبر كينز عن ذلك المعنى باصطلاح التفضيل النقدى أو تفضيل السيولة .

أما إذا كان تفضيل السيولة ثابتاً ، وزادت كمية النقود ترتب على ذلك أنخفاض سعر الفائدة ، وإذا أنخفضت كمية النقود أرتفع سعر الفائدة .

وهناك علاقة بين سعر الفائدة ومرونة الدالة الاستثمارية .

حيث تعبر مرونة الدالة الاستثمارية على مدى أستجابة المنظمين للتغيرات الطفيفة في سعر الفائدة . وتعرف مرونة الدالة الاستثمارية بالنسبة لسعر الفائدة بالمعادلة التالية :

م ث ر = د ث ÷ د ر x ر ÷ ث

ث = الاستثمار ، د ث = التغير في الاستثمار

ر = سعر الفائدة ، د ر = التغير في سعر الفائدة .

م ث ر = معامل المرونة الاستثمارية بالنسبة لسعر الفائدة .

وبطبيعة الحال تتوقف درجة مرونة الدالة الاستثمارية بالنسبة لسعر الفائدة على مدى انحدار هذه الدالة أو بالأخص على ميلها والذى يعبر عنه د ث ÷ د ر

ويعتقد كثير من الاقتصاديين أن الدالة الاستثمارية غير مرنة بالنسبة لسعر الفائدة ويفسرون ذلك بأن سعر الفائدة ما هو إلا سعر خصم قليل الأهمية نسبياً من وجهه نظر رجال الأعمال . وذلك عندما يتوقعون أن السلعة الرأسمالية ستأتى بدخل يوازى تكاليفها الاستثمارية فى فترة تقل عن خمسة سنوات .

ويرجع ذلك إلى عدم تأثير سعر الفائدة على القرارات الاستثمارية عندما يكون المدى الزمنى للعائد المتوقع قصيرا . وقد يكون الإنفاق الاستثمارى غير مرن بالنسبة لسعر الفائدة عندما يكون مصدر معظم هذا الإنفاق الاستثمارى هو الأرباح التراكمية للمؤسسات . ويمكن تفسير ذلك بأن الأموال تكون مملوكة للمؤسسات وليست مقترضة ولا يحسب عليها سعر فائدة .

وعموما يعتبر مرونة الدالة الاستثمارية بالنسبة لسعر الفائدة ذو أهمية خاصة من الناحية العلمية ، إذ أنه يتبين مدى فاعلية تغير سعر الفائدة وتأثيره على حجم الإنفاق الاستثمارى . فإذا ما كانت الدالة الاستثمارية غير مرنة فإن ذلك يؤخذ دليلا قاطعا على عدم فاعلية استخدام سعر الفائدة للتأثير على حجم الإنفاق الإستثمارى سواء كان الأثر هو التوسع فى إنفاق الاستثمارى أو الانكماش فيه .

ب- الكفاءة الحدية لرأس المال : The Marginal Efficiency of Capital

وهي عبارة عن معدل العائد الصافي المتوقع فوق تكلفة الوحدة الأخيرة المستثمرة حديثاً من رأس المال . وعلى ذلك فإن الحافز على الاستثمار يتوقف على الكفاءة الحدية لرأس المال من ناحية وسعر الفائدة السائد في السوق من ناحية أخرى .

ويعرف كينز ثمن العرض بأنه نفقة الإحلال أي النفقة التي يتحملها المنظم إذا أشترى وحدة جديدة من المعدات الرأسمالية لتحل محل الوحدات القائمة أي أن الكفاءة الحدية لرأس المال تتوقف على نفقة الإحلال والغلات المتتابعة المتوقع الحصول عليها في المستقبل .

وبطبيعة الحال يكون من غير الملائم مقارنة مجموع الغلات التي يغلها الأصل بتكلفة شرائه . وذلك لأن القيمة الحالية تختلف عن القيمة المستقبلية لها . ويمكن تقدير الكفاءة الحدية لرأس المال من المعادلة الأتية :

$$د = غ \div (١ + ك) + غ_{١} \div (١ + ك_{١}) + غ_{٢} \div (١ + ك_{٢}) + غ_{٣} \div (١ + ك_{٣})$$

حيث د تمثل نفقة الإحلال ، غ١ ، غ٢ ...... غ ن تمثل الغلات السنوية المتوقعة خلال حياة الأصل الرأسمالي وهي ن من السنوات ، ك الكفاءة الحدية لرأس المال أو سعر الخصم .

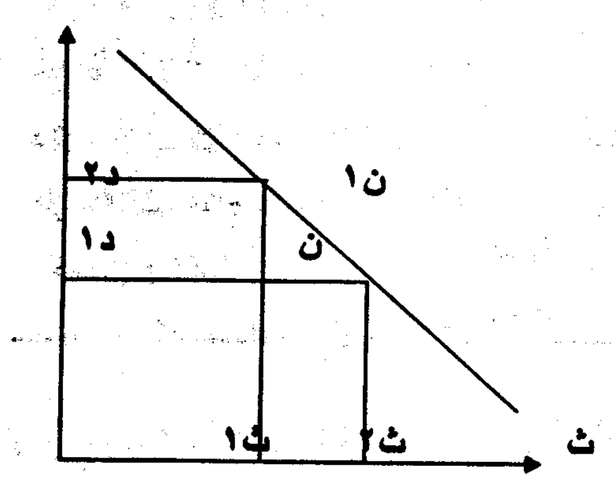
وفي ضوء ذلك يتضح أنه عندما تكون الكفاءة الحديه لرأس المال أعلى من سعر الفائدة السوقي فإنه يكون من المربح لرجال الأعمال أن يزيدوا إنفاقهم الاستثماري حتى نقطة التوقف التي يكون عندها معدل العائد المتوقع مساو لسعر الفائدة .

ويلاحظ ان الكفاءة الحدية لرأس المال ليس مقداراً ثابتاً لكنها تتغير عكسيا مع مستوي الاستثمار فكلما زاد الاستثمار فإنه من المتوقع أن تنخفض الكفاءة الحدية لرأس المال . والجدول التالي يوضح علاقة الكفاءة الحدية لرأس المال ومستويات الاستثمار .

(جدول الطلب على الاستثمار)

الاستثمار (مليون جنيه)	الكفاءة الحدية لرأس المال
١٠	١٧%
٢٠	١٣%
٣٠	١٠%
٤٠	٨%
٥٠	٦ر٥%
٦٠	٥%

ويتبين من الجدول الأفتراضى السابق أنه بزيادة الاستثمار تقل الكفاءة الحدية لرأس المال والعكس صحيح . ويمكن رسم منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال فىالشكل البيانى التـالى حيث يمثل المحور الأفقى كمية الأستثمار والمحور الرأسى ، الكفاءة الحدية لرأس المال (شكل رقم ٢٥) .



ويبين المنحنى مستويات الاستثمار المختلفة عند المستويات المختلفة من الكفـاءة الحديـة لرأس المال أو سعر الفائدة ، ويتجه المنحنى إلى أسفل ليعبر على العلاقة العكسـية بـين المتغيرين عند مستوى استثمار (ث١) كان سعر الفائدة (د١) وبزيادة الاسـتثمار إلـى

المستوى (ث٢) ينخفض سعر الفائدة إلى (د٢) . وتكتب هذه العلاقة فى شكل معادلـــة كالتالى : ث = أ – ب (ف)

حيث :-

ث   مستوى الاستثمار

أ   الجزء المقطوع من المحور الرأسى

ب   ميل المنحنى

ف   سعر الفائدة السوقى

ومن المعادلة يتضح أن الاستثمار دالة متناقصة فى سعر الفائدة أى أن العلاقة عكسية بين مستوى الاستثمار وسعر الفائدة .

ويمكن تفسير العلاقة العكسية بين الكفاءة الحدية لرأس المال وحجم الإستثمار بما يلى.

١- أن الغلات المتوقعة من الإستثمار تنخفض كلما زاد حجم المعدات الرأسمالية ، إذ أن زيادة حجم المعدات الرأسمالية يعنى زيادة عرض السلع التـــى تنتجهـــا هـــذه المعدات وبالتالى انخفاض أسعارها مما يؤدى إلى أنخفاض عائد هذا النوع مـــن الاستثمار ، وهذا العامل يمارس دوره فىالمدى الطويل.

٢- إن نفقة احلال رأس المال تتزايد كلما زاد إنتاج المعدات الرأسمالية نتيجة لسريان قانون تزايد التكاليف . فمع تزايد الاستثمار فى الألات مثلا وتزايد الطلب عليهـــا فإن تكاليف إنتاج هذه الألات نفسها ستتجه إلى الإرتفاع وسيؤدى ارتفـــاع ثمـــن العرض (تكلفة شراء الألات) إلى انخفاض نسبة العائد إلى تكلفـــة الشـــراء اى انخفاض الكفاءة الحدية لرأس المال ، وهذا العامل يلعب دروه فى المدى القصير.

ولا شك أن اتجاه الكفاءه الحدية لرأس المال إلى التناقص كلما زاد حجم الاستثمار . بعـــد أحد العوامل الرئيسية التى تساعد على تحقيق التوازن إذ أنه لو كانت الكفاءة الحدية لرأس المال ثابتة او متزايدة مع زيادة حجم الإستثمار فإن الطلب على الأصول الرأسمالية يكون مرنا مرونة لانهائية أى أنه لا يوجد حد يستقر عنده الاستثمار .

وهناك عدة عوامل أخرى تؤثر على الاستثمار أهمها :

١- الغلات المتوقعة من الأصل الرأسمالي : أن ما يحفز رجال الأعمال على القيام بالاستثمار هو دافع الربح الذى له تأثير رئيسى على قرارات رجال الأعمال ، وبالتالى فإنهم لن يشتروا أصولاً رأسمالية جديدة إلا إذا توقعوا أن الغلات المنتظرة من هذه الأصول ستكون كافية على الأقل لتغطية تكلفتها أى تكلفة إحلالها .

وتتوقف الغلات المنتظرة من استعمال الأصل الرأسمالى إلى حد كبير على توقعات المنظم بالنسبة للطلب على المنتج وثمن بيع هذا الناتج على مدى العمر الإنتاجي لهذا الأصل ولذلك لأن الاستثمار طويل الأجل وأنه قرار صعب الرجوع فيه حيث يبنى على التوقعات المستقبلية بالطلب والأثمان والأرباح المتوقعة .

٢- ثمن عرض الأصل الرأسمالى : وهى عبارة عن ثمن شراء الأصل الرأسمالى والفائدة على الأموال المقترضة للحصول على هذا الأصل . وثمن عرض الأصل الرأسمالى لا يتغير بسرعة على الأقل في المدى القصير إلا فى حالات ظهور ابتكارات واختراعات حديثة والتى من شأنها إنتاج ألات حديثة تفوق إنتاجيتها على الألات القديمة .

وبالإضافة إلى العوامل السابقة فإن زيادة دخول الأفراد فى المجتمع ستؤدى إلى زيادة الاستهلاك والتى يعبر عنها بزيادة الطلب الفعال ويستتبع ذلك زيادة فى الإنتاج . وزيادة الإنتاج تستلزم توسعاً فى الوحدات الإنتاجية أى زيادة الطلب على الأصول الرأسمالية. ويعنى ذلك زيادة الأستثمار .

والطلب على السلع الرأسمالية مشتق من الطلب على السلع الاستهلاكية وعلى ذلك فإن الزيادة فى الاستهلاك ستؤدى بالضرورة إلى الزيادة فى الاستثمار (على فرض عدم وجود تجارة خارجية) ، ولكنه وجد أن الزيادة النسبية فى الاستثمار قد تفوق الزيادة النسبية فى الاستهلاك ومن هنا نشأت فكرة تضاعف الطلب الاستثمارى وهو ما يعرف باسم المعجل Acceleraor .

رابعاً : نظرية المضاعف ومبدأ التعجيل :

يساعد مفهوم الميل الحدى للاستهلاك على التعرف بطريقة حسابية على الأثر الذى يحدث لحجم الدخل القومى نتيجة زيادة الاستثمار ، وتقوم فكرة مضاعف الاستثمار على أساس أن كل إنفاق يتدفق إلى المشروعات ويمثل دخلا جديدا للعناصر المستخدمة فيها ، وكل

دخل جديد سينفق منه جزء طبقا للميل الحدى للاستهلاك يتدفق فى الدورة الثانية إلى مجموعة من الأفراد دخل ، فإنفاق جزئى ، هكذا .

ولمعرفة التحليل النظرى لفكرة المضاعف والمعجل يجب ان نفرق بين نوعين من الاستثمار :

١- الاستثمار الذاتى او المستقل ----------- فكرة المضاعف .

٢- الاستثمار المشتق أو التابع -----------فكرة المعجل .

أولاً : أثر المضاعف :

تهدف نظرية المضاعف عن كينز إلى بيان أثر الاستثمار فى الدخل القومى ومؤداها أن الزيادة فى الإنفاق على الاستثمار تؤدى إلى زيادة الدخل القومى لا بمقدار هذه الزيادة الأولية فى الاستثمار فحسب بل بكميات مضاعفة تقدر بما يؤدى إليه هذه الزيادة من الاستثمارات من نفقات متتالية على الاستهلاك .

وتسمى العلاقة بين الزيادة فى الدخل القومى أو الزيادة فى الاستثمار بالمضاعف وعند كينز يبين المضاعف الأثر الذى يحدث الاستثمار الذاتى أو المستقل على الاستهلاك وذلك عن طريق سلسلة الدخول النقدية التى تنجم عن الإنفاق الأولى للاستثمار ولذا يكون مضاعف الاستثمار هو معامل يربط بين الزيادة فى الدخل الناجم عن الزيادة فى الاستثمار المستقل .

والمقصود من أصطلاح المضاعف نفسه : " هو المعامل العددى الذى يحدد مقدار الزيادة فى الدخل الناتجة عن الزيادة فى الإنفاق على الاستثمار " .

ومما سبق يتضح أن مضاعف الاستثمار أو ما يطلق عليه أحيانا مضاعف الدخل أنه مقلوب الميل الحدى للأدخار كما هو مبين من العلاقة التالية .

مضاعف الاستثمار = ١ ÷ ١- الميل الحدى للاستثمار =

÷ الميل الحدى للاستثمار = ١ ÷ م ح خ

ويمكن أثبات العلاقة بين الميل الحدى للاستهلاك والمضاف بأسلوب أخر فالمضاعف يبين مقدار الزيادة فى الدخل الناشئة عن الزيادة فى الاستثمار . كما أنه من المعروف ان كل زيادة فى الدخل سوف توزع على كل من الاستهلاك والادخار والذى يفترض انه يتدفق

ليمثل استثمارا اضافيا المضاعف =

$$\frac{\text{الزيادة فى الدخل}}{\text{الزيادة فى الاستثمار}} = \frac{\Delta د}{\Delta ث}$$

د = ك + ث

ث = د - ك .... (١)

$$م = \frac{\Delta د}{\Delta ث} \quad , \quad \Delta د = م \times \Delta ث$$ .... (٢)

ومن الناحية النظرية تتراوح قيمة المضاعف بين ما لا نهاية والواحد الصحيح وذلك على اعتبار أن الميل الحدى للاستهلاك يتراوح ما بين ١٠٠% ، والصفر بمعنى أن الأدخار النهائى أما أن يكون صفرا او معادلا لكل الزيادة فى الدخل .

نقد فكرة المضاعف عند كينز :

الفكرة السابقة للمضاعف وهى التى قدمها كينز تعتبر صورة غير كاملة للمضاعف للأسباب الأتية .

١- إن تحديد الميل الحدى للاستهلاك للمجتمع بأسره ، أمر فى غاية الصعوبة ، هذا الميل يختلف باختلاف الفئات الاجتماعية المختلفة ويتوقف عند نمط توزيع الدخل ، ولذا فإن حساب قيمة المضاعف تثير مشكلة احصائية .

٢- عدم واقعية الأفتراض القائل بأن الدخول الناجمة عن الاستثمار المستقل تستخدم أما للاستهلاك أو للادخار لأن هناك استخدامات أخرى للدخول وتعتبر فى نفس الوقت تسرباً عن الإنفاق الاستهلاكى مثل الودائع البنكية أو الاستيراد من الخارج او الاكتناز .

٣- يفترض تحليل كينز للمضاعف غياب عنصر الزمن ، أى أن الأثار فى الإنفاق الاستهلاكى تكون فورية ، مع أن هذه الأثار المتتالية والمتناقصة تأخذ وقتاً ، وأثناء ذلك يقل الميل الحدى للاستهلاك .

٤- يفترض تحليل كينز للمضاعف وجود طاقة إنتاجية معطلة ، أى أن الاقتصاد يعمل عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل .

٥- يفترض تحليل كينز أن الزيادة فى الاستثمار تقتصر على كمية الاستثمار الأولى المستقل ومن ثم لا زيادة متتالية فى الطلب الاستهلاكى ، أى أن كينز أفترض أن الادخار لا يتحول إلى أستثمار اضافى جديد أى أنه أعتبر كل إدخار تسرباً .

وقد أدى ذلك إلى أدخال بعض التعديلات على التحليل الكينزى المضاعف بهدف جعله أكثر دقة وأهم هذه التعديلات .

١- إدخال عنصر الزمن فى التحليل .

٢- الأخذ غى الاعتبار السلوك الاستهلاكى والمجموعات الاجتماعية المختلفة .

٣- تفادى ما يفترضه كينز من أن الزيادة فى الاستثمار تقتصر على الكمية الأولى للأستثمار المستقل دون أن يليها زيادات متتالية فى الاستثمار تثيرها الزيادة الحاصلة فى الإنفاق الاستهلاكى الناجمة عن الاستثمار الأول .

ثانياً : أثر المعجل :

يؤكد هذا المبدأ على أن التبدل فى الاستثمارات الصافية هو دالة لمعدل التغير فى الطلب على السلع النهائية وليس نتيجة للمستوى المطلق فى الطلب النهائى .

ويشير هذا المبدأ إلى أن اى تغير فى معدل الطلب على الناتج النهائى لابد وأن يحدث تبديلاً وعلى نطاق اوسع فى الطلب على الأموال الإنتاجية .

فإذا رمزنا للناتج النهائى بالرمز (ن هـ) وإلى مقدار رأس المال الضرورى لإنتاج هذا الناتج بالرمز (س م) وإلى النسبة الموجودة بينهما والتى يطلق عليها أسم معامل رأس المال بالرمز (م ع س) . وفى هذه الحالة نستطيع أن نعبر عن هذه العلاقة بالصيغة التالية :

م ع س = س م ÷ ن هـ

وفى حالة إفتراض بقاء الأحوال على حالها دون تبدل فإن كل زيادة فى الطلب على الناتج النهائى تؤدى إلى زيادة فى رأس المال لتحقيق إنتاجها وهذا ما يشير إليه الصيغة التالية:-

م ع = Δ س م ÷ Δ ن هـ

وفى حالة إستبدال مصطلح رأس المال بعبارة الاستثمارات الصافية أو المولدة والتى ترمز إليها بالرمز (س ص) ، ففى هذه الحالة نحصل على :

م ع س = Δ س م ÷ Δ ن هـ وبالتالى يكون

Δ س ص = Δ ن هـ x م ع س

وقد يلاحظ أن الزيادة فى الاستثمار لا تقتصر على الزيادة فى الاستثمار المستقل ، وإنما تشير إلى الزيادة المتتالية فى الطلب على السلع الاستهلاكية بما يؤدى إلى زيادة أخرى فى الاستثمارات تتحول بمقتضاها الأجزاء إلى أستثمارات مشتقة . والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل الاستثمار ÷ الاستهلاك .

ويتوقف زيادة الاستثمار على العوامل الأتية :-

١- كمية رأس المال الثابت وخاصة الألات اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من السلع الاستهلاكية فكلما أرتفعت هذه النسبة كلما أرتفع معدل الزيادة فى الاستثمار المشتق .

٢- طول عمر الألات او ما يسمى بدرجة عدم قابلية رأس المال الثابت للأنقسام فكلما أطال عمر الألات كانت الزيادة فى الاستثمار التى تثيرها الزيادة فى الطلب على السلع الاستهلاكية

٣- وجود المخزون من السلع الاستهلاكية ، أو وجود طاقة إنتاجية معطلة. فوجود مخزون أو طاقة إنتاجية معطلة يسمحان بتغذية الزيادة فى الطلب على السلع الاستهلاكية ولا يؤديان إلى التوسع فى الطاقة الإنتاجية وبالتالى فى الاستثمار .

٤- توقع الأفراد المنتجون لفترة زمنية لاستمرار الطلب إذ لو قدر المنتجون ان الزيادة فى الطلب الاستهلاكى هى زيادة عارضة فإنهم لن يقلبوا على التوسع فى الطاقة الإنتاجية والعكس صحيح .

٥- ووفقاً للنتيجة النهائية لعمل هذه العوامل مجتمعه يتحدد مدى التغير فى الطلب على الاستثمار الذى ينتج عن التغير فى معدل الطلب على السلع الاستهلاكية .

وهناك شروط لابد من توافرها لظهور مبدأ المعجل وهى :-

- أن يكون الجهاز الإنتاجى الحالى مستخدماً بكامل طاقته .
- بقاء الظروف التكنيكية على حالها بحيث أن أى زيادة فى الطلب على السلع النهائية تتطلب زيادة بنفس النسبة فى الأموال الإنتاجية المعدة لإنتاجها .
- قيام المنظم بعملية الأستبدال فى كل سنه بنسبة عمر الجهاز الإنتاجى .

- مرونة كافية فى الائتمان المصرفى لتسهيل الزيادة فى الإنتاج .
- توافر إحتياطى من الموارد الأولية تساعد على زيادة الإنتاج .

ويظهر مفعول مبدأ المعجل فى الحالات الآتية :-

- حالة الأموال الإنتاجية الدائمة .
- حالة الأموال الاستهلاكية الدائمة .
- حالة المخزون من السلع .

وهناك ظاهرتان مرتبطتان بمبدأ المعجل وهما :

١- إن درجة التوسع فى الطلب الموال الإنتاجية مرتبطة ومتوقفة على عمر الألات .

٢- إن الطلب على الأموال الإنتاجية يتوقف على معدل الزيادة فى الطلب على المنتجات النهائية وليس على إتجاه الزيادة .

بعض التحفظات التى ترد على مبدأ المعجل :-

أ- تظهر حقيقة هذا المبدأ أثناء فترة الأنتعاش الاقتصادى حينما يضغط الطلب الحالى على القدرة الإنتاجية ، ولا يظهر مفعول هذا المبدأ فى حالة الكساد الاقتصادى ، حينما يكون جزء من المقدرة الإنتاجية غير مستخدماً .

ويفترض هذا المبدأ أن يكون الجهاز الإنتاجى الحالى مستخدماً بكل طاقته وهذا الأفتراض بعيد عن الواقع لأن النسبة بين الطلب على الأموال النهائية وبين الطلب على الأموال الإنتاجية ليست ثابتة .

ب- يرى كثير من الاقتصاديين أن مبدأ المعجل فى شكله الرياضى له صفة ميكانيكية فى تفسير ظاهرة التقلبات الكبيرة فى الاستثمارات . وهذا مخالف للواقع لأن الطلب على الاستثمارات الجديدة يتوقف على توقعات المنظمين حول الأرباح مستقبلاً .

ج - يقوم هذا المبدأ على فرضية أساسية معنا وهى أنه حين يزداد الطلب على السلع الاستهلاكية يزداد الطلب بنفس النسبة على الأموال الاستثمارية. وهذا الأفتراض قد يخالف الواقع لأن الإنتاج قد يزداد فى السلع الاستهلاكية ولا يزداد فى الصناعات الاستثمارية .

د- قد لا يظهر المعجل وبخاصة فى الاستثمارات طويلة الاجل وبخاصة التى لا تتوقع غله فى الأجل القصير مثل بناء سكك حديد فى منطقة لأستغلالها ، أى أن العلاقة لا تبدو واضحة بين زيادة الطلب الحالية وبين هذا النوع من الاستثمار .

ثالثاً : التفاعل المتبادل بين المضاعف والمعجل :-

لا يقتصر أثر الإنفاق الأولى على زيادة الدخل عن طريق الإنفاق على الاستهلاك فقط وفقاً لمبدأ المضاعف إنما يتعداه كذلك إلى زيادة فى الاستثمار المشتق وفقاً لمبدأ المعجل . فإذا أريد أن نأخذ فى الاعتبار الأثار الكلية للإنفاق الأولى (الاستثمار الذاتى) سواء فيما يتعلق بالإنفاق على الاستهلاك أو بالانفاق على الاستثمار المشتق لزم مراعاة التفاعل المتبادل بين المضاعف والمعجل .

وقد يحدث ذلك أثاراً تراكمية فى الإقتصاد على كل من الدخل والإنتاج والاستهلاك والاستثمار أى فى الكميات الاقتصادية الكلية . كما أنه قد يحدث أثار أنكماشية تترتب على أنقاص الاستثمار الأولى عن المعدل الطبيعى بما يحدث انخفاض فى كل من الكميات السابقة (الدخل ، الإنتاج ، الاستهلاك ، الاستثمار) .

وهكذا يمكن القول بأن التغيرات فى الدخل القومى هى وليدة العلاقة بين " المعجل " و " المضاعف " . حيث يحلل " مبدأ المعجل " العلاقة بين الزيادة فى الإنفاق الإستهلاكى والزيادة فى الاستثمار التابع من جانب رجال الأعمال . وتؤدى الزيادة فى الاستثمار التابع إلى زيادة الدخل النقدى للمجتمع من خلال " مضاعف الاستثمار " . ومع زيادة الدخل النقدى للمجتمع يزداد الإنفاق الإستهلاكى ولو بنسبة متناقصة ، وتولد هذه الزيادة الحافز لدى رجال الأعمال على زيادة الإنفاق الاستثمارى .

الفصل الرابع : التوظف والنقود فى النظرية الكينزية

أولاً : التوظف فى النظرية الكينزية :-

يتوقف حجم التوظف بالنسبة للأقتصاد القومى على قرارات جميع المنظمين مجتمعين . ويطلق كينز على مجموعة العوامل الرئيسية التى تحدد مستوى التوظيف الطلب الكلى والعرض الكلى . وعند أى مستوى معين من التوظف للعمال وليكن " س " نجد أن ثمن العرض الكلى هو عبارة عن الكمية الكلية للنقود التى يرى المنظمون أنه يجب الحصول عليها من بيع الإنتاج الكلى .

ويجب أن تكون هذه الكمية للنقود التى يتوقع المنظمون الحصول عليها كافية لتعجيل مستوى توظيف هذا العدد من العمال ممكنا فى نظرهم . وبعبارة أخرى فإن ثمن العرض الكلى حينما نستخدم عددا معينا من العمال هو الذى يعبر عن التكلفة الكلية للإنتاج الذى يقوم به هذا العدد من العمال ، أى أنه حد أدنى يتعين تغطيته اولا لما أقدم ارباب الاعمال على هذا المستوى من التوظيف ، طالما ان المنظمين كمجموعة لا يتوقعون تغطية تكاليفهم عند توظيف وحدة العمال ،فإننا لابد وأن نتوقع هبوطا فى حجم التوظف أى سوف يكون عدد العمال أقل من س .

ومن ناحية أخرى فإن ثمن الطلب الكلى عند أى مستوى من التوظف هو كمية النقود التى يعتقد جميع المنظمون أنهم سوف يحصلون عليها حقا ، من بيع إنتاج هذا العدد الموظف من العمال ، فهى تمثل المقبوضات المتوقعات عند حجم معين من التوظف الممنوح للعمال .

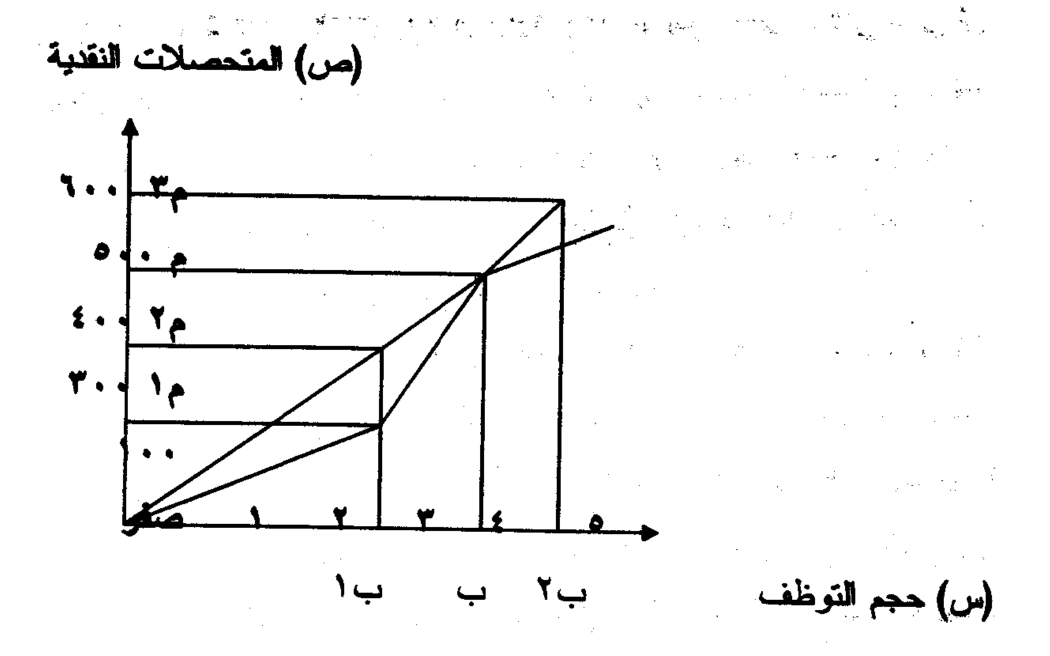
وقد عارض كينز تصور الكلاسيك فى رأيهم المتعلق بأن البطالة تختفى إذا قبل العمال مبدأ تخفيض الأجور مبرراً ذلك بوجود نقابات عمالية تشكل اهمية كبيرة فى الدفاع عن حقوق العمال . بالإضافة إلى صعوبة تخفيض الأجور فى ظل الإنتاجية العمالية والتطور التكنولوجى .

كما عارض كينز وجهة النظر الكلاسيكية المتعلقة بدالة عرض العمل والتى ترى أن العامل لا يوازن عند عرض عمله للحصول على الدخل بين المشقة الحدية التى يبذلها وبين الاجر الحقيقى الذى يحصل عليه . وهنا يرى كينز أن عرض العمل من جانب العامل مرن مرونة لا نهائية طالما هو عاطل حتى يتحقق التوظف الكامل وبعد ذلـــك تضعف مرونة العرض حتى يصبح عرض العمل عديم المرونة .

وفى ضوء تكوين منحنيات تمثل الطلب الكلى والعرض الكلى يمكن تحديد مســتويات التوظيف المختلفة من خلال ثمن الطلب والعرض الكلى . حيث أن منحنى العــرض الكلى يوضح ما يجب ان يحصل عليه المنظمون من النقود كحد أدنى لكى يســتمروا فى توظيف أعداد مختلفة من العمال ، فهو يمثل كمية التوظف حتى يرى المنظمون عرضها عند المستويات المختلفة لما يجب أن يحصلوا عليه من النقود نتيجــة بيــع إنتاجهم . كما أن منحنى الطلب الملى يوضح من الناحية الاخرى ما يتوقع المنظمون الحصول عليه من النقود عند نفس مستويات التوظف أى إذا استخدموا نفس الأعــداد من العمال ، كما يتضح من الجدول التالى :

حجم التوظف عدد العمال (بالملايين)	المتحصلات الواجبة (العرض الكلى)	المتحصلات المتوقعة (الطلب الكلى)
١	٤٠	٢٢٠
٢	١٠٠	٣٤٠
٣	١٨٠	٤٢٠
٤	٣٠٠	٤٨٠
٥	٥٠٠	٥٠٠
٥ر٥	٥٢٠	٦٢٠

وتبدو الفكرة أكثر نضوجا إذا قمنا بتشكيلها بيانيا كما يتضح من الشكل رقم (٢٦).



ومنحنى الطلب الكلى ومنحنى العرض الكلى تحدد فيما بينهما كمية التوظف التى يعرضها المنظمون فعلا . فطالما أن الكميات النقدية التى يتوقعها المنظمون نتيجة عرض مستوى معين من التوظف أعلى من الكمية التى يجب أن يحصلوا عليها لجعل هذا المستوى مـــن التوظف ممكنا ، فإن المنافسة بين المنظمين سوف تؤدى إلى زيادة حجم التوظف .

وبعبارة أخري طالما أن هناك فرصا طيبة لتحقيق الزيادة فى حجم التوظف وطبعا هـــذه الفرص متاحة طالما أن ثمن الطلب الكلى يزيد من ثمن العرض الكلى فإن قوى المنافسة تدفع المنظيمين إلى زيادة حجم التوظف .

ومن ثم نجد أن المنافسة بين المنظمين سوف تعمل على زيادة التوظف طالما أنه أقل من الكمية أ ب (خمسة ملايين) وواضح من الشكل رقم (٢٦) أن ثمن الطلب الكلى أعلى من ثمن العرض الكلى طالما أن حجم التوظف لم يتعدى الكمية

أ ب .

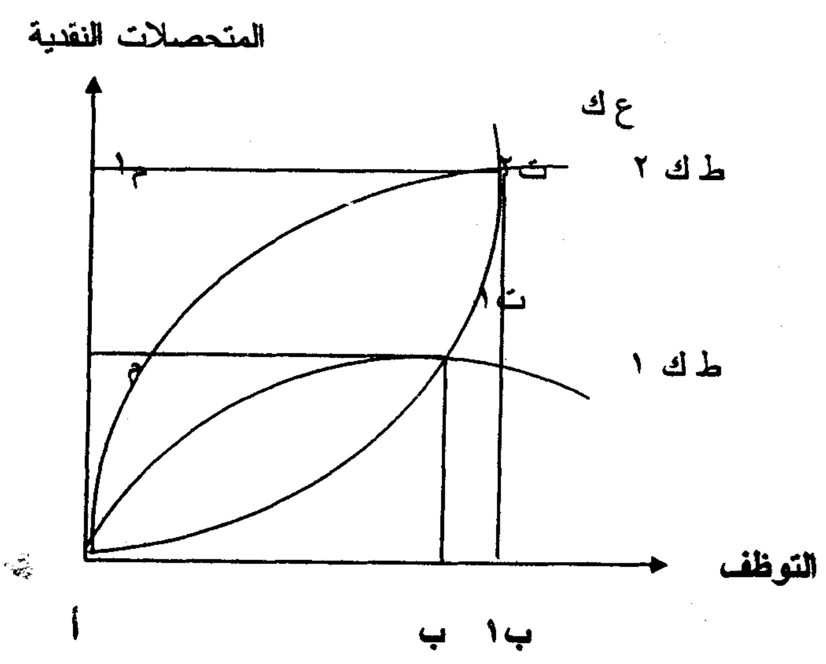
ولكن لو زاد عدد العمال عن الكمية (ا ب) فإن منحنى الطلب الكلى يقع إلـــى يمـــين منحنى العرض الكلى . وبهذه الحالة يرى المنظمـــون أن المتحصـــلات النقديـــة مقابـــل مبيعاتهم سوف تكون أقل من الحد الأدنى الذى يجعل زيادة التوظف أمرا ممكنـــا ، فهـــم يتوقعون التعرض للخسائر إذا زاد عدد العمال المستخدمين فى الإنتاج عن الكمية (أ ب)

ومن ثم نجد أن هذه النظرية تعمل على خفض عدد العمال إلى المستوى أى الكمية أ ب (٥ مليون عامل) .

ومن ثم نجد ان حجم التوظف في مجتمع ما انما يتحدد عند نقطة تقاطع منحنى الطلب الكلى مع منحنى العرض الكلى وأن التوازن يسود الحياة الاقتصادية عندما تكون كمية المتحصلات النقدية التى يتوقعها أرباب الاعمال والمنظمين معادلة تماما للكمية التى يجب ان يحصلوا عليها لكى تجعل توظف هذا العدد من العمال أمراً ممكنا ، أى معادلة تماما لذلك الحد الادنى الذى يضمن تغطية تكاليف الإنتاج .

ومن الشكل رقم (٢٧) يتضح أن هذا التوازن يسود عند النقطة (ب) حينما يكون حجم التوظف (أ ت) (٥ مليون عامل) ومجموع المتحصلات النقدية أ م (٥٠٠ مليون جنيها) وأن هذه هى نقطة التوازن الوحيدة التى يسمح بها المنحنيات ط ك و ع ك .

ومن الجائز قطعا وجود أكثر من موقف واحد يتحقق عنده التوازن فى الحياة الاقتصادية . والوضع الذى يسود فيه التوازن الحياة الاقتصادية عند المستوى الذى يحقق التوظف الكامل يعتبر دون شك أنسب الاوضاع أى الوضع الذى يحقق التوازن المثالى (شكل رقم ٢٧) .



وتكون العلاقة بين الطلب الكلى والعرض الكلى مثالية . ولكن ليس هناك من الأسباب م
يجعلنا نعتقد أن هذه الحالة العامة ومن ثم يمكن لنا ان نقول بأن النظرية التقليدية كانت
تسرف فى التفاؤل .

والطلب الكلى هو عبارة عن الدخل القومى والأخير بدوره يتوقف على الاستثمارات والإنفاق على الاستهلاك . فأى تغير فى هذين الشقين سوف يحدثان تغيرا فى حجم الطلب الكلى سواء بالنقص او بالزيادة وبالتالى تغيرا فى حجم التوظف .

فإن كان هذا التغير بالنقص مثلا فإن هذا يؤدى لنقص فى حجم التوظف ، وتنحصر مهمتنا إذا فى معالجة البطالة التى تحدث وقتئذ إذ تهدف من الأعتماد على الطلب الكلى إلى علاج البطالة ومن العرض الكلى إلى رفع مستوى الكفاية الإنتاجية وزيادة الإنتاج الذى قد يتصف بعدم المرونة ونتلاقى بذلك حدوث الظاهرة السريعة لأثار زيادة الطلب الكلى والتى تتمثل فى التضخم .

ولا يجب أن يفسر أفتراضنا سريان نفس ظروف وأحوال العرض الكلى كما هى بأنه أقل أهمية ، وأنما هذا الفرض واقعى ولاسيما فى المدة القصيرة ، إذ من الملاحظ فى حالة وجود بطالة نجد أن المجتمعات المتقدمة أقتصاديا لا تهتم كثيرا بتحقيق وفورات فى تكاليف الإنتاج وفى جعل عرض السلع أكثر كفاية بقدر ما تهتم بخفض كمية الإنتاج ولكن ما أن نصل إلى التوظف الكامل وبدرجة اكبر عندما يحدث التضخم فتتضح أهمية رفع الكفاية الإنتاجية .

ونطلق على مستوى التوازن للمدة القصيرة للطلب الكلى والعرض الكلى الذى يحدد مستوى التوظف فى المدة القصيرة الطلب الفعال فهو ذلك الطلب الكلى الذى يصبح فعالا لأنه يعادل ثمن العرض الكلى ، وعلى هذا يمثل موقفا يسوده التوازن فى الفترة القصيرة فهو يتميز عن أية نقطة أخرى على منحنى الطلب الكلى والتى تمثل موقف من مواقف التوازن التى تتحقق فعلا .

وواضح ان الطلب الفعال قد يصاب بالقصور والنقص ومع ذلك يسود الحياة الاقتصادية التوازن فى الفترة القصيرة عند مستوى يقل عن مستوى التوظف الكامل ، وهذا ما لم يتصوره الاقتصاديون الكلاسيك عندما أفترضوا أن الطلب الكلى دائما من الصعب بحيث يتعادل مع ثمن العرض الكلى المقابل للتوظف الكامل.

وفى أية مجتمع نجد أن الطلب الفعال يمثل كمية النقود التى تنفق على منتجات الصناعة وبعبارة أخرى يمكن أعتباره عائد عوامل الإنتاج ، فالمتحصلات النقدية لأصحاب الأعمال إنما يدفعونها فى شكل أجور وفائدة وريع وربح .

فلا شك أن ثمن الإنتاج القومى الكلى هو نفس المتحصلات النقدية من بيع الإنتاج ومن حيث أن الإنتاج يتكون إما من سلع استهلاكية أو سلع إنتاجية ، فإن الطلب الفعال إنما يعادل الإنفاق القوى الكلى على سلع الاستهلاك والانفاق الكلى على سلع الاستثمار .

ويمكن كتابة ذلك فى شكل المعادلة التالية :

الطلب الفعال = الإنفاق على سلع الاستهلاك + الإنفاق على سلع الاستثمار .

وعلى هذا فإن حجم التوظف الذى يتوقف على الطلب الفعال إنما يتوقف بدوره على كمية الإنفاق على الاستهلاك وعلى الإنفاق على الاستثمار . ومن ثم نجد أن تحليل الكينزى يرى أن تحقيق مستوى عال من التوظف ، إنما يتسنى بتحقيق مستوى عادل من الإنفاق على الاستهلاك والإنفاق على الاستثمار أو كليهما معا. ولما كان الإنفاق على الاستهلاك يكاد يكون ثابتاً ولا سيما الفترة القصيرة فإن الأهمية تتركز على الاستثمار .

ومن الواجب أن نذكر أن الطلب الفعال يتولد إما عن الإنفاق الخاص أى الخاص بالافراد والمشروعات الخاصة او الإنفاق الحكومى .وأن الإنفاق الحكومى " العام " قد أخذ اهميته فى التزايد كمصدر من مصادر التوظف . ولذا فإنه يمكننا أن نضع معادلة الطل بالفعال السابق ذكرها كالاتى :

الطلب الفعال = الإنفاق " أى إنفاق القطاع الخاص " على الاستهلاك + الإنفاق الخاص على الاستثمار + الإنفاق الحكومى على كل من الاستهلاك والاستثمار .

ثانياً : الطلب على النقود :-

يرى كينز أن الطلب على النقود يتم لثلاثة أغراض هى ، أغراض المعاملات ، أغراض الاحتياط ، أغراض المضاربة ، ويتوقف هذا الطلب على الحالة النفسية السائدة فى المجتمع .

١- غرض المعاملات Transactions Motive

عادة ما يحصل الأفراد على دخولهم على فترات متباعدة (شهريا أو أسبوعياً) ، بينما ظروف الحياة تتطلب منهم الإنفاق اليومى ، مثل الإنفاق على الغذاء أو الملبس

أو المسكن أو ..... ، ولذلك كان من الضرورى توفر رصيد نقدى سـائل لمواجهـة مثل هذا الإنفاق وهذا الرصيد يتم الاحتفاظ به فى شكل سائل لأغـراض المعـاملات والمعاملات يمكن النظر إليها من وجهة نظر المستهلك . ومن وجهة نظر المـنظم . والمستهلك ، فإن حجم الرصيد النقدى الذى يحتفظ به سائلا ، لأغراض المعاملات ، يتوقف على حجم الدخل ومتوسط الفترة الزمنية التى يحصل خلالها على دخله .

أما المنظم ، فيحتاج إلى رصيد نقدى لمواجهة المطالب العاجله ، مثل المـواد الخـام والمصروفات الجارية .

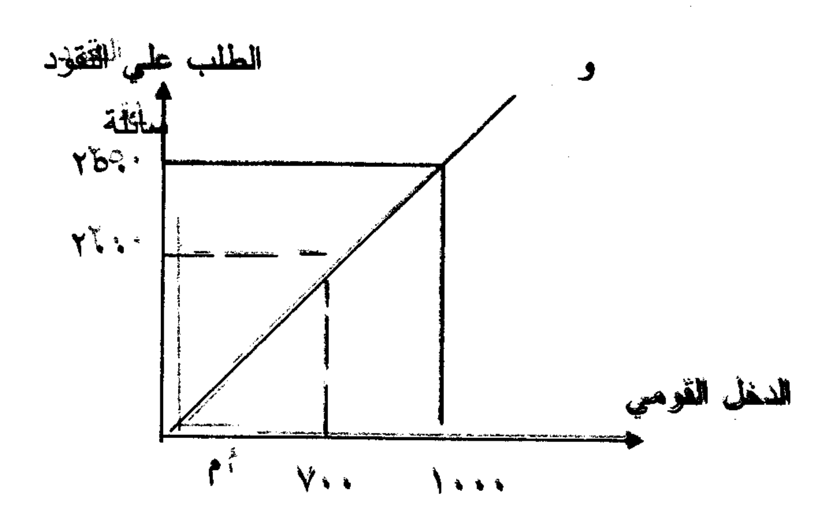
ويلاحظ ان الطلب على النقود بدافع المعاملات ، إنما يقوم بوظيفة النقـود كوسـيط للتبادل وأن حجم هذاالطلب يتوقف على الدخل ، أى أن

: س = د (ل) .

حيث س = كمية النقود السائلة والمطلوبة لأغراض المعاملات .

ل = الدخل (سواء كان دخل الفرد أو إيرادات المنشاة) .

ويوضح الرسم الأتى العلاقة بين طلب النقود سائلة لأغراض المعـاملات والـدخل (شكل رقم ٢٨) .



٢- غرض الاحتياط Precautionary Motive .

عادة ما يحتفظ الأفراد والمنظمون برصيد نقدى سائل لمواجهة الظروف الطارئة أو المفاجئة ، مثل أخطار البطالة – أو المرض أو الحوادث ... الخ.

وطلب النقد لهذا الغرض يتوقف على الفرد نفسه ، وظروفه النفسية ، وعادة ما تكون كمية النقود المطلوبة لهذا الغرض غير محددة لأنها لا تخضع لقاعدة معينة معروفة مسبقاً ، ولكنها تتوقف على ظروفه النفسية . وتقوم النقود بوظيفة "مستودع للقيمة أو مخزون للقيمة " فى هذه الحالة .

٣- غرض المضاربة Speculative Motive

حيث تعتبر النقود التى يحتفظ بها الفرد سائله ، لغرض المضاربة أنما تقوم بوظيفة النقود كمستودع للقيمة مثل الوظيفة التى تؤديها حين الاحتفاظ بها لدافع الاحتياط ، إلا أن غرض الاحتفاظ بها سائلة فى الحالتين مختلف تماما ففى حالة دافع الاحتياط يحتفظ بها للأوقات الطارئة.

بينما فى حالة دافع المضاربة ، يحتفظ بها فى أحد البنوك لاستخدامها حين تسنح الفرصة فى المضاربة لتحقيق ربح . وعليه فإن كمية النقود المطلوبة لغرض المضاربة ، تتوقف على سعر الفائدة .

فإذا توقع الأفراد ان سعر الفائدة سينخفض فى المستقبل (أى سترتفع أثمان السندات ، فإنهم يقبلون على شراء السندات أملاً فى البيع لتحقيق أرباح حين يتحقق توقعهم ، أى عندما ترتفع أسعار السندات (وينخفض سعر الفائدة) .

وبذلك يكون طلب النقود سائلة لغرض المضاربات داله لتغير سعر الفائدة س = د (ف) .

حيث

س = طلب النقود سائلة الغرض المضاربة .

ف = سعر الفائدة .

ويرتكز كينز فى نظريته على غرض المضاربة لسببين :

الأول : أن طلب النقود لهذا الغرض حساس للغاية ، للتغيرات التى تحدث فى سعر الفائدة .



الثانى : أن السلطات النقدية ، عن طريق هذا الغرض وأستنادا عليه تستطيع أن تجعل تغيير كمية النقود عن طريق سياسة السوق المفتوحة عاملاً ذو أثـر مباشـر علـى تحركات سعر الفائدة .

وفى النهاية فإن مجموع النقود المطلوبة لهـذا الأغـرض الثلاثـة ، (المعـاملات والاحتياط والمضاربة) تحدد فيما بينها الطلب على النقود . هذا وأن التغيرات التـى تحدث فى الطلب على النقود ، تسبب تقلبات فى حجم التوظف .

ثالثاً : عرض النقود :-

أن النقود ليست كسلعة من السلع تتمدد وتتكمش في إنتاجها طبقاً للتغير فى الظروف ، ولكن كمية النقود المعروضة فى أى وقت هى فى الواقع كمية النقود المتداولـة فـى أيدى الأفراد سواء كانت نقداً متداولا أم ودائع مصرفية .

فكمية النقود المعروضة فى وقت ما هى كمية محددة ثابتة معروفة قد يستعملها الافراد عدة مرات (أى تزداد بسرعة تداولها) وتوذع فى المصارف ، ثم تسحب للتعامـل وتنتقل من أيدى أفراد إلى أيدى غيرهم ولكن كمياتها ثابتة في فترة معينة ، وكميـة النقود فى مجتمع أقتصادى معين تتوقف على النظام المصرفى لهذا المجتمع وعلـى السياسة المتبعة فى خلق الائتمان أو خلق الودائع . ويمكن القـول أن كميـة النقـود المعروضة ثابتة فى وقت معين وهى عبارة عن مجموع النقود الموجودة فى حيـازة الأفراد مهما أختلفت أشكالهـا (معدنية - ورقية - مصرفية - ودائع) . وهنـاك مجموعة من العوامل المؤثرة على حجم السيولة المحلية منها .

٣- منح الائتمان .

٤- إقتراض الحكومة من الجهاز المصرفى .

٥- حدوث فائض فى ميزان المدفوعات .

٦- سعر الفائدة .

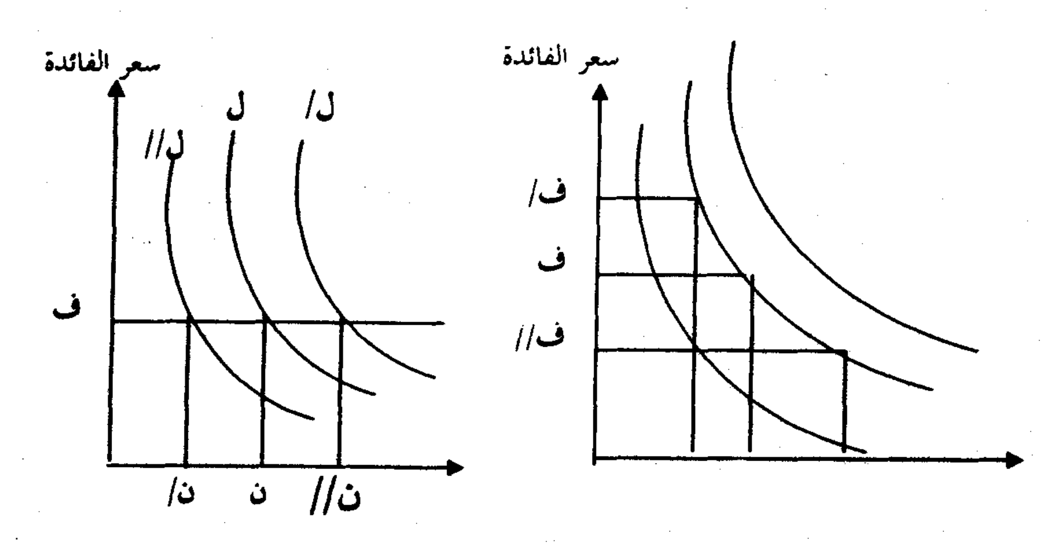
٧- زيادة رؤوس أموال الجهاز المصرفى .

رابعاً : سعر الفائدة فى النظرية الكينزية :

يتحدد معدل الفائدة طبقاً لأراء الاقتصاديين الكلاسيك بالتوازن بين عـرض المـدخرات والطلب عليها ومعنى ذلك أن الإدخار يرتفع بإرتفاع معدل الفائدة .

ويتحدد معدل الفائدة طبقاً لأراء كينز بالتوازن بين عرض النقود والطلب عليها للاحتفاظ بالسيولة . ومعنى ذلك أن الادخار يتوقف على مستوى الدخل وليس على سعر الفائدة . كما أن الدخل يتوقف على الاستثمار .

والأن وبعد أن ذكرنا أن كمية النقود المطلوبة تتوقف على سعر الفائدة من ناحية (ذلك الجزء الذى يتحدد بدافع المضاربات) وعلى مستوى الدخل من ناحية أخرى (ذلك الجزء الذى يتحدد بدافعى الاحتياط والمعاملات) . يمكننا أن نستنتج أثر تغييرات سعر الفائدة والدخل على كمية النقود المطلوبة ويمثل ذلك شكل (٢٩) . فنجد أنه فى حالة توازى سعر الفائدة (ف) ومستوى الدخل (ل) تتحدد الكمية المطلوبة من النقود عند (ن) أم إذا تغير مستوى الدخل وأنخفض إلى (ل) مع بقاء سعر الفائدة كما هو فإن الكمية المطلوبة من النقود تقل وتتحدد عن (ن) ويحدث العكس ، أى تزيد الكمية المطلوبة من النقود إلى (ن) إذا أرتفع مستوى الدخل إلى (ل) مع بقاء سعر الفائدة
على كمية النقود المطلوبة إذا بقى مستوى الدخل كما هو . ويتبين ذلك أيضا من شكل رقم (٢٩)



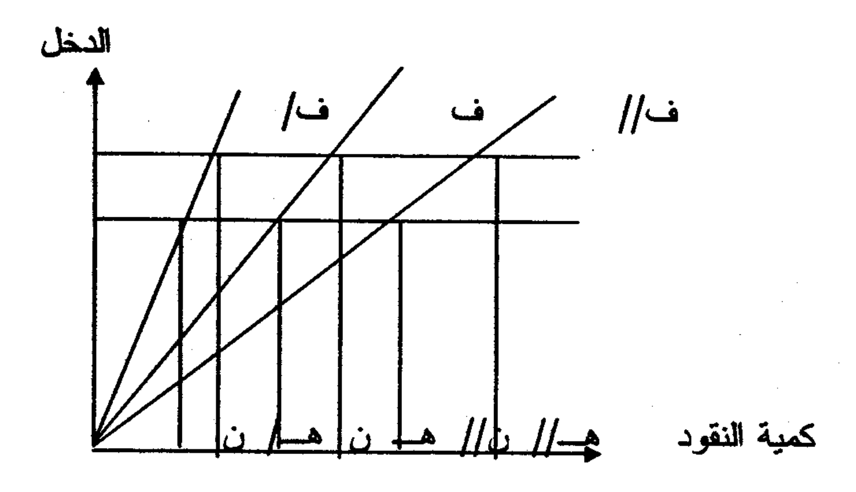
من الدخل (ل) وسعر الفائدة (ف) تتحدد كمية النقود المطلوبة عند (ن) . أما إذا أرتفع سعر الفائدة وبقى الدخل كما هو تقل الكمية المطلوبة من النقود.وعلى العكس من ذلك تزيد الكمية المطلوبة من النقود إلى (ن) لوأن سعر الفائدة انخفض إلى (ف) وبقى مستوى الدخل كما هو .

وقد تحاول النظر إلى هذا الاستنتاج بصورة أخرى كما هو موضح فى شكل رقم (١١) فى هذا الشكل يقاس مستوى الدخل على المحـور الرأسـى ، وكميـة النقـود المطلوبة على المحور الأفقى . فنجد أن كمية النقود المطلوبة فى مستوى معين من الدخل وسعر فائدة (ف) هى (ن) ، وإذا أرتفع سعر الفائدة إلى (ف) نقصن الكمية المطلوبة من النقود إلى (ن) كما أن نقص سعر الفائدة إلى (ف) يؤدى زيادة الكمية المطلوبة مـن النقود إلى (ن) .

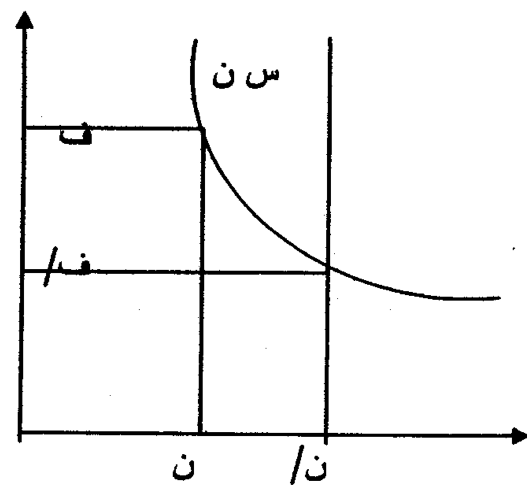
كما أننا نشاهد فى هذا الرسم أيضاً أن أرتفاع مستوى الدخل كما يبينـه الخـط المتقطع يؤدى إلى التغير في كميات النقود المطلوبة بأسعار الفائدة المختلفة ، فبعد أرتفاع مستوى الدخل نجد أن سعر الفائدة (ف) تقابلة كمية النقود المطلوبة التى تحددها النقطة (هـ) وسعر الفائدة (ف) تقابلة كمية تحددها النقطة (هـ) وسعر الفائـدة (ف) تقابلـة كمية تحددها لنقطة (هـ) .

وبعد أن عرفنا كيف يتغير الطلب على النقود بتغير سعر الفائدة من ناحية ومستوى الدخل من ناحية أخرى يمكننا أن نكون منحنى للطلب على النقود فى مستوى معين من الـدخل. هذا المنحنى الذى رمزنا له فى الشكل رقم (٢٩) بالرمز (س ن) أى سيولة نقدية ، يبين لنا كيف يزيد الطلب على النقود كلما أنخفض سعر الفائدة وكيف يقل كلما أرتفـع سـعر الفائدة .

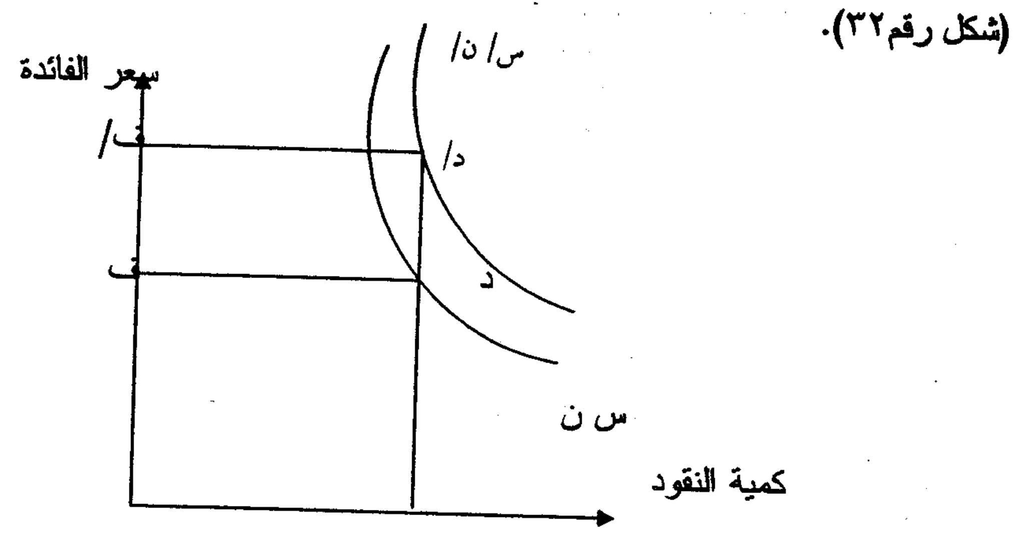
وهذا المنحنى (س ن) هو منحنى السيولة النقدية في مستوى معين مـن الـدخل ، فـإذا عرفنا كمية النقود المعروضة أى الموجودة فى وقت معين ، أمكننا أن نستنتج سعر الفائدة السائد فعلا . يتضح هذا من الشكل (٣٠) حيث يتحدد سعر الفائدة عند المستوى (ف) إذا كانت الكمية المعروضة من النقود تحددها النقطة (ن) . ويجدر بنا ملاحظة أن المنحنى (س ن) مشتق من مستوى دخل معين فرضنا ثباته وعليه فـإذا تغيـرت كميـة النقـود المعروضة لسبب من الأسباب أو بطريقة من الطرق وأصبحت تحددها الكمية (ن) فلابـد أن ينخفض سعر الفائدة إلى المستوى (ف) (شكل رقم٣٠).



أما إذا بقيت كمية النقود ثابتة وتغير موضع منحنى السيولة النقدية كان ينتقل إلى اليمـــين كما هو مبين فى شكل رقم (٣١) ، فيتحتم أن يرتفع سعر الفائدة . فإذا حـــدث مـــثلا أن تغير الطلب على النقود بالزيادة أى أصبح الأفراد يفضلون الاحتفاظ بالنقود سائلة عن أن يشتروا بها سندات فلا بد أن يرتفع سعر الفائدة مع فرض بقاء كمية النقـــود المعروضـــة ثابتة) .



يمثل هذه الحالة الرسم البيانى اعلاه حيث تنتقل نقطة التوازن من (د) كما يرتفـــع ســـعر الفائدة من (ف) إلى (ف) إذا تغير منحنى السيولة النقدية وأنتقل إلى المســـتوى (س ن) (شكل رقم٣٢).



الفصل الخامس : التوازن الاقتصادى الكلى في سوق السلع وسوق النقود IS ، LM

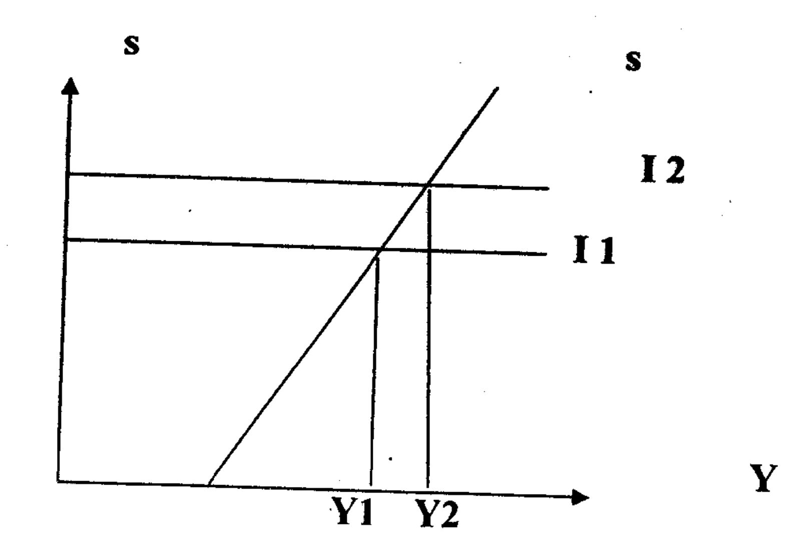
يتكون النموذج العام للتوازن على مستوى الاقتصادى القومي من خلال التوازن فـــي السوق السلعى ، والتوازن فى السوق النقدى .

ففى السوق السلعى يحدد التوازن بالمساواة بين الادخار والاستثمار وهى الحالة التى يمكن من خلالها تحديد التوازن للدخل القومى . حيث يكون هناك مستوى معين للدخل وبالتالى تكون هناك مساواة بين الادخار والاستثمار دائماً ما يتسرب من الدخل في شكل ادخار من المفترض أن يعوض بإنفاق استثمارى مساوى له . وفـــي هـــذه الحالة يكون الطلب الكلى يساوى العرض الكلى .

أما فى ما يتعلق بالتوازن فى السوق النقدى فيحدث عندما تكون هناك مســاواة بـــين الطلب على النقود وعرض النقود . وشرط المساواة هو الذى يحدد لنا معدل الفائـــدة التوازنية . ومن مميزات التوازن فى السوقيين أن سوق السلع يعتمد فى جـــزء منـــه على بعض الشروط المتوافرة فى سوق النقود . كما أن السوق النقدى يعتمـــد أيضـــاً على بعض الشروط المتوافرة فى السوق السلعى .

ولتوضيح هذه الفكرة نفترض أن حجم الادخار يمكن تمثيلة بحرف (S) وحجـــم الاستثمار يرمز له بالرمز (I) ، ففى هذه الحالة يتحدد المســـتوى التـــوازنى للـــدخل بتقاطعهما فى النقطة (Y_1) وعندها يكون عرض السلع مساوى للطلب عليها .

اما إذا كان حجم الاستثمار يتوقف على معدل الفائدة فإن الانخفاض فى معدل الفائـــدة لابد وأن يؤثر على التغير فى حجم الاستثمارات . فعندما تريد الاستثمارات من (I_1) أى (I_2) فهنا لابد وأن يرتفع مستوى الدخل من (Y_1) إلى (Y_2) وهذا ما يشير إليـــه الشكل التالى(شكل رقم ٣٣) .



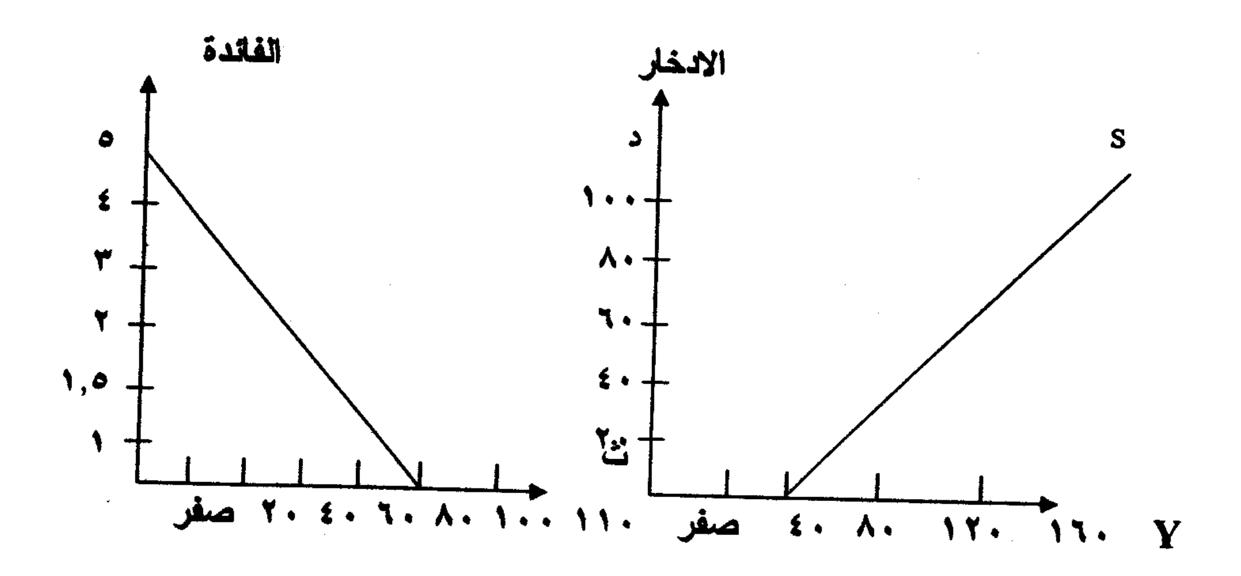
خلاصة القول أن التوازن فى السوق السلعى يحدث عندما تكون I = S ، ففى هــذه الحالة لابد وأن يتأثر التوازن بالتغيرات التى تحدث فى السوق النقدى ، وكذلك الحال بالنسبة للسوق النقدى . حيث أن التوازن يحدث عندما L = M ولا بــد وأن يتــأثر بالتغيرات التى تحدث بالسوق السلعى .

وهكذا يتضح اننا لا نستطيع تحديد مستوى التوازن للدخل بدون معرفة معدل الفائــدة كما أننا لا نستطيع تحديد مستوى التوازن لمعدل الفائدة بدون معرفة مستوى الدخل . وعلى أية حال فإن معدل الفائدة ومستوى الدخل ليس بالضرورى أن يتحــددا ســوياً وفى وقت واحد . حيث أن كلاهما يعتبر فى حالة توازن فى نفس الوقت وكلاً منهما يشكلان التوازن العام .

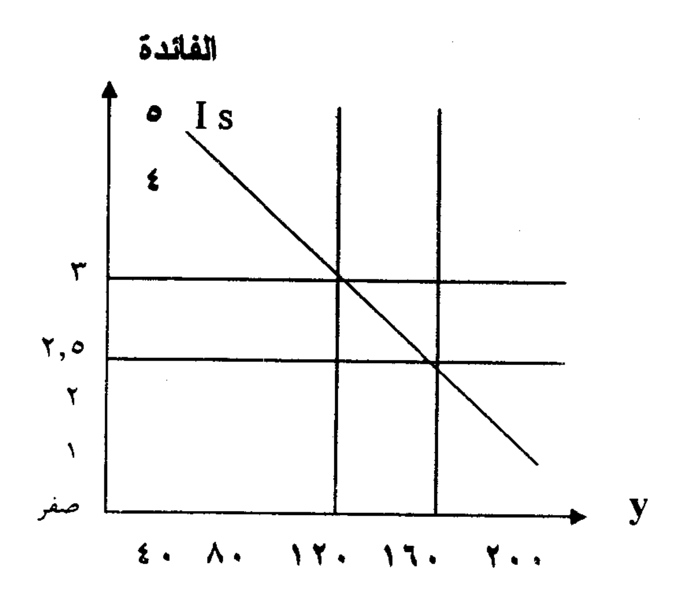
أولاً : التوازن فى السوق السلعى :

ذكرنا أن التوازن فى السوق السلعى يتطلب المساواة بين الادخار والاستثمار لذلك فإن كل العوامل التى يمكن أن تؤثر على الادخار والاستثمار لابد وأن يكون لهــا تــأثير على تحديد التوازن . حيث أن الادخار يمثل دالة لحجم الدخل فى حين أن الاســتثمار يعتبر دالة عكسية لمعدل الفائدة والاستثمار هى تغييرات حقيقية . ويمكــن توضــيح العلاقة بين الادخار وهنا نفترض أن مستوى الأسعار مستقل حيث أن جميع التغيرات فى الادخار والدخل من ناحية وبين الاستثمار ومعدل الفائدة من ناحية أخرى .

حيث يشير الشكل رقم (٣٤) إلى توضيح تغير الانفـاق الاسـتثمارى بصـورة عكسية مع معدل الفائدة كما يشير الشكل رقم (٣٥) إلى توضيح كيف يمكن أن يكون الادخار دالة متزايدة لحجم الدخل القومى .



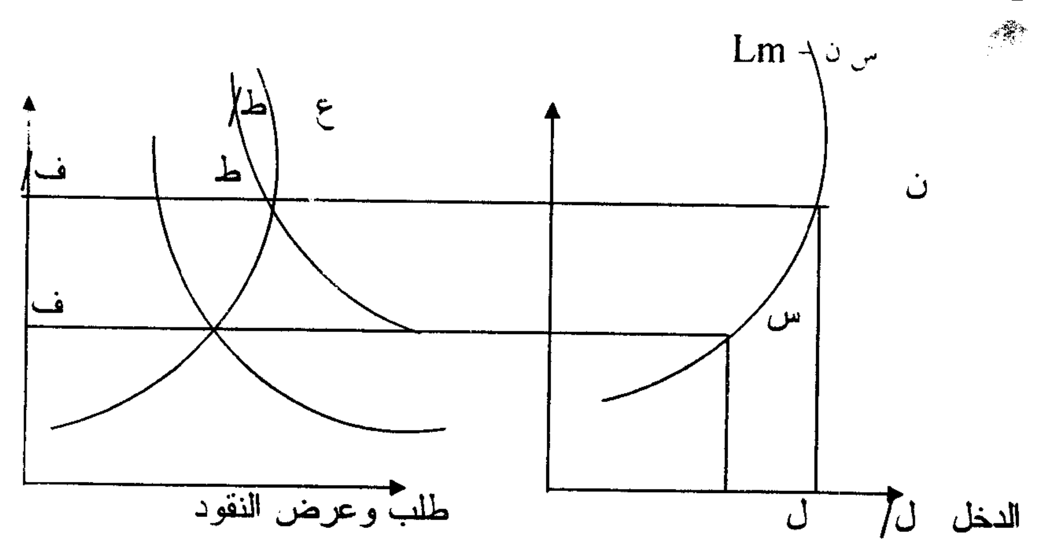
بعبارة أخرى أن كلاً من الادخار والاستثمار يعتمد على متغير مختلف عن المتغير الذى يعتمد عليه الأخر . وفى هذه الحالة لا بد من معرفة كيف تتحدد علاقة المسـاواة بـين الادخار والاستثمار على الرغم من أن كلاً منهما يعتمد على متغير مختلف وذلك لابد وأن يتم من خلال رسم بيانى يوضح عملية الجمع بين الدخل وبين معدل الفائدة وهى الفكـرة التى أشار إليها الاقتصادى الأمريكى هانزن من جامعة هابرت (شكل رقم ٣٦) .



ثانياً : التوازن النقدي :

سبق وأن ذكرنا أن التوازن فى السوق النقدى يحدث عندما تكون هناك مساواة بين عرض النقود والطلب على النقود . وطبقاً لأراء النظرية الكينزية فإن الطلب على النقود يكــون لغرض المعاملات والاحتياط وهو ما يمثل دالة مباشرة لمعدل الدخل فقط .

أما الطلب على النقود لغرض المضاربة فهو دالة عكسية يمكن لمعدل الفائدة ، فــىحين أن عرض النقود يعتبر عامل خارجى ، ولتحقيق حالة التوازن لابــد وأن يكــون هنـــاك مساواة بين M = L مع أفتراض أستقرار وثبات الاسعار حيث يتم جمع منحنى عرض النقود ومنحنى الطلب عليها فى الشكل رقم (٣٧) وذلك لكيفية توضيح حدوث التوازن فى السوق النقدى .



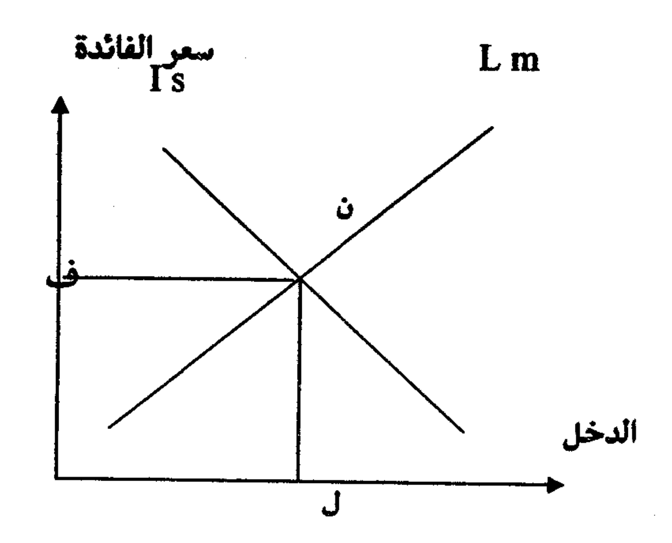
وحيث يقع طلب وعرض النقود على المحور الافقى وسعر الفائدة على المحور الرأسى . وفيه نرى سعر الفائدة التوازنى (ف) والذى يقابل مستوى معين من الدخل (ل) (الإنتاج) والذى بدوره يحدد وضع منحنى الطلب على النقود ، أى أن سعر الفائدة التــوازنى (ف) يقابله مستوى معين من الدخل (ل). ومن ثم فإننا ننقل نقطة التوازن هذه (ف ، ل) إلى الجزء (ب) من الشكل رقم (٣٧) وذلك بأخذ خط مستقيم من النقطة (ف) فى الجــزء (أ) من الرسم ، وتعتبر النقطة (س) فى الجزء(ب) من الرسم نقطة توازن واحدة فى السوق النقدى .

ثالثاً : التوازن الكلى فى سوق السلع وسوق النقود

التوازن الكلى ، أى التوازن على مستوى الاقتصاد القومى يعنى ضرورة حدوث تــوازن فى كل من السوق السلعى والسوق النقدى ، فإذا تقاطع IS مع منحنى LM فإننا نلاحــظ ضرورة وجود نقطة توازن وحيدة ، هى النقطة التى يتقابل عندها المنحنيان .

وهذه النقطة توضح تساوى الطلب على النقود مع عرضــها ، وتســاوى الادخــار مــع الاستثمار أى تساوى الطلب الكلى (الاستهلاك + الاستثمار + الانفاق الحكــومى) مــع الدخل الكلى (الإنتاج الكلى). حيث أن أى نقطة تقع على المنحنــى (س ن – LM) تمثل مستوى معينا للدخل ومستوى لسعر الفائدة ، عندما يتحقق التوازن فى السوق النقدى حيث يتساوى الطلب على النقود مع عرض النقود .

وكذلك الحال بالنسبة للمنحنى (د ث – IS) حيث أن أى نقطة تقع عليــه أنمــا تمثــل مستوى معينا للدخل ، ومستوى معينا لسعر الفائدة ، وعندها يتحقق المستوى التوازنى فى السوق السلعى أو السوق الحقيقى حيث يتعادل الادخار مع الاستثمار، أما التوازن الكلــى يتحقق مع تحقيق التوازن فى السوقين (النقدى والسلعى) فى أن واحد .والشكل رقــم (٣٨) يوضح ذلك .



حيث يقع الدخل على المحور الافقى وسعر الفائدة على المحور الرأسـى ، (ف) تمثـل سعر الفائدة التوازنى بالنسبة للسوقين السلعى والنقدى ، (ل) تمثل مستوى الدخل التوازنى بالنسبة للسوقين أيضاً ، وتكون نقطة التقاء المنحنى .

(س ن –LM) من المنحنى (د ث – IS) تمثل نقطة التوازن الكلـى علـى مسـتوى الاقتصاد القومى.

هذا ويلاحظ الاتى :-

أولاً : إن أي نقطة على يسار منحنى LM (أعلاه) تشير إلى وجود فائض فـى عـرض النقود ، وعند مستوى دخل معين عند هذه النقطة ، فإن سعر الفائدة المقابل لها يكون أكبر من سعر الفائدة التوازنى ، وهذا مرجعه على أنه فى حالة وجود فائض عرض النقـود ، فإنه من الضرورى خفض سعر الفائدة ، وبالتالى ، يتم التحرك نحو المنحنى لليمين .

والعكس أيضاً ، بالنسبة لأى نقطة تقع على يمين منحنى LM (أسفله) ، حيـث حالـة فائض فى طلب النقود وبالتالى لابد من الضرورى أيضاً رفع سعر الفائدة إلـى أعلـى ، وبالتالى يتم التحرك نحو المنحنى لليسار .

ثانياً : أى نقطة على يمين منحنى IS ، مؤداها أن الناتج أكبر من الطلب الكلى ، وهـذا يعنى الإدخار + الضرائب + الاستثمار + الإنفاق الحكومى . وعند مستوى سعر فائـدة عند هذه النقطة فإن الإنتاج المقابل لها والذى يحقق التساوى بين الادخار والضرائب من

ناحية مع الاستثمار والانفاق الحكومى من ناحية أخرى أى يحقق التوازن فى سوق السلع والخدمات ، يكون أقل من مستوى الناتج الفعلى ، حيث وجود فائض فى العرض الكلى ، وبالتالى لابد من الضرورى خفض الإنتاج ، بينما أى نقطة على يسار نفس المنحنى ؛ نلاحظ أن الناتج الفعلى يكون أقل من مستوى الناتج الذى يحقق التوازن فى سوق السلع والخدمات حيث وجود فائض فى الطلب الكلى وبالتالى ومن الضرورى زيادة الإنتاج .

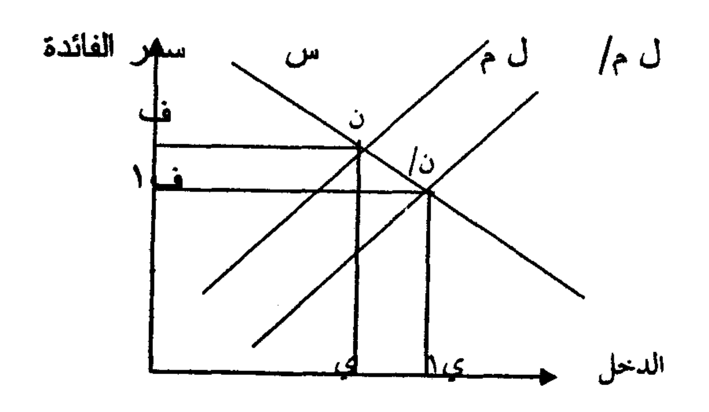
ثالثاً :إن العوامل التى تؤدى إلى تغيير مستوى دخل التوازن وسعر فائدة التوازن إنما هى فى حقيقة الأمر العوامل المؤثرة فى إنتقال المنحنيين LM ، IS والسابق الاشارة لهما . وعند أخذ المنحنيين معاً (حالة التوازن الكلى) فإن الأمر يستلزم ضرورة معرفة مقدار هذا الإنتقال والذى يؤثر فى دخل التوازن وسعر فائدة التوازن ، وهذا ما يتضح عند بنيان أثر كل من السياسة النقدية والسياسة المالية على ذلك كما يلى :-

السياسة النقدية :

تتمثل السياسة النقدية فيما تصدره السلطات النقدية المختصة من قرارات بهدف التأثير علي الشناط الاقتصادي . هذا وسوف نوضح في ضوء السياسة النقدية **أثر التغير في كل من عرض النقود والطلب علي النقود علي التوازن الكلي في السوقين معا علي النحو التالي :**

أ- أثر تغير عرض النقود :

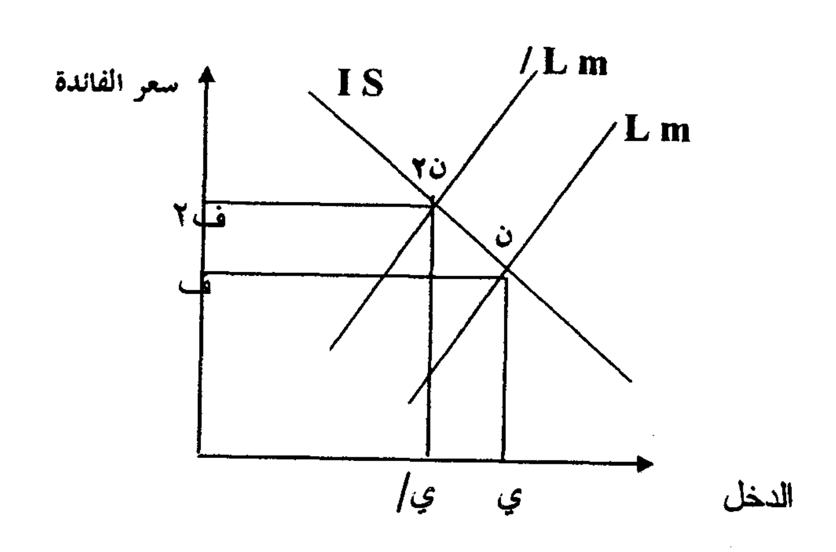
يؤثر التغير فى كمية النقود المعروضة على كل من دخل التوازن وسعر فائدة التوازن كما يوضحه الشكل التالى (شكل رقم ٣٩) .



حيث يلاحظ من الشكل السابق ، أنه بتقاطع منحنى LM ، IS فــى النقطــة أن يتحــدد مستوى الدخل التوازنى (ى) ، سعر الفائدة التوازنى (ف) . وبزيــادة كميــة النقــود المعروضة ، ينتقل منحنى LM إلى أسفل جهة اليمن LM ليتقاطع مع منحنى IS الأصلى فى النقطة(ن١) ليتحدد وضع مستوى دخل التوازن أكبر مما كان عليه عند وضع التوازن الأصلى (يزداد من " ى " إلى "ى١") ، أيضاً سعر فائدة التوازن أقل مما كانت عليــه (ف إلى ف١) .

ويرجع السبب فى ذلك هو أن زيادة الكمية المعروضة من النقود من شأنه وجود فائض عرض للنقود وهو ما يجعل سعر الفائــدة يــنخفض مــن ف إلــى ف١ ، وبهــذا الإنخفاض فإن طلب الإستثمار يزداد ، وبزيادته يزداد مستوى الدخل وما يترتب على ذلك من زيادة فى الإنفاق الإستهلاكى ، ويصل إلى وضع توازنى جديد (ن١) عنــدما يــؤدى إنخفاض سعر الفائدة وزيادة الدخل معاً إلى زيادة فى طلب النقود بمقدار مساوى للزيــادة فى عرض النقود .

ويحدث العكس بإنخفاض عرض النقود حيث ينتقل منحنى LM إلى أعلى ناحية اليســار ليتقاطع مع منحنى IS الأصلى فى النقطة (ن ٢)وضع جديد للتوازن عند سعر فائدة أعلى مما كان عليه ودخل توازنى أقل مما كان عليه كما يوضحه الشكل التالى (شكل رقم ٤٠) .



وكما هو واضح من الشكل السابق ، فإنه بإنخفاض عرض النقود ، تحرك منحنى LM إلى أعلى LM2 وتقاطع مع منحنى IS الأصــلى فــى النقطــة(ن٢) ليتحــدد

مستوى دخل التوازن أقل مما كان عليه (نقص من ى إلى ى٢) وسعر فائدة التـوازن أكبر مما كان عليه (زاد من ف إلى ف٢).

إن زيادة عرض النقود أو إنخفاضها يرجع أساساً إلى ما تراه السلطة النقدية المختصـة ومصلحة الإقتصاد القومى ، ويعتبر البنك المركزى هو السلطة النقدية فى مصر والمنوط به الإشراف على تنفيذ السياسة المصرفية للدولة ، والتحكم فى حجم الإئتمان (كمية النقود التى تقرضها البنوك التجارية للأفراد والهيئات) .

وببساطة شديدة ، فإن البنك المركزى فى حالة رغبته فى زيـادة كميـة النقـود المعروضة ، يدخل سوق المال مشترياً للسندات الحكومية ، وهو ما يعنى إنخفاض أسعار الفائدة عليها وذلك بسبب ثبات العائد الذى تدره هذه السندات ، ونتيجة ذلك إنخفاض تكلفة الحصول على أى قرض جديد قد يرغب رجال الأعمال فى الحصول عليه الأمر الـذى يترتب عليه زيادة فرص الإستثمار وبالتالى زيادة الإنتاج.

ب) أثر تغير طلب النقود :-

عند حدوث زيادة فى طلب النقود بالنسبة لمستويات الدخل وسعر الفائدة ، فـإن منحنـى LM ينتقل إلى أعلى ناحية اليسار ، ويتحدد سعر فائدة أكبر ومستوى دخل أقل كما حدث فى حالة إنخفاض عرض كمية النقود فى المجتمع ، ولعل السبب فى ذلك ، هـو رغبـة الأفراد فى خفض ما بحوزتهم من سندات لزيادة أرصدتهم النقديـة ، أى الإنتقـال فـى المحفظة المالية من السندات إلى النقود .

وتكون نتيجة ذلك ما سبق الإشارة إليه من إرتفاع سعر الفائدة التوازنى وإنخفاض مستوى الدخل التوازنى ، هذا ويحدث العكس إذا كان الإنتقال فى المحفظة الماليـة نحـو زيـادة الإحتفاظ بالسندات وإنخفاض الأرصدة النقدية المطلوبة .

والسؤال المطروح ، متى تكون السياسة النقدية فاعله من عدمه ؟

وللإجابة على ذلك نرى أنه :

أ- عندما يكون منحنى LM شديد الإنحدار تكون السياسة النقدية فاعلة ، هـذا ويكـون منحنى LM عند اقصى إنحدار له عندما يكون رأسياً (موازى للمحور الرأسى) ، أمـا بالنسبة لمنحنى IS فإنه يكون فى هذه الحالة في مستواه ، أى أفقياً لدرجة كبيرة .

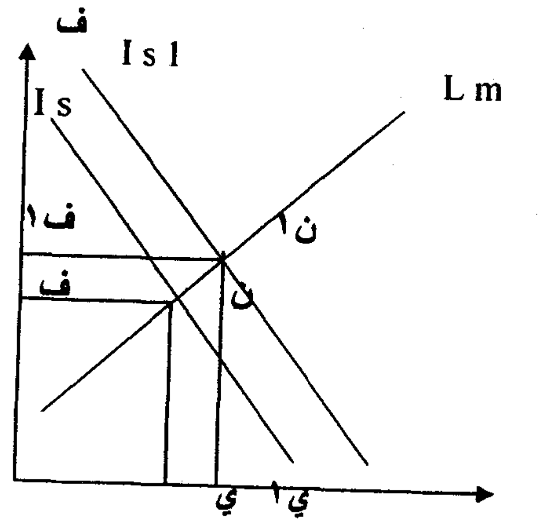
ب – أيضاً ، تكون السياسة النقدية غير فاعلة عندما يكون منحنى LM مستوى (فى وضع أفقى) وهو الوضع الذى يظهر عدم فعالية السياسة النقدية ، والسبب فى ذلك يرجع إلى أن زيادة كمية النقود المعروضة ليس لها أثر فى إنتقال منحنى LM ، حيث الطلب على النقود يكون لا نهائى ، وهذه حالة المصيدة ، أما بالنسبة لمنحنى IS فيكون شديد الإنحدار ، حيث تكون السياسة النقدية غير فاعله بصفة مطلقة عند وصول المنحنى إلى الوضع الذى يصبح فيه " رأسياً " .

السياسة المالية :

تتمثل السياسة المالية فى الإنفاق الحكومى ، وكذا التغير فى مستوى الضرائب ، ذلك أن هذين المتغيرين ذو تأثير كبير فى منحنى IS ، وهذا يعنى أنهما من العوامل المؤثرة فى إنتقال المنحنى ، وبالتالى فى مستوى توازن الدخل أيضاً سعر الفائدة التوازنى .

أ- الإنفاق الحكومى :

يعد الإنفاق الحكومى احد أدوات السياسة المالية ، ذلك إنه بزيادة الإنفاق الحكومى ، سوف ينتقل منحنى IS إلى أعلى ناحية اليمين ، وكنتيجة لذلك يرتفع مستوى دخل التوازن وأيضاً سعر فائدة التوازن ، كما يوضحه الشكل التالى (شكل رقم ٤١) .



حيث يلاحظ من الشكل السابق إنه نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومى ،إنتقل منحنى IS ناحية اليمين ليتقاطع منحنى LM فى النقطة(ن١)، محدداً دخل توازن أكبر مما كان عليه(ى١) وسعر فائدة التوازن أكبر مما كانت عليه أيضاً (ف١).

وتفسير ذلك هو أنه بزيادة الإنفاق الحكومى يزيد الطلب الكلى للسلع والخدمات ، أى يزيد الإنفاق الإستهلاكى الذى يعتبر مؤثراً على الدخل ، وهو ما يعنى أن الطلب الكلى يعد قوة هامة من شأنها زيادة مستوى الدخل .

أما بالنسبة لإرتفاع سعر الفائدة ، فيرجع إلى أن زيادة الدخل الناتجة من الإنفاق الإستهلاكى تتطلب مواءمة سعر الفائدة ، ذلك أنه عند زيادة الدخل ، فإن طلب الأفراد للنقود بدافع المعاملات سوف يزداد مع ثبات عرض النقود .

فإن تلك المحاولة تعنى زيادة طلب النقود للمعاملات ، تتطلب إنخفاض فى الطلب على السندات الذى يعد السبب الأساسى فى إرتفاع سعر الفائدة ، وهو ما يعنى أن الأفراد لا يستطيعون زيادة ما يحتفظون به من نقود لكون عرض النقود ثابت ، ومحاولة تحقيق ذلك ، من شأنها دفع سعر الفائدة للإرتفاع مما يترتب عليه إنخفاض طلب النقود لدافع المضاربة .

وفى الوقت نفسه ، يعد دافعاً للأفراد فى الإنخفاض من طلبهم للنقود للمعاملات عند أى مستوى من الدخل ، وعند التوازن الجديد يجب أن يرتفع سعر الفائدة بالقدر الكافى الذى يجعل مقدار النقود المطلوبة يظل دون أى تغيير بالرغم من زيادة مستوى الدخل .

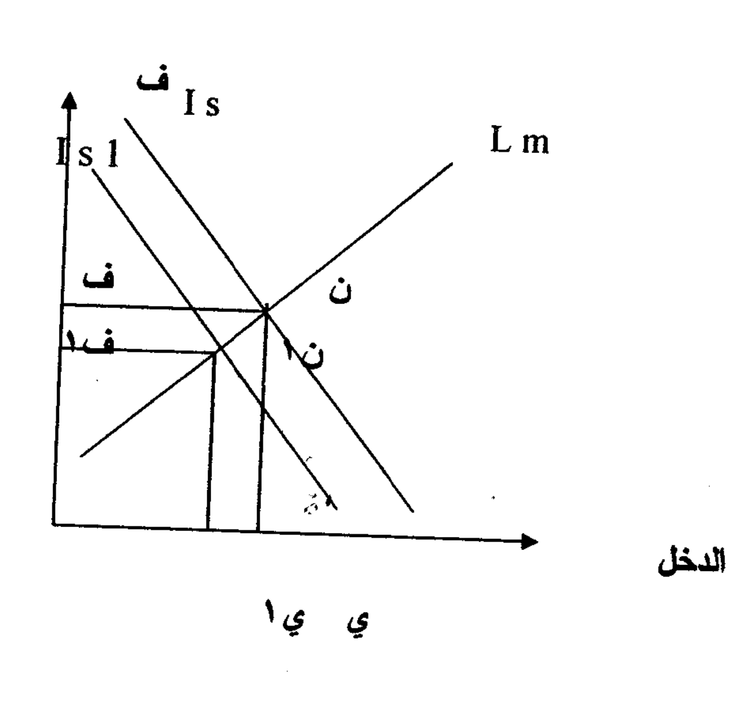
ب) التغير فى مستوى الضرائب :

يعد التلاعب فى مستوى الضرائب ، أحد السياسات المالية ، فمن المعلوم أن زيادة الضرائب سوف تؤدى إلى خفض الدخل والذى من نتيجته المباشرة إنخفاض الإنفاق الإستهلاكى ، وأيضاً ينخفض سعر فائدة التوازن . ويلاحظ ، أنه كما ذكرنا فى حديثنا عن الإنفاق الحكومى ، ذكرنا أن الدخل يزيد عند زيادة الإنفاق الحكومى وبالتالى يزسد سعر الفائدة ايضاً (عكس زيادة الضرائب) .

والشكل التالى يوضح أثر الضرائب على كل من دخل التوازن وسعر فائدة التوازن (شكل رقم ٤٢).

حيث يلاحظ من الشكل التالي ، أنه نتيجة لفرض ضريبة فإن منحنى IS إنتقـل ناحيـة اليسار (IS_1) ليتقاطع مع منحنى LM فى النقطة (ن ١) ليتحدد مستوى دخل التوازن (ى١) أقل من مما كان عليه ى ، وأيضاً سعر فائدة التوازن (ف١) أقل كذلك مما كانت عليه ف .

ويلاحظ أنه فى حالة زيادة الضرائب ينخفض سعر الفائدة والذى يؤدى بـدوره إلى زيادة الإنفاق الإستهلاكى ، ويحدث العكس في حالة خفض الضرائب ، حيث ينتقـل منحنى IS إلى اليمين ، وكنتيجة لذلك ، يزداد الدخل التوازنى وأيضاً يرتفع سعر الفائـدة التوازنى .



شكل رقم (٤٢)

الباب الخامس : التقلبات في مستوي النشاط الاقتصادي

الفصل الاول :التضخم ومستوى الأسعار Inflation

أولاً : ماهية ومفهوم التضخم

يعتبر التضخم أحد الظواهر الاقتصادية الهامة التى تواجهها الدول المتقدمة والدول النامية على السواء وإن اختلفت أسبابه وأثاره وطرق علاجه فى كل منهما . وقد تعددت المفاهيم المختلفة للتضخم ولكن غالبيتها أجمع على انه يعنى حدوث ارتفاع مستمر فى المستوى العام للأسعار والخدمات فى المجتمع . لذلك فإن التضخم يعتبر مشكلة خطيرة لأنه يعبر عن احد حالات عدم التوازن فى البنيان الاقتصادي.

ومن المعروف أنه يمكن التحكم فى سعر أى سلعة عن طريق كل من الطلب (الكمية من السلعة التى يعتبر المستهلكون على أستعداد للإنفاق عليها)، الغرض (الكمية من السلعة التى يتم إنتاجها حاليا) .و ينطبق على سلعة معينة ينطبق أيضاً على جميع السلع باعتبارها وحدة واحدة . أى أن المستوى العام للأسعار سوف يتحدد عن طريق العلاقة بين الطلب الكلى (الأنفاق على جميع المشتريات من السلع الرأسمالية والاستهلاكية) . والعرض الكلى (حجم السلع والخدمات المتدفقة خلال فترة معينة إلى السوق) .

فإذا زاد الطلب الكلى على النقود بالنسبة لعرض السلع والخدمات المتاحة فإنه سوف ينفق دخلا (نقديا) أكبر على الكميات الحقيقية المعينة من السلع والخدمات ، وبطبيعة الحال فإن النتيجة التى يمكن الوصول إليها فى هذه الحالة هى ارتفاع أسعار عموما ، وتسمى مثل هذه الزيادة فى مستوى الدخل النقدى بالنسبة للعرض الجارى من السلع بالتضخم Inflation ، وتسمى العملية العكسية للانكماش Deflation وهى عبارة عن انخفاض مستوى الدخول النقدية بالنسبة لعرض السلع والخدمات .

وعموما يستخدم اصطلاح التضخم للدلالة على الوضع الذى يؤدى إليه زيادة الطلب النقدى إلى ارتفاع الأسعار بمعدل سريع ، بينما يستخدم اصطلاح الانكماش للدلالة على

الوضع الذى ينخفض فيه المستوى العام للأسعار بسبب انخفاض الطلب النقدى عن العرض الجارى للسلع والخدمات .

وأى بنيان اقتصادي يستهدف عمالة كاملة لا بد وأن يواجه الأحتيار بين أمرين هما :

١- تقرير مستوى معين من البطالة يصل فى بعض الأحيان إلى ٤ أو ٥% .

٢- أو قبول ازدياد مضطرد فى الأسعار أى الدخول فى حالة التضخم .

وينشأ التضخم نتيجة أن هناك طلب غير مشبع حيث أن هناك قصور من ناحية الإنتاج أى من ناحية العرض بمعنى أن هناك طلب مدعم بالنقود وقوة شرائية متوفرة ولا توجد سلع مما ينعكس فى صورة الارتفاع بالأسعار .

ثانياً : أنواع التضخم :-

توجد العديد من المعايير التى تصنف على أساسها الأنواع المختلفة للتضخم .

١- فحسب القدرة على الظهور يمكن تقسيم التضخم إلى : تضخم مكشوف Open Inflation وهو ذلك الارتفاع فى الأسعار الذى لا توجد أى محاولات لمنعه أو تحديد سرعته من جانب الحكومة أو المؤسسات الاقتصادية .

وتضخم مكبوت Suppressed Inflation حيث تقوم الحكومة بمنع الأسعار من الارتفاع حيث تحدد الحكومة أسعار السلع جبرياً . وتنعكس حالة التضخم المكبوت فى مظاهر عديدة منها طوابير المستهلكين أمام المحلات التجارية لشراء السلع بأسعار ثابتة رغم نقص المعروض منها الأمر الذى يؤدى إلى انخفاض جودة السلع انخفاضا واضحاً .

٢- وقد يصنف التضخم طبقاً للسرعة التى ترتفع بها الأسعار إلى تضخم جامح وتضخم زاحف .

التضخم السريع أو الجامح Hyper Inflation

وفى ظل هذا النوع من التضخم يتعرض الاقتصاد القومى إلى موجات سريعة ومستمرة من الارتفاع الجاد فى المستوى العام للأسعار . ويمثل الاقتصاد الألماني فى أعقاب الحرب العالمية الأولى نموذجاً صارخاً لهذا النوع. ففى ذلك الوقت شهد المجتمع الألماني ارتفاعاً سريعاً وهائلاً فى المستوى العام للأسعار فقد كانت أسعار السلع والخدمات تتصاعد بشكل جنونى بين ساعة وأخرى ، مما دفع أفراد هذا المجتمع إلى التكالب على إنفاق دخولهم فى أسرع وقت حتى يتجنبوا انخفاض قوتها الشرائية .

وقد أدى التضخم خلال هذه الفترة إلى انخفاض القوة الشرائية للمارك الألمـــاني بشـــكل خيالى ، فيكفى ما يذكره البعض بأن ما كان يشترى قبل الحرب (عام ١٩١٤) بمـــارك واحد ، صار يشترى بتريليون مارم عام ١٩٢٣ . لذا فليس من الغريب أن نجد الشـــعب والحكومة الألمانية أكثر حساسية واهتماماً بظاهرة التضخم من شعوب وحكومات الـــدول الأخرى .

(ب) التضخم البطيء أو الزاحف Creeping Inflation

فى ظل هذا النوع من التضخم يتزايد معدل التغير فى الأسعار ببطء شديد غير ملموس . فترتفع أسعار السلع والخدمات تدريجياً وبمعدلات منخفضة . وعادة ما ينشـــأ التضـــخم البطيء فى أعقاب خروج النشاط الاقتصادي من مرحلة الكساد . وتتزايد معدلات الأسعار كلما اتجه النشاط الاقتصادي إلى الانتقال إلى مرحلة الرواج أو التوسع .

ورغم أن التضخم البطيء أقل ضرراً من التضخم السريع ، إلا أننا لا نستطيع التغاضـــى عن أثاره الاجتماعية ، التى سنتناولها عند التعرض لأثار التضخم .

٣- التضخم الحلزونى Spiral Inflation :

أن ارتفاع تكاليف الإنتاج تنشأ عن ارتفاع الأجور ، وارتفاع تكاليف الإنتاج تؤدى إلـــى ارتفاع الأسعار مما يؤدى إلى مطالبة عنصر العمل بارتفاع الأجور وهكذا .

ارتفاع الأسعار ← ارتفاع الأجور ← ارتفاع تكاليف الإنتاج

٤- وقد يصنف التضخم طبقاً لأسبابه إلى تضخم الطلب وتضخم النفقة أو التكاليف.

أ- تضخم الطلب Demand Inflation ويحدث هذا النوع عندما يكون هنـــاك كميـــة كبيرة من النقود وتطارد كمية محدده من السلع . أى يحدث التضخم نتيجة زيادة الطلب الكلى دون أن يصاحب هذه زيادة الطلب الكلى زيادة مماثلة فى عرض السلع والخدمات .

وتحدث زيادة الطلب الكلى نتيجة زيادة الدخول النقدية للأفراد ، وتوقع الأفراد بحـــدوث تغيرات فى أسعار السلع والخدمات فى الفترة القادمة ، زيادة الإنفاق الأســـتثمارى العـــام والخاص ، زيادة الإنفاق العسكرى . أى أنه إذا كانت جميع عوامل الإنتـــاج فـــى حالـــة تشغيل كامل أى لا توجد عناصر أنتاج عاطلة ، وحدثت زيادة فى الإنفاق القـــومى فـــإن

الناتج القومى من السلع والخدمات لن يستطيع مواجهة هذه الزيادة فى الإنفاق القومى مما يؤدى إلى حدوث تضخم الطلب .

وينشأ التضخم فى الطلب نتيجة ارتفاع الطلب عن مستوى معين فمثلاً المستوى العام للأسعار يساوى $\frac{\text{الدخل النقدي}}{\text{الكمية الكلية للسلع}}$ أى $\frac{\text{س ك}}{\text{ك}}$

فإذا كان معدل زيادة س ك أكبر من معدل زيادة ك فإن ذلك يسمى تضخم وإذا حدث العكس يحدث أنكماش Dilation . وإذا أردنا ثبات Stability فى معدلات النمو لابد أن نموها يكون متماثل أو بدرجة واحدة أى لا يحدث تضخم أو أنكماش .

أى التضخم عبارة عن زيادة فى الإنفاق لا تقابله زيادة فى إنتاج السلع والخدمات ولذلك يلائم الحروب فى الدول النامية حيث لا توجد عرض Supply يغطى الطلب Demand وبذلك ينتج ما يسمى بالتضخم .

ب- تضخم التكاليف : Cost Inflation

ينشأ تضخم التكاليف نتيجة لضغط النقابات العمالية لرفع الأجور . وحيث أن الأجور فى الأقتصاد الحديث لا تتحدد فقط بقوى العرض والطلب للعمال بل تخضع للقوى التساومية للنقابات العمالية والمنشأت .

وعليه فإن الأجور لا تزيد فقط عندما يزيد الطلب على العمال عن عرض العمال ،مما يؤدى لمساومة العمال إلى رفع الأجور حتى إذا لم توجد زيادة فى الطلب على العمال بل وربما قد تكون هناك زيادة فى العرض .

ويختلف تضخم الطلب عن تضخم التكاليف فى أن ارتفاع الأجور قد لا يكون لجميع أنواع العمل ، كذلك ليس فى جميع قطاعات البنيان الاقتصادى . أى أن تضخم التكاليف ليس له صفة الشمول مثل تضخم الطلب .

ويحدث تضخم التكاليف عندما يتنافس رجال الأعمال على العمال ، وبالتالى ترتفع الأجور كما أن الأجور قد ترتفع نتيجة للضغوط العمالية حتى لو لم يكن هناك ندرة فى العمالة ، إذا ما ارتفعت الأجور بمعدل يفوق التحسين فى الإنتاجية فإن ذلك يرفع تكاليف الإنتاج مما يدفع رجال الأعمال إلى رفع الأسعار ومن ثم يحدث التضخم .

٥- وهناك نوع أخر من التضخم يسمى التضخم الهيكلى **Structural Inflation** الذى يحدث فى الدول النامية بشكل خاص كنتيجة لعدم قدرة الجهاز الإنتاجى على الاستجابة للتغيرات في، هيكل الاقتصاد القومى فتتخصص الدول النامية فى إنتاج المواد الأولي مما يجعلها تعتمد على الدول المتقدمة لتصريف هذه المنتجات.

فإذا تغير الطلب على المواد الأولية من جانب الدول المتقدمة لأى سبب من الأسباب أدى هذا إلى نقص حصيلة الدول النامية من العملات الأجنبية ، وبالتالى عدم قدرتها على الحصول على ما تحتاجه من ألات ومعدات ، مما يؤدى إلى وجود طاقات عاطلة ونقص فى عرض السلع والخدمات .

وكذلك انخفاض معدلات الزيادة فى الإنتاج الزراعى فى الدول النامية رغم زيادة سكانها مما يزيد من أتساع الفجوة الغذائية التى تتمثل فى الفرق بين الطلب المحلى والإنتاج المحلى مما يؤدى إلى ارتفاع أسعار هذه المواد الغذائية .

٦- التضخم الخليط (الطلب والتكاليف) : **Mixed Demand ,Cost Inflation** قد لا تكون الزيادة فى الطلب عامة فى البنيان الاقتصادى فقد تحدث زيادة فى الطلب مع منتجات قطاع معين دون القطاعات الأخرى . وإذا أرتفع الطلب على منتجات أحد القطاعات فإن أسعار هذه المنتجات ترتفع وبالتالى يرتفع الربح وهذا الوضع يؤدى بأصحاب الأعمال فى هذا القطاع إلى التوسع فى الإنتاج.

ويستلزم هذا الوضع زيادة العمالة والتى يمكن تحقيقها برفع الأجور إلا أن العمال فى الصناعات الأخرى عندما يجدون ارتفاع معدلات الأجور فى هذه الصناعة يرغبون فى تعديل أجورهم فى صناعتهم بفرض عدم وجود زيادة فى الطلب على العمال . لذلك يمكن القول أن التضخم العام أو الخليط قد يحدث دون زيادة عامة فى الطلب ولكن نتيجة طلب زائد فى أحد قطاعات البنيان الاقتصادي .

ثالثاً : كيفية التحكم فى تضخم الطلب The Control Of Demand Inflation

لقد ذكرنا أن زيادة العرض النقدى تؤدى إلى التضخم فى حالة ما إذا كان البنيان الاقتصادى فى حالة عمالة كاملة . ومن الطبيعى فإن تضييق هذا العرض قد يتسبب فى الحد من الفجوة التضخمية وبالتالى الحد من أثارها .

ولكن فى بعض الأحيان لا يمكن للمجتمع تطبيق العرض النقدى بالدرجة الكافية . ولذلك فإن هناك بعض المعايير الأخرى التى قد تساعد فى تضييق الفجوة التضخمية ، وهذه المعايير تشمل رفع سعر الفائدة لتثبيط الأنفاق الأستهلاكى .

وقد تستخدم السياسة الضريبية الحد من الأنفاق الأستهلاكى ولكن لهذا الأسلوب محددات سياسية فالحكومة لا يمكنها رفع الضرائب بدرجة كافية وقد تستخدم وسائل مباشرة مثل التحكم فى توزيع السلع ومنع تصنيع المواد الخام أو استخدام المواد الخام فى الصناعات غير الأساسية وكذلك وضع حد أدنى للأجور .

رابعاً : الفجوة التضخمية :

يقصد بالفجوة التضخمية " فائض الإنفاق الكلى المتوقع على القيمة النقدية للناتج الكلى بالأسعار الأساسية (الثابتة) وبمعنى أخر مقدار الزيادة فى الطلب النقدى الكلى عن مقدار قيمة ناتج التوظف الكامل من السلع والخدمات مقوماً بالأسعار الأساسية (الثابتة).

ونظراً لأن الإنفاق الكلى يتمثل فى الإنفاق الإستهلاكى ، الإنفاق الإستثمارى ، الإنفاق الحكومى لذا فإن :

الإنفاق الكلى المتوقع = س + ث + ح

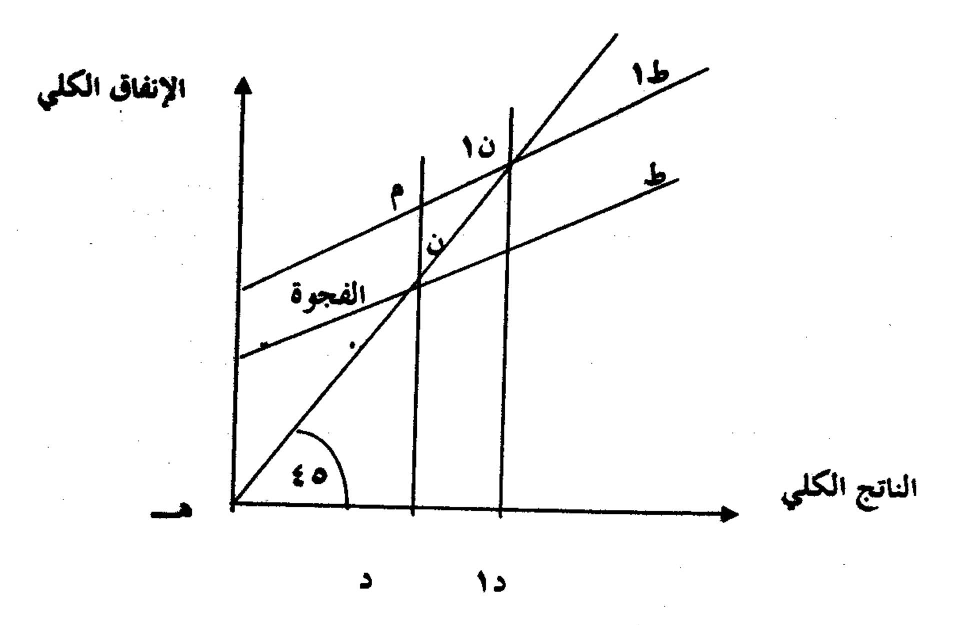
حيث : س : الإنفاق الإستهلاكى

ث : الإنفاق الإستثمارى

ح : الإنفاق الحكومى

ونظراً لكونه أيضاً ، يتوقف على الدخل المتاح الذى يمثل المتبقى من الدخل بعد دفع الضرائب وخصم المدخرات ، فإنه بحدوث زيادة فى الإنفاق الإستثمارى أو الحكومى فإن الدخل النقدى سيزداد ، ولكن للقيود المفروضة على الطاقة الإنتاجية والتى يستهدف منها تحقيق دخل حقيقى ، فإذا عرض السلع والخدمات لن يزيد بنفس النسبة وبالتالى تحدث فجوة تضخمية تكون نتيجتها ارتفاع فى المستوى العام للأسعار ، وفى هذا ما يشير إلى أن الفجوة التضخمية تحدث عندما يكون مقدار الدخل المتاح فى المجتمع أكبر من مقدار السلع والخدمات المعروضة ، وفى الشكل

التالى توضيحاً لذلك (شكل رقم٤٣) .



فى الشكل السابق ، خط ٤٥ درجة يمثل دالة العرض الكلى ، بينما الطلب الكلـــى (ط ك) تمثله دالة (س +ث+ح) ، وبتقاطع منحنى الطلب الكلى (ط ك) مع منحنى العــرض الكلى (ع ك) فى النقطة (ن) يتحقق مستوى توازن الناتج القومى عند التوظف الكامــل عند النقطة (د) والتى يفترض أنها مستوى الناتج القومى بالأسعار الجاريــة ، أى قيمــة السلع والخدمات عند مستوى معين من الأسعار .

وعلى هذا فإنه عند الطلب الكلى النقدى والذى يمثل بالمسافة (د ن) لا يوجــد فــائض طلب حيث الطلب الكلى يساوى العرض الكلى عند مستوى التوظف الكامل وبالتــالى لا توجد فجوة تضخمية (هـــ د = د ن) .

وبافتراض زيادة الإنفاق الحكومى (ح) بمقدار (ن م) ليصبح (ح ١) فــإن الطلــب الكلى يصبح س + ث + ح١ ولما كانت النقطة (د) تمثل الدخل الحقيقى عنــد مســتوى التوظف الكامل ، فى هذه الحالة ، فإن المسافة د م تمثل الطلب الكلى الجديد وهى أكبــر من هـــ د للعرض الكلى الأصلى من السلع والخدمات .

وعلى ذلك فإن هناك فائض طلب قدرة الفرق بين (م د ، ن د) أى ن م والتى يمكن القول بأنها تمثل فجوة تضخمية من شأنها إجبار الأسعار علــى الارتفــاع ذلــك أن الفجــوة التضخمية تحدث عندما يزداد تيار الدخل النقدى عند مستوى التوظف الكامــل وبســرعة أكبر من الناتج من السلع والخدمات وعليه ، يمكن القول بأنه عندما يزداد الإنفاق بسرعة

عن الناتج من السلع والخدمات فإن الأسعار لابد وأن ترتفع وذلك حتى يتحقق التعادل بين مقدار الإنفاق مع القيمة النقدية للناتج عند سعر مرتفع.

وحيث أننا إفترضنا أن الأسعار ثابتة عند تقدير قيمة الناتج من السلع والخدمات عند مستوى التوظف الكامل ، وعند زيادة الإنفاق الحكومي ، فإنه وللإبقاء على الأسعار ثابتة ، فإن الناتج ينبغى أن يزيد بمقدار كافى لامتصاص فائض الطلب المتولد من زيادة الإنفاق ، وتفسيراً لذلك ، فإنه للإبقاء على الأسعار ثابتة فإن الدخل الحقيقى زاد من (هـ د إلى هـ د ١) حتى يمتص فائض الطلب المتمثل فى زيادة الإنفاق الحكومى بمقدار (ن م) .

هذا ويجب التنويه إلى أن الفجوة التضخمية هى السبب المباشر فى انخفاض قيمة النقود ، ذلك أنه فى حالة وجود فجوة تضخمية ، فإن القيمة النقدية للدخل لابد وأن ترتفع ، حيث أنه بزيادة الإنفاق فإن قدراً كبيرا من النقود سيدخل فى تيار الدخل .

ونظراً لأن حجم التوظف الكلى كما هو ، حيث لا يمكن زيادته وذلك بسبب وصول الاقتصاد إلى حالة التوظف الكامل لجميع موارده ، لهذا فإن ما يحدث هو أن الأسعار سوف ترتفع رغم أن نفس الكمية من السلع والخدمات ستنتج إلا أنها ستباع بقدر أكبر من وحدات النقد ، أى أن قيمة النقود تنخفض ، والسبب فى ذلك هو الفجوة التضخمية واضح من العرض السابق أن الفجوة التضخمية تنشأ من جانب الطلب (طلب الدخل النقدى للسلع والخدمات) ، حيث :

أ- المزيد من عرض النقود والذى يحدث عند التجاء الحكومة إلى سياسة التمويل بالعجز عن طريق خلق نقود جديدة أو مزيد من إصدارات البنكنوت وكذلك عندما تتوسع البنوك التجارية فى عملية خلق الائتمان .

ب- زيادة الدخل المتاح وذلك عن طريق خفض معدلات الضرائب على الدخل أو عندما تنخفض نسبة المدخرات عن مستوى دخل معين .

ج- زيادة الإنفاق الإستهلاكى والذى يعد الدخل مصدره الأساسي حيث يزيد بزيادة الدخل وإن كان نسبة أقل منه ، كذلك عند إنخفاض الادخار الجارى واستخدام المدخرات المجمعة وزيادة ما يمتلكه الأفراد من الأصول السائلة كالسندات وغيرها.

أيضاً تنشأ الفجوة التضخمية من جانب العرض ، ذلك أنها تزداد في حالة عدم مصاحبة الزيادة فى الطلب النقدى زيادة فى كمية السلع والخدمات المعروضة والتى يحد من زيادتها وصول الاقتصاد القومى إلى حالة التوظف الكامل ، حيث يتم توظيف جميع موارد المجتمع ، أى لا توجد موارد عاطلة ، كذلك أيضاً فإن النقص فى عوامل الإنتاج وسيادة القانون الغلة المتناقصة خاصة عند ثبات الفنون الإنتاجية يعدا من أسباب التضخم من جانب العرض .

خامساً : الآثار المترتبة على الفجوة التضخمية :

يمكن التعرف على بعض أثار الفجوة التضخمية من خلال ما يلى .

١- إذا كانت كمية النقود ثابتة أو أنها تزيد بنسبة أقل من الزيادة فى الأسعار فإن معدل الفائدة(ر) سيرتفع .

٢- تتسبب زيادة الأسعار فى توزيع الدخل الحقيقى فى غير صالح ذوى الدخل الثابت (الموظفين) وإذا كان الميل الحدى للاستهلاك لهذه الفئة أكبر من المتوسط فإن ذلك يؤدى إلى انتقال الدالة الاستهلاكية إلى أسفل والعكس صحيح .

٣- يشجع على ارتفاع أسعار الواردات بينما يحد من الصادرات كما يؤدى إلى تخفيض الاستهلاك .

٤- إذا زادت الضرائب بمعدل أعلى عن الأسعار فإن الدالة الاستهلاكية تنتقل إلى أسفل .

٥-إذا توقع المستهلكون استمرار ارتفاع الأسعار فى المستقبل فإن ذلك يدفعهم لشراء السلع المعمرة هذا بالإضافة إلى إقبال المشترين على المزيد من الاستثمار.

كما أن هذا التوقع يدفع المضاربين إلى تخزين السلع وبناء على هذا التوقع فإن الفجوة التضخمية ستزداد ، أما إذا كانت التوقعات بأن زيادة الأسعار وقتية ولن تدوم فإن ذلك قد يتسبب فى تأجيل شراء السلع المعمرة والاستثمار وتخفيض المخزون الأمر الذى قد يخفض الفجوة التضخمية .

٦- زيادة الأسعار مع ثبات الأجور يتسبب فى توزيع الدخل لصالح رجال الأعمال على حساب العاملين أى يرفع من الربح على حساب الأجور . وفى حالة عدم زيادة مجموع الميل الحدى للاستهلاك والميل الحدى للاستثمار للحاصلين على الربح عن الميل الحدى

للاستهلاك للحاصلين على الأجور فإن ذلك مؤداه انتقال الدالة الاستهلاكية إلى أسفل الأمر الذى يحد من الفجوة التضخمية .

سادساً : قياس التضخم :

تستخدم الأرقام القياسية لقياس التضخم ، والأرقام القياسية هى أداة إحصائية تستخدم لقياس تغير ظاهرة بالنسبة إلى أساس معين ، فالرقم القياسى لسعر القطن فى عام ١٩٩٧ بالنسبة إلى سعره فى عام ١٩٩٠ . هو أساس لأنه يساوى خارج قسمة السعر فى عام ١٩٩٧ (سنة مقارنة) على السعر فى عام ١٩٩٠ (سنة الأساس) مضروباً فى ١٠٠ لكى نحصل على الناتج فى صورة نسبة مئوية .

وفى العادة تكون فترة الأساس سابقة لفترة المقارنة لكن هذا لا يمنع من أن يطلب أحياناً حساب رقم قياسى لأسعار سنة ١٩٩٠ بالنسبة لأسعار سنة ١٩٩٨ مثلاً .

وعند أختيار فترة الأساس ، يجب أن تكون فترة متميزة بالاستقرار وخالية من العوامل الغير طبيعية مثل الحروب والأزمات الاقتصادية . ويوجد العديد من الأرقام القياسية التى تستخدم لقياس التضخم ، ومن أهمها :

١- الرقم القياسى لأسعار المستهلكين Consumer Price Index وهو يقيس معدل التغير فى تكلفة الحصول على مجموعة من السلع والخدمات التى تستهلكها أسرة متوسطة الدخل .

٢- الرقم القياسى لأسعار الجملة Whole Sale Price Index وهو يقيس معدل التغير فى متوسط أسعار عدد من السلع التى تستخدم كسلع وسيطة فى إنتاج السلع الأخرى .

٣- مخفض السعر لإجمالي الناتج القومى G.N.P price deflator وهو يقيس معدل التغير فى المتوسط العام لأسعار مجموعة من السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطة والسلع الرأسمالية ولحساب الرقم القياسى ، يلزم معرفة سنة الأساس ، سنة المقارنة ، أسعار سنة الأساس ، أسعار سنة المقارنة ، كميات سنة المقارنة .

فعلى سبيل المثال إذا أردنا حساب الرقم القياسى لأسعار المستهلك فعلينا إتباع الخطوات الآتية :

أ- تحديد كميات السلع التى تستهلكها الأسرة ذات الدخل المتوسط .

ب- تحديد تكلفة الحصول على هذه الكميات بأسعار سنة المقارنة .

ج- تحديد تكلفة الحصول على هذه الكميات بأسعار سنة الأساس .

ويمكن الحصول على معدل التضخم باستخدام المعادلة الآتية :

<u>تكلفة الحصول على السلع بأسعار سنة المقارنة - تكلفة الحصول على السلع بأسعار سنة الأساس</u> ١٠٠X

تكلفة الحصول على السلع بأسعار الأساس

مثال :-

نفترض أن السلع والخدمات التى يستهلكها الأفراد ذات الدخل المتوسط فى مجتمع ما تتكون من أربع مجموعات من السلع هى أ ، ب ، ج ،د والجدول التالى يبين الكميات المستهلكة من هذه المجموعات سنة ١٩٩٧ وهى سنة المقارنة و أسعار هذه المجموعات سنة ١٩٩٧ و أسعار هذه المجموعات سنة ١٩٩٦ .

المجموعات السلعية	أ	ب	ج	د
الكميات المستهلكة سنة ١٩٩٧	١٥٠	٢٥٠	٤٠٠	٣٠٠
الأسعار سنة ١٩٩٧ (بالجنيهات)	٤٠٠	٩٠٠	٧٠	٢٥٠
السعار سنة ١٩٩٦ (بالجنيهات)	٣٠٠	٨٠٠	٤٠	٢٠٠

تكلفة الحصول على سلع المستهلك بأسعار سنة المقارنة ١٩٩٧ .

= (١٥٠ + ٤٠٠) + (٢٥٠ X٩٠٠) + (٤٠٠X٧٠) + (٣٠٠X٢٥٠)

= ٦٠٠٠٠ + ٢٢٥٠٠٠ + ٢٨٠٠٠ + ٧٥٠٠٠ = ٣٨٨٠٠٠

تكلفة الحصول على سلع المستهلك بأسعار سنة الأساس ١٩٩٦

= (١٥٠ x٣٠٠) + (٢٥٠x٨٠٠) + (٤٠٠x ٤٠) + (٣٠٠x ٢٠٠)

= ٤٥٠٠٠ + ٢٠٠٠٠٠ + ١٦٠٠٠ + ٦٠٠٠٠ = ٣٢١٠٠٠

معدل التضخم = (٣٨٨٠٠٠ − ٣٢١٠٠٠) / ٣٢١٠٠٠ x١٠٠ = ٢٠,٩ %

أى أن أسعار سلع المستهلك زادت سنة ١٩٩٧ عن سنة ١٩٩٦ بمعدل ٩ر٢٠%

سابعاً : أثار التضخم :

١- يؤدى التضخم إلى إعادة توزيع الدخول والثروات بين أفراد المجتمع ويظهر هذا فيما يلى :

أ- أفراد المجتمع ينقسمون إلى فئتين ، الفئة الأولى هم أصحاب الدخول الثابتة و أصحاب الدخول المتغيرة وأصحاب الدخول الثابتة من العمال والموظفين وأصحاب المعاشات ترتفع الأسعار بمعدل أكبر بكثير من معدل زيادة دخولهم النقدية مما يؤدى إلى تتناقص دخولهم الحقيقية ، وكذلك الحال بالنسبة لأصحاب الأراضي والعقارات والسندات حيث تتحدد عوائدهم بموجب عقود طويلة الآجل .

أما بالنسبة للحرفيين وأصحاب المهن الحرة كالأطباء والمحاسبين فقد ترتفع أجورهم حسب أحوال السوق ولذلك تتحسن أحوالهم لأن إيراداتهم تزداد بمعدل يساوى أو قد يزيد عن معدل التضخم بينما تزداد تكاليفهم ولذلك نجد أن أجورهم لا تنخفض بل قد تزيد . أى أن التضخم يؤدى إلى إعادة توزيع الدخول والثروات فى صالح الطبقات الغنية وفى غير صالح الطبقات الفقيرة .

ب- يؤدى التضخم إلى إعادة توزيع الدخول والثروات لصالح المدينين ولغير صالح الدائنين فالقيمة الحقيقية للقرض تقل عند السداد كنتيجة لارتفاع الأسعار .

ج- يتأثر أصحاب الودائع النقدية بالبنوك ، فإذا كان سعر الفائدة على الودائع ١٠% سنوياً بينما تزداد الأسعار بمعدل ١٥% فمعنى هذا أن القوة الشرائية للنقود ستنخفض وهذا لا بد أن نفرق بين سعر الفائدة الأسمى وسعر الفائدة الحقيقى (سعر الفائدة الحقيقى = سعر الفائدة الأسمى – معدل التضخم) . ولذلك قد يكون سعر الفائدة الحقيقى سالباً إذا كان معدل التضخم اكبر من سعر الفائدة الأسمى .

د- إذا كانت ثروة الفرد تتكون من أصول عينية كالمبانى والأراضى والسيارات فإن القيمة النقدية لهذه الأصول تزداد بمعدل يساوى معدل التضخم على الأقل وبالتالى تتحسن مراكز أصحابها المالية.

٢- يؤدى التضخم إلى زيادة قلق رجال الأعمال مما يدفعهم إلى مزيد من الاحتياط نتيجة عنصر عدم التأكد السائد في المتغيرات الاقتصادية مثل صعوبة التنبؤ بالأسعار في المستقبل مما يؤثر تأثيرا سلبياً على هيكل الاستثمار فى المجتمع حيث تتناقص القيمة الحقيقية للأموال المستردة بسبب التضخم .

٣- يؤدى التضخم إلى تشجيع الاكتناز والمضاربة واستخدام المدخرات فى شراء الأراضى والمبانى والأحجار الكريمة حيث ترتفع قيمتها النقدية وبالتالى تتحسن المراكز المالية لأصحابها .

ونظراً للآثار السلبية التى تعوق عمليات التنمية فإن نقطة البداية لعلاج التضخم تكمن فى التعرف على أسبابه التى تختلف من دولة إلى أخرى ومن فترة زمنية إلى فترة زمنية أخرى لنفس الدولة ، ثم اختيار السياسات المناسبة للعلاج سواء كانت سياسات مالية (زيادة الضرائب – تقليل الإنفاق) ، سياسات نقدية (تقليل العرض النقدى ، بالإضافة إلى الأدوات التى يملكها البنك المركزى) ، سياسات عمل (حيث يكون معدل نمو الأجور أقل من أو بحد أقصى مساوياً لمعدل نمو الإنتاجية).

كذلك يدمر ويشوه التضخم حصيلة الضرائب لأنه يجعل الدخول النقدية تزيد بمعدل أسرع بكثير من معدل نمو الدخول الحقيقية . والمعروف أن الضرائب تقع على الدخول النقدية وليس الحقيقية . وهذا التشوه لا يؤثر على الأجور لأن فئات الضريبة Tax Brackets تتغير تلقائياً مع التضخم . لكنها مشكلة حقيقية وخطيرة بالنسبة للدخل المتحصل من رأس المال .

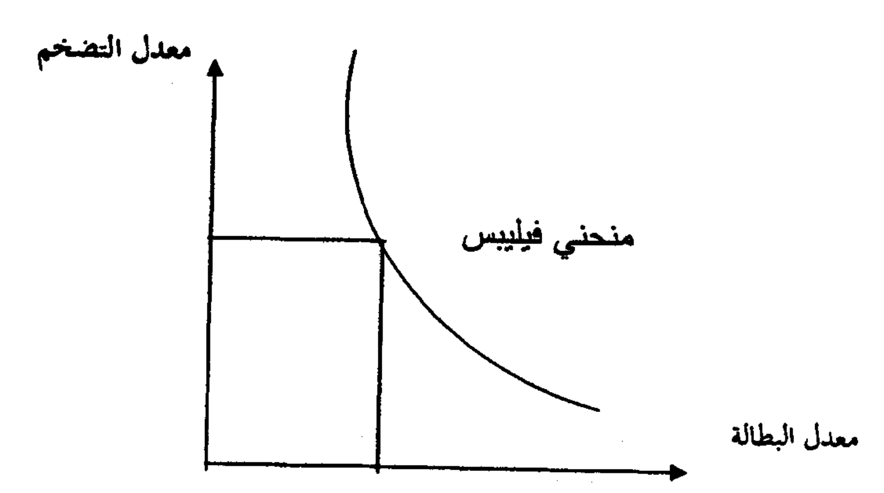
فالتضخم يزيد القيمة النقدية للأصول والأرصدة التى تحصل عنها الضرائب كإيراد لرأس المال . والتضخم يزيد من معدل سعر الفائدة الأسمى والذى يعنى أن المقرضين الذين تسلموا دخولهم فى شكل فائدة على رأس المال ينتهون بدفع كمية أكبر من ضريبة الدخل حتى وإن كان معدل الفائدة الأسمى الأعلى هو الوحيد الذى يعوضهم عن انخفاض قيمة النقود .

ثامناً : مشكلة الركود التضخمى Stagflation :

فى عام ١٩٥٨ قام الإقتصادى فيليبس بدراسة العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التغير فى الأجور النقدية ، وأتضح من هذه الدراسة أن العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التغير فى الأجور النقدية علاقة عكسية .

ففى الفترات التى تتزايد فيها البطالة يكون العمال على استعداد لقبول أجور منخفضة فى سبيل الحصول على وظيفة بدلاً من البقاء فى حالة بطالة. وبالتالى تتناقص معدلات الزيادة فى الأجور وعلى العكس في الفترات التى تنخفض فيها البطالة تتزايد فيها قدرة العمال على المطالبة بزيادة الأجور بدرجة كبيرة .

وأستخلص فيليبس بناء على ما سبق أن العلاقة بين معدل التضخم النقدى ومعدل البطالة علاقة عكسية وتم تمثيل هذه العلاقة بيانياً فى شكل منحنى عرف باسم منحنى فيليبس Philips Curve (شكل رقم٤٤) .



وفى بداية السبعينات ، وجد أن معدلات البطالة والتضخم تتزايدان معاً ، أى أن الافتراض بأن العلاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة لم يعد موجوداً وأصبحت العلاقة

طردية بين معدل البطالة ومعدل التضخم وأطلق على هــذه الظــاهرة ظــاهرة الركــود التضخمي. وتم اشتقاق هذا الاسم من مصطلحين هما الركود Stagnation ، التضخم Inflation .

وظهرت العديد من التفسيرات لهذه الظاهرة ومن أهم هذه الأسباب أن ارتفــاع أســعار المواد الأولية وعلى رأسها البترول بعد حرب ١٩٧٣ مما أدى إلى ارتفاع تكاليف إنتــاج السلع والخدمات وبالتالى زيادة البطالة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أرتفاع المســتوى العام للاسعار مما يعنى زيادة التضخم في الدول المتقدمة وهذا ما أدى إلى نقص العرض الكلى من السلع والخدمات . كما ظهر تفسير أخر مؤداه أن العلاقة العكسية بين معــدل التضخم ومعدل البطالة علاقة مؤقتة وليست ثابتة ففى الأجل الطويل لا يمكن التأكيد على أن التضخم سوف يؤدى لحدوث انخفاض دائم فى معدل البطالة ولا شك أن علاج هــذه المشكلة يتطلب تحديد أفضل الأدوات والسياسات التى تعالج ارتفاع الأسعار ، حيــث أن أدوات علاج ارتفاع الأسعار تتعارض مع أدوات وسياسات علاج البطالة .

الفصل الثاني : البطالة Unemployment

أولا: مفهوم البطالة وقياسها:

تعتمد قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على الكمية الموظفة من العمل وراس المال وكذلك كمية القدرات التنظيمية وحالة التكنولوجيا. وهذه العوامل الكلية تؤثر بدورها في إنتاجية عناصر الإنتاج . بجانب ذلك فان ترشيد استخدام عنصر العمل واستخدمه الاستخدام الامثل يعتبر احد الأهداف الأساسية التي يسعى إلى تحقيقها صانعى السياسة الاقتصادية.

ويتحقق التوظيف الكامل عندما يكون كل شخص لديه القدرة على العمل والرغبة في العمل والبحث عن العمل ، وفي حالة عدم توافر هذه الشروط يعتبر التوظيف غير كامل . ويمكن تقسيم السكان في سن العمل إلى مجموعتين . تشمل المجموعة الأولى هؤلاء المنضمون بالفعل إلى قوة العمل ، أما المجموعة الثانية فتضم الأفراد خارج قوة العمل . وتشمل المجموعة الأولى العمال الموظفين بالفعل الإضافة إلى قوة العمل غير الموظفة (البطالة) .

وفي هذا الإطار يمكن تعريف العمالة بأنها مجموعة العمالة الموظفة وغير الموظفة . ويشير معدل البطالة إلى كمية أو أعداد العمل المتعطلة أي نسبة الراغبين والقادرين والباحثين عن عمل ولكنهم لا يعملون في الفترة الحالية .

البطالة = قوة العمل – عدد الأفراد الذين يبحثون عن عمل ولا يجدون .

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العمال المتعطلين}}{\text{حجم قوة العمل}} \times ١٠٠$$

حجم قوة العمل = عدد العمال المتعطلين + عدد العمال في حالة توظيف

هذا ويقصد بالتوظيف اشتراك عوامل الإنتاج في العمليات الإنتاجية حيث الأصل في التوظيف يرجع في المقام الأول إلى وجود طلب على السلع النهائية المنتجة ، ذلك إن

زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية من شأنها زيادة الإنتاج ، وبالتالي زيادة الطلب على عوامل الإنتاج وزيادة حجم العمالة .

وفي ضوء ذلك فان معدل المشاركة في قوة العمل يقيس نسبة حجم قوة العمل من جملة سكان المجتمع . كما يعكس رغبة الأفراد بشكل عام واستعدادهم للحصول على وظيفة (من هم في سن العمل) .

$$\text{معدل المشاركة في قوة العمل} = \frac{\text{حجم قوة العمل}}{\text{حجم السكان في سن العمل}} \times ١٠٠$$

أما معدل التوظيف إلى جملة السكان فهو يقيس التوظيف إلى جملة السكان في سن العمل . كما يعبر عن نسبة الأفراد في سن العمل الذين يعملون فعلا .

$$\text{معامل التوظيف إلى السكان} = \frac{\text{عدد الأفراد الذين يعملون بالفعل}}{\text{حجم السكان في سن العمل}} \times ١٠٠$$

كما يشير معدل الأجر إلى مقدار ما يدفعه المجتمع لساعة العمل أو لجهد محدد داخل وظيفة أو تخصص معين . لذلك فان الأجر الحقيقي يمكن تعريفه بأنه تلك الكمية من السلع والخدمات التي يمكن أن يحصل عليها حجم الأجر الاسمي ، وهو يعادل معدل الأجر النقدي مقسوما على المستوى العام للأسعار . وتبدو أهمية معدل الأجر الحقيقي واضحة لأنه يقيس حقيقة مكافأة عنصر العمل .

وخلاصة ما سبق فان الأفراد يصبحون في حالة بطالة إذا تحقق احد الاحتمالات التالية :

- في حالة فقدان وظائفهم .
- إذا ترك الفرد الوظيفة التي يشغلها .
- إذا دخل الفرد لأول مرة سوق العمل .

وعلى العكس ينهي الأفراد حالة البطالة أو يخرجون من وعاء البطالة في حالة :

- إلحاق الفرد بوظيفة .
- إعادة الفرد إلى وظيفة كان يشغلها .
- انسحاب الفرد تماما من سوق العمل .

وجدير بالذكر أن معدل البطالة لا يمكن أن يصل إلى صفر في أكثر المجتمعات تقدما بل لابد أن يكون موجبا وهذا ما يعرف بمعدل البطالة الطبيعي Natural Rate of Unemployment

وهذا المعدل يختلف من دولة إلى أخرى حسب إمكانياتها ودرجة تقدمها بل يختلف بالنسبة لنفس الدولة من فترة زمنية إلى فترة زمنية أخرى ومن منطقة إلى أخرى داخل الدولة ومصطلح العمالة الكاملة Full Employment يعنى الاستخدام الكامل لجميع عناصر الإنتاج مع الأخذ في الحسبان معدل البطالة الطبيعي .

وعلى الرغم من بساطة تحديد معدل البطالة ، إلا أن هذا المعدل يواجه مشكلات عند التطبيق العملي ومن أهمها :

- لا يتضمن معدل البطالة ما يسمى بالبطالة الجزئية نظرا لأنه لا يظهر عدد الأفراد المتعطلين بعض الوقت .
- عدم اعتماد هذا المعدل على أساس موضوعي لتحديد ما إذا كان سعى الفرد للبحث عن عمل سعيا واقعيا أو غير واقعيا .
- لا يتضمن معدل البطالة الاختلافات المتعلقة بالتقسيمات المختلفة لأنواع البطالة مثل البطالة داخل الأعمار المختلفة و البطالة بين المهن المختلفة و البطالة بين الأقاليم المختلفة .

خلاصة القول إن هذا المعدل يخفى بعض الحقائق بدلا من توضيحها. ولكن على الرغم من هذه الانتقادات الموجهة لمعدل البطالة ، إلا انه يظل احد المقاييس والمعايير الرئيسية لمستوى أداء الاقتصاد القومي .

ثانيا: أنواع البطالة وأسبابها :

يمكن التميز بين ستة أنواع من البطالة ويرد هذا التقسيم في ضوء الأسباب الدافعة إلى هذه البطالة وهذه الأنواع هي :

أ- البطالة البنيانية: هي البطالة التي تتولد عن اختلال التوازن بين العلاقات السائدة بين مختلف عناصر العملية الإنتاجية خصوصا عنصر العمل.

ويرجع شيوع البطالة البنيانية في الدول المتخلفة إلى وجود ظاهرة توافر الايدى العاملة غير المدربة بالقياس إلى عوامل الإنتاج الأخرى وهي الموارد الطبيعية وراس المال والتنظيم.

ولقد أدى انخفاض مستوى الدخل القومي وانخفاض نصيب الفرد منه إلى عدم التناسب بين عناصر الإنتاج المختلفة وعنصر العمل من جانب أخر .

كذلك تتعاظم أهمية القطاع الزراعي في تلك البلدان ويستأثر هذا القطاع بالجزء الأكبر من القوى العاملة ، وتبدو في الزراعة ظاهرة البطالة الموسمية بالإضافة إلى ظاهرة البطالة المقنعة وهي تتمثل في تبديد جزء من مجهود الايدى العاملة في أعمال منخفضة القيمة الإنتاجية .

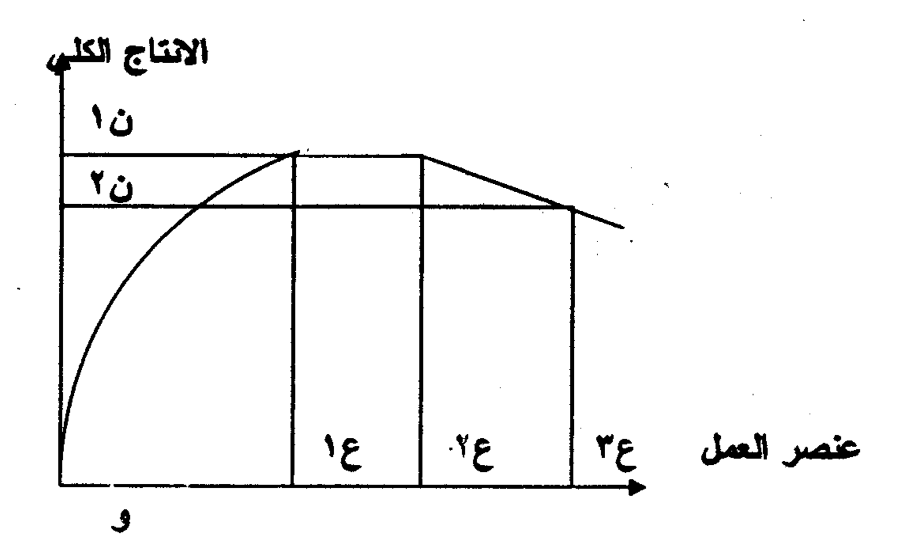
ويلاحظ أن البطالة البنيانية تختلف عن البطالة الدورية وهي التي تشكو منها الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة والتي ترجع إلى قصور الطلب الفعلي مما يؤدي إلى تعطيل جانب من المقدرة الإنتاجية وبالتالي تعطيل جزء من القوى العاملة .

ب- البطالة المقنعة :

لا يقصد بالبطالة المقنعة وجود عمال لا يجدون عملا بالأجر السائد، بل يقصد بها حالة العمالة التى تشكل عدد كبير بالمقارنة بالأعمال التي يستغلونها بحيث إذا سحبوا من القطاع الذي يعملون فيه ، دون أي تغير في الفن الإنتاجي أو دون زيادة في راس المال لم ينخفض الإنتاج الكلي لهذا القطاع .مثل ذلك كثرة العمال في القطاع الزراعي فإذا انتقل العديد منهم إلى القطاع الصناعي ما نقص الإنتاج الزراعي شيئا في الدول النامية . كذلك تطلق البطالة المقنعة على العمال الذين يعملون في أعمال معدومة القيمة اقتصاديا .

وتنتشر البطالة المقنعة في البلدان النامية خاصة وان اغلب هذه البلدان بلدان زراعية يندمج فيها العمل وراس المال وتزداد البطالة المقنعة مع الزمن في البلدان المختلفة نظرا لازدياد السكان بمعدل مرتفع ، إلا إذا تمكنت هذه البلدان من زيادة التشغيل بمعدل اكبر من معدل تزايد السكان .

ويمكن توضيح البطالة المقنعة باستخدام منحنى الإنتاج الكلي الذي يوضح دالة الإنتاج في الاجل القصير (شكل رقم ٤٥) .



ومن الشكل السابق نجد أن رغم زيادة عدد المستخدم من عنصر العمل من (وع١) إلى (وع ٢) فلم تحدث أي زيادة في الإنتاج الكلي حيث ظل عند (ون١) وبزيادة استخدام عنصر العمل من (وع٢)إلى (وع٣)نقص الإنتاج الكلي وأصبح(ون٢) حيث (ون٢ < ون١)، أي أن الإنتاجية الحدية لعنصر العمل عن المستوى ع١ ع٢ كانت مساوية للصفر وبزيادة عنصر العمل بمقدار ع٢ ، ع٣ أصبحت إنتاجيتهم سالبة .

جـ - البطالة الموسمية :-

يقصد بالبطالة الموسمية أن العمال لا يعملون طوال العام ، أى يظلون بلا عمل في بعض المواسم ، ويعود هذا النوع من البطالة إلى التقلبات الموسمية في الطلب على العمال مما يعود الى ظروف طبيعية.

وينتشرها النوع من البطالة على وجه الخصوص في البلاد الزراعية ، وقد قدر ان العامل الزراعي في مصر لا يعمل إلا ١٦٠ يوما في السنة ويظل بلا عمل باقي المدة الباقية من السنة .

وحتى يمكننا القضاء على ها النوع من البطالة أي من خلال تشغيل العمال الزراعيين طوال السنة يجب القيام بتحسنات فنية تسمح باستخدام الأرض بطريقة منتجة خلال اكبر مدة ممكنة . كذلك بقيام الصناعات الزراعية في نفس المكان يقيم فيه العمال الزراعيون

حتى يمكن تفادي مشكلة نقلهم إلى المناطق الصناعية وتوفير المساكن اللازمة لهم في المدن .

د- البطالة التكنولوجية :

وهي البطالة الناشئة من إحلال الماكينات محل العمل ، وكذلك إتباع طرق جديدة في الإنتاج تستخدم عمال بنسبة اقل . هذا بالإضافة إلى ظهور سلع بديلة أخرى كان يحتاج إنتاجها عمالا كثيرين (مثل الحرير الصناعي بدل القطن بجانب إدماج المؤسسات الصغيرة مع بعضها .

هـ- البطالة العرضية :

وهي التى تحدث من فترة لأخرى نتيجة لتقلبات غير منتظمة لكمية العمل المراد القيام به في بعض المهن . مثال ذلك مهمة عمال شحن وتفريغ البضائع للمراكب الليلية بعيدة المدى إذ أن عدم انتظام مواعيد وصول تلك المراكب ينتج عنه الحاجة إلى عدد كبير من الايدى العاملة في بعض الأيام وعدم الحاجة إليها في البعض الأخر .

و- البطالة الاختيارية :

ولها عدة أنواع . فبعض الأفراد لهم دخل خاص كافي بحيث لا يهتمون هؤلاء الأفراد بالعمل لعدم احتياجهم لتقديم عنصر العمل نظير الحصول على دخل منهم . ولا تهمنا تلك الفئة في قليل او كثير بالنسبة لتحليل موضوع البطالة من الناحية الاقتصادية. ولو أنه بالنسبة للمجتمع ينظر لهؤلاء الناس نظرة خاصة إذ إنهم يتحصلون على دخل من المجتمع دون أن يقدمون خدمات إنتاجية نظير ذلك .

وهناك فئة أخرى من الأفراد متعطلة لأنها في انتظار اجر أعلى من الآجر المعروض حاليا فإذا لم يضطر العامل للانتظار وقتا طويلا قبل حصوله على عمل بالأجر الأعلى لا تنتج عن ذلك مشكلة خطيرة ولو أن طول فترة انتظاره ربما تجعله يبالغ في ارتفاع الأجر الذي يقبل العمل به كي يعوض الخسارة الناتجة عن بقاءه مدة طويلة دون عمل .

ثالثا : مرونة الأسعار والأجور والتوظيف الكامل :

سبق وان أوضحنا أن تقاطع منحنى LM , IS يحدد مستوى التوازن الكلي ، حيث عند هذا المستوى التوازن قد يكون هناك توظيف كامل . والسؤال المطروح ما هو مستوى الإنتاج الذي يمكن في إطاره تحقيق التوظيف الكامل ؟

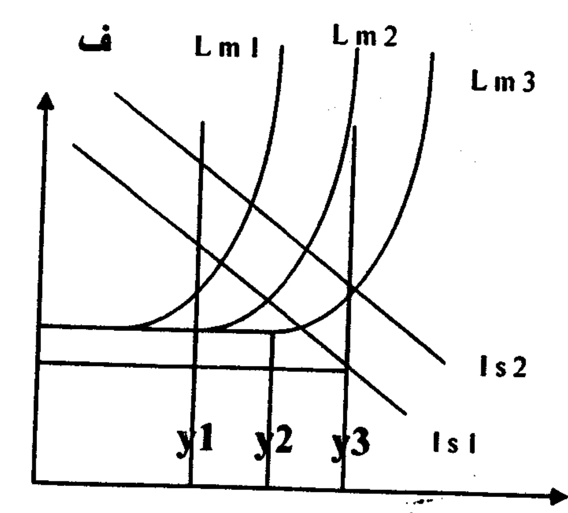
لقد سبق وأن اشرنا انه عند الكلاسيك يتحقق التوظيف الامثل عندما يتساوى المعروض من العمل مع المطلوب للعمل (عند معدل الأجر الحقيقي) .

وطبقا للنظرية الكنزية فانه حينما ينخفض مستوى الطلب الكلي فان الأسعار والأجور لم تتكيف مع التوظيف الكامل. الأمر الذي يؤدي إلى ظهور معدل جديد من البطالة نتيجة وجود مستوى من الإنفاق الكلي اقل من المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل .

ولكي يتم تعديل الأجور والأسعار مع مستوى التوازن في الاجل الطويل في ضوء المستوى المنخفض للطلب الكلي فان هذا الانخفاض في الطلب الكلي يؤدي إلى تخفيض مستويات الإنتاج والتوظف .

وقد تتراجع الأسعار والأجور بشكل معقول في الاجل الطويل مما يؤدي إلى ارتفاع عرض النقود الفعلي ومستويات الفائدة المنخفضة لترتفع بدرجة أفضل من قبل .

ومن خلال استعراض نموذج الطلب والعرض على سوق العمل يمكن فهم طبيعة التوظف ومعدل الأجور . حيث نفرض أن مستوى التوازن الأصلي كان عند مستوى الدخل Y_1 والذي تحدد من خلال تقاطع IS_1 مع LM_1 كما هو موضح بالشكل رقم (٤٥) حيث إن عند المستوى المذكور لا يعبر عن مستوى التوازن الذي يحقق التوظيف الكامل .



كما إن الانخفاض في الأجور والأسعار وما ينتج عنهما يبين حالة الانكماش قد يؤدي إلى تخفيض معدل الفائدة . وذلك لنتيجة لانخفاض الطلب على النقود بغرض المعاملات عند مستوى منخفض من الأسعار . ويتحول الفائض في الأرصدة النقدية إلى إغراض المضاربة مما يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار السندات .

وعندما تكون الأسعار والأجور مرنة فان حالة الانكماش من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل الحقيقي وزيادة التوظف عن طريق خفض معدل الفائدة . وقد يؤدي هذا الانخفاض إلى زيادة الإنفاق الاستثماري مما يؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي .

وكلما انخفض سعر الفائدة كلما زاد الدخل الحقيقي ولكن هناك حدود معينة لانخفاض سعر الفائدة وهو ما يسمى بفخ السيولة (لا يمكن لمعدل الفائدة أن يهبط إلى اقل من ٢%) وعندما تحدث حالات المضاربة المصحوبة بعدم انخفاض في معدل الفائدة فان الانكماش لا يعمل في هذه الحالة على رفع مستوى الدخل إلى YF وهو المستوى الذي تم تحديده على انه يتوافق مع حالة التوظيف الكامل .

ويرى كينز ضرورة زيادة الكميات المعروضة من النقود دون الحاجة لخفض الأجور والأسعار. وهذه السياسة يختص بها البنك المركزي مع الأخذ في الاعتبار بعض المؤسسات التي تقف في طريق خفض الأجور ومنها النقابات العمالية .

وخلاصة القول انه إذا كانت الآثار المترتبة على انخفاض معدل الفائدة على حجم التوظيف والدخل ايجابية ، فان الآثار التي تحدث من خلال انخفاض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري قد تكون سلبية . لذا يفضل إتباع سياسة نقدية توسعية .

وبافتراض أن مستوى التوازن للدخل هو الذي يحقق الاستخدام الكامل حيث يتبين من الشكل السابق أن هذا المستوى هو YF . حيث ينتج عن ذلك ان مستوى الدخل الفعلي y_1 ينخفض عن مستوى الدخل الذي يتحقق عنده التوظيف الكامل فتظهر البطالة مما يؤدي إلى انخفاض الأجور وبالتالي إلى انخفاض الأسعار .

وبفرض أن LM_1 / IS_1 هما المنحنيان الذي عندها يتوازن الطلب والعرض على السلع وكذلك الطلب والعرض على النقود عند المستوى Y_1 فان ذلك قد يؤدي إلى ظهور البطالة وبالتالي انخفاض الأجور والأسعار ، أي أن هناك مرونة فيهما . فإذا انخفضت

الأجور بنسبة أسرع من الأسعار ففي هذه الحالة ينخفض معدل الأجر الحقيقي وهذا يعتبر شرطا للتوسع في التوظيف والإنتاج .

ولكي نعمل على زيادة التوظف والإنتاج التي يتحقق بفعل انخفاض معدل الأجر الحقيقي فهنا لابد من التوسع في الطلب لامتصاص الزيادة في الناتج من السلع المعروضة في السوق بمعدل ملائم للأسعار . إذا يتطلب الأمر للإبقاء على زيادة التوظف والناتج زيادة في الطلب مساوية للزيادة في الدخل . وهذا الشرط لا يمكن تحقيقه دائما لأن هناك احتمال ان جزء من الدخل الحقيقي قد يتسرب في شكل ادخارات . وفي حالة عدم حدوث زيادة في الاستثمار لامتصاص الزيادة في الادخارات ففي هذه الحالة يظهر نقص في الطلب .

خامسا : الآثار الناجمة عن البطالة

بعد التعرف عن مفهوم البطالة وأنواعها ، يجب التعرف على تكاليف البطالة وآثارها الاقتصادية وغير الاقتصادية على المجتمع ككل والتي سنتناول تلك فيما يلي :

١- ان التكاليف الاقتصادية للبطالة تتمثل في الفاقد من السلع والخدمات التي ضاعت على المجتمع ولم يتم الاستفادة منها نتيجة لعدم وجود فرص عمل كافية لجميع الأفراد في سن العمل الراغبين فيه والباحثين عنه ، أي وجود عناصر إنتاج عاطلة .

ويمكن قياس هذا الفاقد بما يسمى فجوة الناتج القومي الاجمالي **Gross National Product Gap** ، وهي عبارة عن الفرق بين الناتج القومي الفعلي **Actual G.N.P** والناتج القومي المحتمل **Potential G.N.P** ويعرف الناتج القومي الفعلي بأنه القيمة النقدية للسلع والخدمات التي تم إنتاجها فعلا في مجتمع معين خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون السنة . ويعرف الناتج القومي المحتمل بأنه أقصى قدر من السلع والخدمات التي يمكن للمجتمع ان ينتجها خلال فترة زمنية معينة لو تم تشغيل جميع عوامل الإنتاج المتاحة تشغيلا كاملا وامثلا .

وكلما انخفض الناتج القومي الفعلي عن الناتج القومي المحتمل زاد الفاقد من السلع والخدمات التى تعتبر ضياع لموارد المجتمع ، وبالتالي زادت حدة المشكلة الاقتصادية ، فالعلاقة بين معدلات البطالة وفجوة الناتج القومي الإجمالي علاقة طردية.

ولقد وضح الاقتصادي ارثر اوكن Arther Okun العلاقة العددية بينهما بما يسمى بقانون اوكن Okun's Law ويرى أن كل زيادة في معدلات البطالة بمقدار ١ % تؤدي إلى زيادة فجوة الناتج القومي بمقدار ٢,٥ % .

وإذا أضفنا إن العنصر البشري هو عنصر الإنتاج الوحيد الغير قابل للتخزين أي إن الطاقات المتاحة من العنصر البشري لو لم يتم استخدامها فورا ستفقد للأبد ولا يمكن تخزينها واستخدامها عند الحاجة إليها، مثل الموارد الأولية وراس المال ولهذا يمكن القول ان البطالة تمثل خسارة حقيقية لا يمكن تعويضها مستقبلا .

٢- إن تزايد البطالة يفرض على الدولة ان تقوم بدورها في العناية بهؤلاء العاطلين وأسرهم ويتمثل هذا في إعانات البطالة والخدمات المختلفة التي تقدمها الدولة لمن فقدوا عملهم أو يبحثون عنه ولا يجدونه هذه الإعلانات تتطلب إمكانيات مالية قد تعجز الدولة ولا سيما الدول النامية عن توفيرها ، وحتى ان توفرت هذه الإمكانيات المالية ستكون على حساب القصور في تنمية مجالات أخرى .

٣- وإذا أضفنا إلى ما سبق ما يتحمله المجتمع من أثار اجتماعية وسياسية نتيجة وجود البطالة ، حيث تؤدي البطالة إلى انهيار القيم والأخلاق زيادة التفكك الأسري زيادة حالات الانتحار نتيجة اليأس ، والعديد من الظواهر الاجتماعية والسياسية التي تهدد المجتمع بأسره هذا بالإضافة إلى أن هذه الآثار الاجتماعية يصعب حسابها وقياسها رقميا في معظم الحالات .

سادسا : طرق مجابهة البطالة

بعد التعرف على الآثار السلبية المترتبة على البطالة ينبغي على الحكومات ضرورة تحديد أبعاد هذه المشكلة بدقة من اجل تحرى الأسباب الكامنة لها واختيار أدوات السياسة الاقتصادية المناسبة لمواجهتها .

وفي هذه الحالة فان اختيار مثل هذه الأدوات سوف يتوقف على طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد سواء كان هذا النظام رأسماليا أو أشتراكيا أو مختلطا . وبغض النظر عن طبيعة النظام السائد فان جهود معالجة هذه المشاكل لا تختلف كثيرا من نظام إلى أخر ، حيث تسعى كافة الجهود إلى الحد من هذه المشكلة كهدف نهائي وذلك من خلال تحقيق ما يلي :

- بذل الجهود من اجل خلق وظائف جديدة .
- ضرورة المحافظة على التوازن في سوق العمل بين الطلب والعرض .
- العمل على تخفيض قوة العمل الراغبة والباحثة عن العمل .

وهناك مجموعة من السياسات الاقتصادية التي يمكن الاعتماد عليها لتحقيق هذا الهدف وهو تخفيض معدلات البطالة الإجمالية وذلك من خلال التأثير على عوامل عرض العمل والطلب علية .

حيث تعتبر سياسة تخفيض الضرائب من أهم سياسات جانب العرض وذلك للفوائد التي تتحقق من تخفيض معدل الضريبة الحدي لضريبة الدخل .

والمعدل الحدي لضريبة الدخل هو تلك النسبة التي تحصل عليها الدولة من كل جنيه إضافي يحقق دخلا . ويترتب على التخفيض في هذا المعدل زيادة في الدخل القابل للتصرف . وهو في البداية يزيد من قيمة الدخل مما يجعل الأفراد يفاضلون بين العمل والفراغ لصالح المزيد من العمل طالما يحصلون منه على دخل بضرائب اقل .

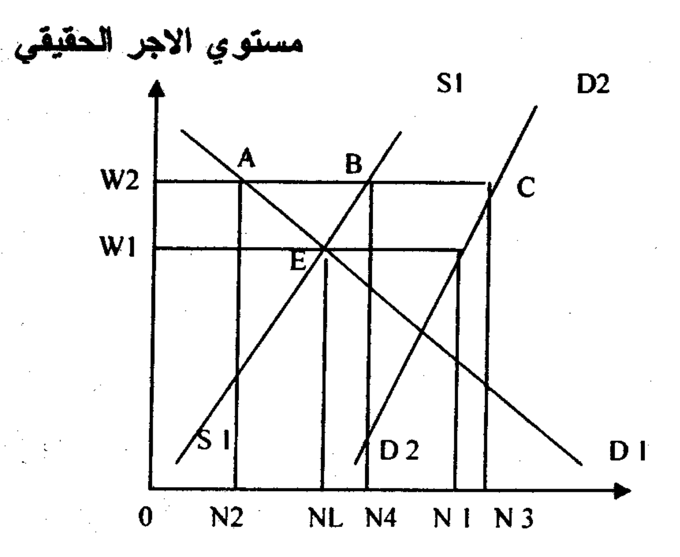
لكن مقابل هذا الإحلال للعمل لمزيد من الوقت لصالح العمل والقليل لصالح الفراغ (تخفيض البطالة) وهناك اثر دخلي ، بمعنى انه سوف يكون على العمال أن يؤدوا عملا اقل للحصول على أي مستوى مستهدف من مستويات المعيشة .

ولذلك فإننا نظريا لا يمكننا البرهنة على أن تخفيض المعدل الحدي لضريبة الدخل سوف يزيد من الرغبة في العمل أو يزيد من عرض العمل المرغوب فيه . واغلب الدراسات الميدانية تؤكد على أن أفضل نتائج يحققها تخفيض الضرائب هو توفير زيادة ضئيلة في عرض العمل، لكنه لا يوفر ذلك الحجم اللازم منه .

وبجانب السياسة الضريبية ودور التخفيض في ضرائب الدخل ، هناك أيضا اثر محسوس للتغير في قيمة أو حجم أقساط التامين على العمال التي تدفعها المشروعات ، أو الأفراد

العاملين بأنفسهم وهي مساهمات إجبارية تدفع للدولة من اجل توفير مظلة حماية تأمينية لصحة العمال وضد بطالتهم . فتخفيض معدل هذه المدفوعات يمكن أن يزيد من المستوى التوازني للتوظيف ، ومن ثم يزيد من الدخل القابل للتصرف ، ويعمل على تخفيض معدل الإحلال بين الفراغ والعمل لصالح المزيد من العمل ، وأخيرا تخفيض المعدل الطبيعي للبطالة .

وماذا عن دور اتحادات العمال في زيادة عرض العمل (تخفيض البطالة) ؟ يوضح الشكل التالي رقم (٤٦) اثر تدخل اتحادات العمال في سوق العمل لتحديد حد أدنى للأجر وتخفيض معدل البطالة .



حجم العمال :

يتضح لنا من الشكل انه مع تحديد نقابات العمال لعرض العمل ، قد تستطيع اجبار المشروعات والزامها بعدد معين من العمال ، لكن لن يكون ذلك اكثر مما تطلبه هذه المنشات . وفي ظل وجود معدل اجر حقيقي مرتفع (W_2) تفرضه نقابات العمال ، يكون هناك معدل توظف فعلى منخفض (n_2) .

وطالما أن الأجر المرتفع يخفض من حجم التوظف ، لكنه بشكل تدريجي يزيد من أعداد الأفراد الراغبين في الانضمام إلى عرض العمل ، فان نقابات العمال برفعها مستوى الأجور قد دفعت إلى زيادة معدل البطالة الطبيعي . وبشكل جماعي نجد أن في تفضيل العمال للأجور العالية، قد فضلوا بذلك أيضا معدلا مرتفعا للبطالة ، أي إنهم اختاروا الأجور المرتفعة والبطالة المرتفعة أيضا .

ولن يتمكن المجتمع بذلك من تخفيض معدلات البطالة إلا إذا اضعف من قوة نقابات العمال إلى حد ما ، لتكون اقل نجاحا في تقييد عرض العمل ، ودفع الأجور إلى أعلى . ومن ثم فان أي برنامج حكومي يرمي إلى أضعاف هذه القوة الاحتكارية الاتحادات العمال يمكن أن يصنف على انه سياسة تعمل في جانب العرض ، تستهدف تخفيض المعدل الطبيعي للبطالة وتزيد من مستوى التوظف والناتج الممكن.

ومثل هذه السياسات الأخيرة قد تشمل الأتي :

- القوانين المنظمة لأنشطة اتحادات العمال .
- التنظيم المباشر للأجور وخاصة تخفيض المستوى الحقيقي له في فترات الكساد.

وتحاول سياسات العرض من خلال تشجيع المشروعات على تركيب المعدات الحديثة (الموفرة للطاقة) ، فان الطلب على العمال قد يزيد ويرتفع بالتالي مستوى الأجر التوازنى ، وينخفض المعدل الطبيعي للبطالة . وتدور هذه الإمكانية لتشجيع المشروعات حول عدد من السياسات التي تؤثر اساسا على مستوى استثمار المشروع ودعم إنفاقه .

ويمكن للحكومة أن تؤثر على أسعار السلع الرأسمالية الجديدة من خلال برامج الدعم الحكومي للاستثمارات ، أو من خلال التخفيض الكبير في معدلات الضرائب . فعلى سبيل المثال قد يسمح للمشروعات أن تحدد تكلفة شراء السلع الرأسمالية الجديدة في ضوء أرباحها قبل الضرائب مما يخفف من التزاماتها ، والضرائب المستحقة عليها .

ويمكن للحكومة أيضا أن تخفض من مستوى أسعار الفائدة الممنوحة على قروض تلك المشروعات ، ولو أن هذه السياسة تندرج في أول قائمة سياسات إدارة الطلب وتوجيهه في الاقتصاد . وعلى أي الأحوال فان تخفيض أسعار الفائدة سوف يزيد من مستوى الطلب النهائي على الاستثمار ، ومن ثم يرتفع مستوى الإنفاق الكلي ويؤتى التأثير في اتجاه تخفيض المعدل الطبيعي للبطالة . كذلك يمكن للحكومة أن ترفع من مستوى إنفاقها العام ، فيرتفع بالتالي مستوى التوظف في المجتمع .

والآن هل تخفيض معدل الإعانات ضد البطالة له اثر ناجح على تخفيض معدل البطالة ؟ بدون شك إن معدل الإعانات ضد البطالة يعتبر من سياسات جانب العرض وله اثر فوري على البطالة حيث انه يدفع إلى تخفيض المعدل الطبيعي للبطالة ، لكن من المتوقع إلا

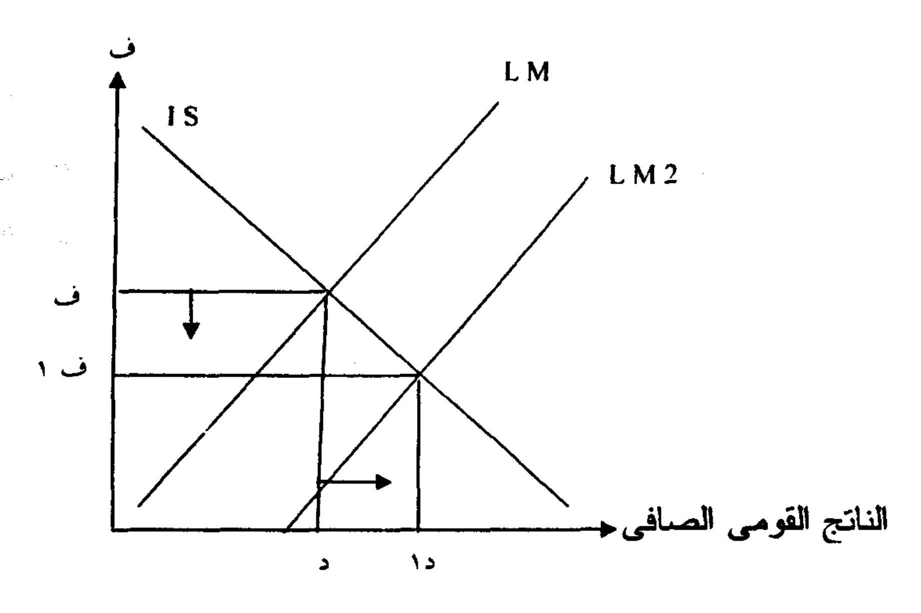
تؤتى هذه السياسة ثمارها إذا طبقت وحدها ، ففاعليتها سوف تتوقف على مساندتها من عدد أخر من السياسات الحكومية التى تتدخل في سوق العمل .

هذا بالإضافة لذلك فقد اقترح الاقتصادي الشهير كينز في النظرية العامة له حلولا مناسبة تتمثل في السياسات المالية والنقدية للحد من البطالة أو علاجها على النحو التالي :

أ- السياسات النقدية :

ويقصد بها الإجراءات التي تتخذها الحكومة بهدف التحكم في عرض كمية النقود في المجتمع ، ذلك انه في حالة الركود الاقتصادي وما يستتبعه من زيادة معدل البطالة ، فان السلطة النقدية في الدولة بتفويض من الحكومة تلجأ إلى زيادة كمية النقود المعروضة في المجتمع ، وبافتراض ثابت العوامل الأخرى كما هي ، فان زيادة عرض كمية النقود سوف يؤثر على المستوى العام للأسعار بالانخفاض ، أيضا انخفاض سعر الفائدة .

ونظرا لان سعر الفائدة له أثره على الاستثمار كما سبق إيضاحه ، الأمر الذي من شأنه زيادة حجم الاستثمار ، وزيادة الاستثمار تعنى زيادة الإنتاج ، وزيادة الإنتاج تعني مزيد من العمالة ، أي انخفاض معدل البطالة ،كما يوضحه الشكل التالي (شكل رقم ٤٧) .



حيث يتضح من الشكل السابق انه بانتقال منحنى LM إلى اليمين LM_1 ، وبتقاطعه مع منحنى IS ، فان سعر الفائدة ينخفض من ف إلى(ف١) ويزداد من د إلى(د١) وهذه الحالة تكون ملائمة في فترة زيادة البطالة . حيث في مثل هذا الوضع فان الهدف هو

انتقال منحنى LM حتى يصل إلى مستوى توازن الناتج الصافي الذي يحقق التوظف الكامل .

كما إن انخفاض سعر الفائدة هنا يرجع إلى زيادة كمية النقود المعروضة . وبزيادة كمية النقود المتوافرة في سوق القروض فان المنافسة تكون اقل ، وبالتالي فان المقترضين يستطيعون الحصول على قروضهم بتكلفة منخفضة ، وبالتالي تزداد الاستثمارات ويزداد الإنفاق الكلى والناتج القومي والعمالة .

ب- السياسات المالية :

حيث تلجأ الحكومات إلى انتهاج سياسات مالية تتمثل في زيادة الإنفاق الحكومي ، سواء الاستهلاكي أو الاستثماري والذي من شانه زيادة الطلب الكلي للسلع والخدمات ، والذي بدوره يؤدي إلى مزيد من الإنتاج مقابل الطلب المتزايد ، وهذا يتطلب المزيد من العمالة وبالتالي انخفاض معدل البطالة .

أيضا السياسات الضريبية ، حيث تلجأ الحكومة إلى التلاعب في معدلات الضرائب بالانخفاض على كل من الدخل المتاح وكذا الإنتاج ، ففي حالة الركود تلجأ الحكومة إلى خفض الضرائب على الدخل ، والذي من شأنه زيادة الدخل الشخصي المتاح وبالتالي يتزايد الإنفاق على السلع والخدمات ، أما بالنسبة للإنتاج ، فان خفض الضرائب يؤثر مباشرة على تكلفته بالانخفاض وبالتالي زيادته ، وفي هذه الحالة سيزداد الإنتاج والعمالة أيضا وينخفض معدل البطالة .

المصطلحات الاقتصادية الكلية

Imports	الواردات
Exports	الصادرات
Marginal Propensity to Import	الميل الحدى للواردات
Balance of Payment	ميزان المدفوعات
Balance of Trade	الميزان التجارى
Disposable Income .	الدخل المتاح
Expenditure Multiplier	مضاعف الإنفاق
Fixed Tax Multiplier	مضاعف الضريبة الثابتة
Proportional Tax Multiplier	مضاعف الضريبة النسبية
Balanced Budget Multiplier	مضاعف الميزانية المتوازنة
Planned and Realized Expenditure	الإنفاق المخطط والناتج المحقق
Marginal Propensity to Consume	الميل الحدى للاستهلاك
Marginal Propensity to Save	الميل الحدى للإدخار
Average Propensity to Consume	الميل المتوسط للاستهلاك
Average Propensity to Save	الميل المتوسط للادخار
Autonomous Consumption	الاستهلاك التلقائى
Induced Consumption	الاستهلاك التبعى
Multiplier	المضاعف
Saving Paradox	لغز الادخار
Autonomous Investment	الاستثمار التلقائى

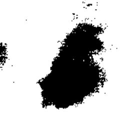
Induced Investment	**الاستثمار التبعى**
Gross Domestic Product (GDP)	**إجمالى الناتج المحلى والدخل المحلى**
Gross Domestic Income (GDI)	**إجمالى الدخل المحلى**
Investment	**الاستثمار**
Capital Depreciation	**اهتلاك رأس المال**
Gross National Product	**إجمالى الناتج القومى**
Price Index	**الأرقام القياسية للأسعار**
Money Domestic Income	**الدخل المحلى النقدى**
Real Domestic Income	**الدخل المحلى الحقيقى**
Meaning of Economics	**مفهوم علم الاقتصاد**
Economic Problem	**المشكلة الاقتصادية**
Opportunity Cost	**الفرصة البديلة**
Macroeconomics	**الاقتصاد التحليلى الكلى**
Microeconomics	**الاقتصاد التحليلى الجزئى**
Hypothesis and Assumptions	**الفرضية والافتراض**
Aggregate Demand	**الطلب الكلى**
Aggregate Supply	**العرض الكلى**
Flow	**التدفق**
Stocks	**الرصيد**
Income and Wealth	**الدخل والثروة**
Marginal Propensity to Consume	**الميل الحدى للاستهلاك**
Price Elasticity	**المرونة السعرية**
Income Elasticity	**المرونة الدخلية**

Actua	المحقق
Aggregate consumption	إستهلاك كلى
Aggregate demand	طلب كلى
Aggregate demand function	دالة الطلب الكلى
Aggregate Saving	المدخلات الكلية
Aggregate supply function	دالة العرض الكلى
Aggregate supply	عرض كلى
Agricultural Economics	إقتصاد زراعى
Allocation of Foreign Exchange	تخصيص النقد الأجنبى
Allocation of shares	تخصيص الأسهم
Balance of invisible	ميزان التجارة غير المنظورة
Balance of payments deficit	عجز ميزان المدفوعات
Balanced Economic growth	نمو إقتصادى متوازن
Balance Economy	إقتصاد متوازن
Balance growth	نمو متوازن
Basic development sectors	قطاعات تدعيم النشاط الإقتصادى
Capital loss	خسارة رأسمالية
Capital movement	حركة رؤوس الأموال
Capitalist Economy	اقتصاد رأسمالى
Central market	سوق مركزى
Commodity development	تنمية المجتمع
Comprehensive plan	خطة شاملة
Continuous demand	الطلب المستمر



Gross national product (G.N.P)	الناتج القومى الإجمالى
Highest rate	أعلى معدل
Hoarding of cash balances	اكتناز الأرصدة النقدي
Human Capital	رأس المال البشرى
Hyper-inflation	التضخم الشديد /الجامح
Inflation	تضخم
Inflation Gab	فجوة تضخمية
Cost push Inflation	التضخم من جانب النفقات
Course of exchange	سعر الصرف
Creeping inflation	التضخم الزاحف
Crouding out	أثر المزاحمة
Cyclical Deficit	العجز الدورى
Cyclical unemployment	بطالة دورية
Deflation	انكماش
Demand-Pull Inflation	التضخم من جانب الطلب
Depreciation	إهلاك
Derived demand	طلب مشتق
Descriptive Economy	أسلوب وصفى
Direct economy	إقتصاد موجه
Disposable income	الدخل المتاح
Distributive shares method	طريقة الأنصبة
Econometrics	الإقتصاد القياسى
Economic analysis	تحليل إقتصادى

Economic crisis	أزمة إقتصادية
Economic depression	كساد إقتصادى
Economic development	تنمية إقتصادية
Economic growth	نمو إقتصادي
Economic indicators	مؤشرات إقتصادية
Economic situation	الوضع الاقتصادى
Economic system as a whole	النظام الاقتصادى
Economic welfare	الرفاهية الاقتصادية
Economics Depression	كساد إقتصادى
Economy	إقتصاد
Economy wide inflation	تضخم الشامل
Effective demand	الطلب الفعال
Employment	التوظف
Exportation	التصدير
Farm products	منتجات زراعية
Final sales method	طريقة المبيعات النهائي
Flat market	سوق راكدة
Frictional unemployment	البطالة العرضية
Full Employment	التوظف الكامل
Functions of money	وظائف النقود
General theory of employment ,Interest and Money	النظرية العامة في العمالة و الفائدة و النقود
Investment demand curve	منحنى طلب الاستثمار
Investment multiplier	مضاعف الاستثمار
Isocosts curves	منحنيات التكاليف المتكافئة



Isoquants curves	منحنيات الناتج المتكافئة
Labor demand	الطلب على العمالة
Labor economics	اقتصاديات العمل
Labor market	سوق العمل
Labor supply	عرض العمل
Liquidity Trap	مصيدة السيولة
Macro economics	إقتصاد كلى
Marginal efficiency of capital	الكفاية الحدية لرأس المال
National expenditure	إنفاق قومى
National income	الدخل القومى
Natural Employment	التوظيف الطبيعى
Net Imports	صافى الواردات
Net output method	طريقة الناتج النهائى
Normative Economy	الاقتصاد الإقليمى
Planned	المخطط
Political economy	اقتصادى سياسى
Positive Economy	الاقتصاد الواقعى
Precautionary	دافع الإحتياط
Present value	القيمة الحالية
Permanent income	الدخل الدائم
Real of economic growth	معدل النمو الإقتصادى
Rate of exchange	سعر الصرف
Rate of growth	معدل النمو
Rate of return over cost	معدل العائد على التكاليف
Real Balance	الأرصدة الحقيقية

Real Exchange Rate	سعر الصرف الحقيقى
Real Money Supply	زيادة عرض النقود الحقيقية
Realized Investment	الاستثمار المحقق
Realized saving	الادخار المحقق
Replacement cost	تكلفة الإحلال
Sporadic inflation	التضخم الجزئى
Speculative motive	دافع المضاربة
The money illusion	الخداع النقدى
Theory of demand for money	نظرية الطلب على النقود
Transactions motive	دافع المعاملات

المـــــــــــــراجـــع

أولاً : المراجع العربية :

١- زين العابدين ناصر ، الاقتصاد السياسي ، دار الثقافة الجامعية ١٩٩٦

٢- عبد المنعم راضى ، مبادئ الاقتصاد تحليل كلى وجزئي ، الجزء الثاني ، مكتبة عين شمس ١٩٩٥ .

٣- صقر أحمد صقر ، النظرية الاقتصادية الكلية ، وكالة المطبوعات ، الكويت ١٩٨٣ .

٤- عبد النبى حسن يوسف ، حمدى احمد العنانى ، مقدمه في الاقتصاد الكلى ، ١٩٩٦ .

٥- حمدى أحمد العنانى ، الاقتصاد الكلى ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ١٩٩٥.

٦- محمد رضا العدل ، الاقتصاد الكلى ، مكتبة التعاون ، القاهرة ١٩٨٣ .

٧- كلى ، ج . ، الاقتصاد الكلى ، النظرية والسياسات ، الجزء الأول ، ترجمة عطية مهدى عيسى ، بغداد ١٩٨٠ .

٨- يوجين أ .د يوليو ، النظرية الاقتصادية الكلية ، ترجمة محمد رضا العدل ، حمدى رضوان ، دار ماكجر وهيل للنشر ، القاهرة ١٩٧٤ .

٩- جاب الله عبد الفضيل ، مبادئ الاقتصاد الكلى ،١٩٩٨ .

١٠-صلاح وهيب عبد الغنى ، أساسيات في التحليل الاقتصادى الكلى ، مكتبة عين شمس ٢٠٠١ .

١١- محمد محمد النجار ، محاضرات في التحليل الاقتصادى الكلى ، الجزء الأول ١٩٩٨ .

١٢- خزعل البيرمانى ، مبادئ الاقتصاد الكلى ، مكتبة النهضة العربية ، بغداد ١٩٨٧ .

١٣- سعيد عبد العليم عماره ، التحليل الاقتصادى الكلى ، المعهد العالى للدراسات النوعية٢٠٠١ .

١٤- نادية سالم النمر ، محاضرات في التحليل الاقتصادى الكلى ١٩٩٥/٩٤ .

١٥- محمد يحيى عويس ، التحليل الاقتصادى الكلى ، الطبعة الثانية ١٩٧٢ .

١٦- فرج عزت وأخرون ، مبادئ الاقتصاد الكلى " إقتصاد ٢ " ١٩٩٤ .

١٧- سهير محمود معتوق ، التحليل الاقتصادى الكلى ، مكتبة عين شمس ٢٠٠١ .

١٨- على لطفى وأخرون ، التحليل الاقتصادى الكلى ، عين شمس ١٩٩٨ .

١٩- سامى خليل ، نظرية الاقتصاد الكلى ، الكتاب الأول ، الكويت ١٩٩٤ .

٢٠- إسماعيل محمد هاشم ، التحليل الكلى والدورات التجارية ، دار الجامعات المصرية ١٩٧٥ .

٢١- رمزى زكى ، مشكلة التضخم في مصر ، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٨٠ .

٢٢- عبد المنعم راضى ، التوازن الاقتصادى والنظم الاقتصادية ، مكتبة عين شمس ٢٠٠١ .

٢٣- محمد زكى شافعى ، مقدمه في النقود والبنوك ، ١٩٦٧ .

٢٤- نبيل الروبى ، التضخم في الاقتصاديات المختلفة ، دار الثقافة الجامعية ، الاسكندرية ١٩٧٣ .

٢٥- أبو بكر متولى ، مبادئ النظرية الاقتصادية ، مكتبة عين شمس ١٩٨٧ .

٢٦- مصطفى كامل السعيد ، أحمد رشاد موسى ، مبادئ على الاقتصاد ، دار النهضة العربية ١٩٨٥.

٢٧- سلوى سليمان ، محاضرات في التشغيل والدورات ، ١٩٩٦ .

٢٨- فاروق حسين ، تطور الفكر الاقتصادى ، القاهرة ١٩٩٤ .

ثانياً : المراجع الأجنبية

1- Gardener Ackley ," Macroceonomic Theory " (Macmillan ,NewYork , 1961).

2- Gordon Brunhild & Robert H. Barton " Macroeconomics" (Prentice-Hall, U.S.A, 1974) .

3- John. M. Culberson " Macroeconomic Theory and Stabilization Policy " . (Mc Graw-Hill,) .London, 1971 .

4- Paul Davidson & Eugene Somolensky , " Aggregate Supply and Demand , Analysis " (Harper International , New York,1964).

5- Dernburg & D.Mc Dougall , " Macroeconomics" (Mc Graw Hill,New York 1969) .

6- Dudley Dillard , " The Economics of John Mynard Keynes. " (Prentice- Hall, N.J.U.J.S.A.1961) .

7- Milton Friedman, " A theory of the Consumption Funcion " (Princeton Univ . press. 1957) .

8- A Q . Ford, " Income, Spending and the Price Level " (Fonata / Collius , London, 1975) .

9- Alvin Hansen , " Business Cycles and National Incom " (W.W. Norton, New York ,1964) .

10- John Lindauer " Macroeconomics" (John willey, New York ,Second Edition , 1975) .

11-Joseph Mckenna "Aggregate Economic Analysis " (Holt Rinehart and Winston. New York 1969) .

12- D.C. Rowan " Output, Inflation and Growth " (Mc millan, London, 1968) .

13- Bailey , M.J." Saving and the rate of interest " , J.P.E., Vol,LXV,1957 .

14- Brooman , F.S. " Macroeconomics" , G. Allen and Unwin, London,1977 .

15- Curiven, P.j. " Inflation " . The Macmillan Press. LTD, The United Kingdom, 1976 .

16-Dernburg , Th.F. and D.M. McDougall, " Macroeconomics ,International student edition , fourth edition , 1972.

17-Blanchard , O. (1997) : Macroeconomics , Prentice-Hall, International , Inc.

18- Dolan, E.G. (1983): Macro Economics , The Dryden Press.

19- Fleisher B. & kniener (1985) : Economics, WM.C., Brown Publishers, Dubuque, Lowa .

20- Heath field , D. Russell (1992) : Modern Economics, Harvester Weaqtsheaf, New York .

21-Miller ,R.& Pulsinelli , R. (1985) : Modern Money and Banking,McGraw-Hill .

22- Shapiro E . (1977) : Macroeconomic Analysis , Harcourt Brace Jovanovich , Inc., New York .